





13 NW 1/4

باب الطهارة	فصل في رد وعجزه	باب التيمم
٢	٤	٥
باب المسح على الخفين	باب وما تحضره	باب تطهير
٥	٥	٦
فصل في استنجاء	باب الصلوة	باب الاذان
٧	٧	٨
باب شروط الصلوة	باب صفة الصلوة	فصل في الامام يجهر
٨	٩	١٠
تكملة المذكر من صلي	باب الحديث	باب بالفسد
الركعات	باب في الصلوة	الصلوة
١١	١١	١٢
باب الوتر والندول	باب ادراك	باب قضاء القضا
١٣	١٤	١٤
باب صلوة الارض	باب الصلوة على	باب الصلوة
١٤	الاذنية	باب في السجدة
	١٥	١٥
باب المافر	باب اجتمعة	باب العيدين
١٥	١٥	١٦
باب صلوة الكسوف	باب استسقاء	باب صلوة الخوف
١٦	١٦	١٦
باب الصلوة الكفنية	باب سجود السهو	باب سجود التلاوة
١٧	١٧	١٧

باب اجتناب	باب الشهيد	باب الزكوة
١٨	١٩	٢٠
باب صدقة البر	باب زكوة المال	باب العاشر
٢٠	٢١	٢١
باب الركاك	باب العشر	باب المصارف
٢١	٢١	٢٢
باب الفطرة	باب الصوم	باب مخرج الفساد
٢٢	٢٢	٢٣
فصل في حامل او وضع	باب الاغتسال	باب الحج
خاف على نفسه	٢٤	٢٤
باب الفرائض	باب التجانيات	باب الاحصاء
٢٦	٢٧	٢٨
باب الاضحية	باب الصيد	باب الذبايح
٢٩	٣٠	٣٠
باب المحج	باب المغنم	باب استبدال الكفار
٣١	٣١	٣٢
باب النساء من	باب الوطء	فصل في الخرجة
٣٢	٣٢	٣٣
باب المرتد	باب البغاة	باب احيا الموات
٣٤	٣٥	٣٥

فصل الشرب نصيب الماء ٣٥	كتاب الكراهية والاستحسان ٣٦	فصل فرض الكل بقدر دفع العاقل ٣٦
فصل بلبس رجل ٣٦	فصل ينظر الرجل الى الرجل الا الفرج ٣٦	فصل من ملك اغتسل بشراؤه ونحوه ٣٧
كتاب النكاح ٣٨	باب الولي والكفو ٣٩	باب المهر ٤٠
باب نكاح الزنى ٤١	باب القسم ٤٢	كتاب المضاع ٤٢
كتاب الطلاق ٤٢	باب الرجوع لطلقة ٤٣	باب النفقة ٤٤
باب التعلين ٤٥	باب طلاق النصارى ٤٦	باب الرجعة ٤٦
باب الابداء ٤٧	باب الخلع ٤٧	باب الظهار ٤٨
باب اللعان ٤٩	باب تحمينه الباين والموت ٥٠	باب ثبوت النفس ٥٠
باب الحضانه ٥١	باب النفقة ٥١	كتاب الغنائم ٥٣
باب عتق البعصر ٥٣	باب اكله بالعتق ٥٤	باب العتق على جعل ٥٤

باب التدبير ٥٤	باب الاستبلاء ٥٤	كتاب الكفاية ٥٥
فصل فرضت المكاتبة ٥٥	باب كفاية العبد ٥٦	باب الموت العجز ٥٦
كتاب الولاء ٥٧	كتاب الابناء ٥٧	باب حلف الفحل ٥٨
باب حلف القتل ٦٠	كتاب الحدود ٦١	باب وطئ الحيض ٦١
باب شهادة الزنا والرجوع عنها ٦٢	باب حد الشرب ٦٢	باب حد الفذف ٦٢
فصل التعزير بدب احد ٦٣	كتاب السرقة ٦٣	فصل يقطع بالسرقة ٦٤
باب قطع الطريق ٦٥	كتاب الاثيرة ٦٥	كتاب الجنايات ٦٥
باب ما يجب القود ٦٦	باب القود فيما دون النفس ٦٧	باب الشهادة في النفس ٦٧
كتاب الديات ٦٨	فصل لا قود في التسجين ٦٨	فصل ضرب بطن امراة ٦٩
باب ما يجزى بالطريق ٦٩	باب جنابة البهيمة ٧٠	باب جنابة الزنى ٧١

فصل دية مجذورة	فصل افرید وادام	باب الفسامة
٧١	٧١	٧٢
كن المعاقل	كن الابوح	كن المفقود
٧٣	٧٣	٧٤
كن اللفظ	كن اللفظة	كن الوقف
٧٤	٧٤	٧٥
فصل يمنع طر الوقف	فصل قال الرزق	كن البيوع
٧٦	٧٧	٧٧
فصل لا يدل العبد	باب حيا الرشد	باب حيا الرشد
٧٨	٧٩	٧٩
باب حيا العيب	باب البيوع لقا	باب الاقالة
٨٠	٨١	٨٢
باب المراجعة والنولية	فصل مع بيع العقار	باب الربوا
٨٣	٨٣	٨٤
باب الاستحقاق	باب السلم	كن سني
٨٤	٨٥	٨٦
باب الصرف	تذنيب بيع الوقف	كن الشفعة
٨٥	٨٨	٨٨
باب ما يكون فيه	كن الربوة	باب الرجوع فيها
٨٩	٩٠	٩١

فصل وسمامة	كن الاجارة	باب الاجارة الفاسدة
٩١	٩١	٩٢
باب من الاجارة	باب فسخ الاجارة	كن سني
٩٣	٩٤	٩٤
كن العاربة	كن الودعة	كن الرحمن
٩٥	٩٥	٩٦
باب ما يصح رهنه	باب رهن بوضع	باب تصرف الجانية
٩٧	٩٧	٩٨
باب رهن عينية	كن الغصب	فصل عيب ما عصبه
٩٩	٩٩	١٠٠
كن الاكراه	كن الحج	فصل بلوغ القسمة
١٠٠	١٠١	١٠١
كن الماذون	كن الوكالة	باب الوكالة بالبيع
١٠٢	١٠٣	١٠٣
فصل الوكيل بالبيع الشرأ	باب الوكالة بالحق	باب عزل الوكيل
١٠٤	١٠٥	١٠٥
كن الكفالة	فصل الهادين على آخر	كن الكفالة
١٠٥	١٠٧	١٠٨
كن المضاربة	باب ضمان بغير ضمان	كن الشراكة
١٠٨	١٠٩	١١٠

NUMOSMANIYE KUTUPHANESI	
Kişi	Nuruosmaniye
Yeri	1380
Eski Kayıt No.	1771
Tasnif No.	297.4 = 927



هذا وصف دره عدول السلطان وكله دره مع كل واحد من
السلطان السلطان السلطان السلطان السلطان السلطان
مصلحة حال اعلى السور من الاسماء والبطاركة
طاعة نور الدين السلطان السلطان السلطان السلطان
الحاج احمد حسن السلطان السلطان السلطان السلطان
الحاج احمد



فصل في شركة وجناب والجناسات والاطيان ١١١	كتاب المرافعة ١١٢	كتاب المرافعة ١١٢
كتاب الدعوى ١١٣	باب التحالف ١١٤	فصل في الكد عليه الشيء او دعيته زيد ١١٥
باب دعوى الجلبين ١١٥	باب دعوى النسب ١١٦	فصل في شبهة او شبهة والايجار بمنع المالك ١١٧
تدنيب الفضل منسوب خصما عنه الاصيل ١١٧	كتاب المرافعة ١١٧	باب الاستثناء ١١٨
باب اقرار الميراث ١١٩	فصل في اقرار بين كل واحد من ١١٩	كتاب الشهادة ١٢٠
باب القبول والوعده ١٢٠	باب الاختلاف في الشهادة ١٢١	باب الشهادة على الشهادة ١٢٢
باب الرجوع عنها ١٢٢	كتاب المصلح ١٢٣	كتاب القضاة ١٢٤
باب كفاية القضاة ١٢٦	مسائل كفاية ١٢٧	كتاب القسمة ١٢٨
كتاب الوصايا ١٢٩	باب الوصية ١٣٠	باب العتق والامتناع ١٣١
باب الوصية لافارقه ١٣١	باب الوصية بالخدمة ١٣٢	فصل في وصايا الله ١٣٣

تنبه الوصية المصلحة
لا تحمل
١٣٣



بقسم الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفق المجتهد والمصلح في حلبة جليلة العالمين المقربين
وطهر من نبتة ميسج الف الابتهال واليجين على ارض الذل
عن النجس النجاس الماردين والصلوة والسلام على سيدنا
محمد المكي لصايم قلبه عن النجس ما سوى الاسلام من دين
وعلى آله واصحابه المجاهدين في رفع رايات ايات لذيها
حقائق الحق المبين **اما بعد** فان من اهتم المطالب السنية
واتم المار ب التسمية التي يجب ان توجه تلقاها عنان الغيا
وتصرف اليها اعمار اهل الهداية في البداية والنهاية علم
الفقه الذي هو سبب لنظام المعاش ونجاة المعاد وفلاح
العباد وبئيل المراد يوم التناود ولقد كنت صرقت شطرا من
غشوان الشبا الى تدبر لطائفه وتذرب ليصفح ما فيه من
والابواب حتى اتجت الى ان اكتب من كافي الاصول بية
ان عوايق الدهر عاقته عن الحصول حتى سافني زمانى بما راني

الى ان غرمت على انه تعالى شانه وعظم سلطانه **الحمد لله**
من هذه الالف بحيث افذر على قطع المسافة في مهابه المعاني
والعلوم ومفاوز الادراكات والفهوم اصرفت خلاصة
من بنية عمى الموهوبه الى ابراز ما في خلدى بطريقة مندوة
بان اصنف فيه من منبر رتقا نظامه وارصف بنينا نصينا
انفا انتظامه خالبا عن الروايات الضعيفة خالبا بالقبول
والاثارات الشريفة اللطيفة محتويا على مقامات خلت عنها
المتون المشهورة ومنطوقا على احكام مستحاث لم تكن فيها مسطوره
معجى نظم الفصح الاديب وموفقا نحو الفقيه الاربيب
فما احسن الله تعالى الى باطلة ما لي من السقاة واليسنة
من خرايين رافعة حكمة السلامه شرعت فيما اردت
وبدأت بما قصدت وراعت بما ذكرت بقدر الامكان
سغيا في ذلك الملك المنان وغرمت ان اسميه بقر الاحكام
بستهلا البعق ان يجعله خالصا لوجه الكريم وان يوفقني ختام
انه هو البر الرحيم **كتاب الطهارة** فرض الوضوء غسل الوجه مرة
وهو ما بين منبت الشعر غالبا واسفل الذقن والاذنين
والغذائر لا يسقط حكمه وراه بل ينقل حكم ما تحته اليه كالثوب
والحاجب الكعبة تنقله الى ملا في البشارة منها او بند كسحه
او مسح ربه واليد من فرادى مرة بالرفقين والرجلين مرة

بالكعبين والدرن والونيم والتخا لا يمنع الطهارة كطعام
بين الأسنان وأختلف في مثل العجين والطبن والتخاتم
الضيق يترج أو يترك ومسح ربع الرأس مرة أو قدر ثلث
أصابع اليد بماء جديد أو بانيق بعد غسل عضو لا مسح إلا أن
لأما خوذ من عضو ولا بعدا بخلق الرأس كما لا بعدا للفصل بخلق
الحاجب وقص الشارب وفلم الظفر وسننه البدن بالنية
وبالتسمية قبل الاستنجاء وبعده وبغسل اليدين إلى الرسغين و
وهو يوجب الفرض والتسوك بينهما كيف شاء وعند الضرورة
يعالج بالاصبع وغسل الفم والأنف بمياه والمباغتة فيها الأصابع
وتجديل اللحية والأصابع وتثبيت الفضل ومسح كل الرأس مرة
والأذنين بمائه والترتيب والولاء ومنجته الب من مسح الرقبة
إلا الحلقوم ومن آدابه استقبال القبلة وذلك أعضائه
وإدخال خنصره صحاح أذنه وتقديمه على الوقت بغير المعذور
وتحريك الواسع وعدم الاستغانة بالغير وعدم التكلم بكلام
الناس والجلوس في مكان مرتفع والجمع بين نية القلب وفعل
الآن والتسمية عند كل عضو والدعاء بالماء ثورات عنده
والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده وأن يقول
اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين يشرب
من فضل وضوئه مستقبل القبلة فأجابا وكروهم لهم الوجه بالأسوة

فيه وتثبيت المسح بماء جديد وتما فضله فخرج نجس منه إلى بالظهر
ويرج أو دودة أو حصاة من الدبر لا يرج من الفضل والذكر
أو دودة من الجرح كذا لحم سقط منه وماء الفم في مرة أو مقل
أو طعام أو ماء وكذا دم وقيح ولو بغير أن غلبه أو سادها
والبقيح لا ينقض مطلقا إلا عند أبي يوسف في صاعد ملاء
وأن أختلط بالطعام اعتبره الغالب والمجاس يجمع متفرقة عنه
والتسمية محمد وما ليس يحدث ليس بنجس وتوم زبل مسكنه
والأفلا وأن تعمد في الصلوة وأختلف في مستند إلى ما
لوازيل لسقط والأغيار والسكر والجئون ونهفته بالغ
نقصان يصلي بالنوضي كالملة ولو عند السلام إلا أن تعمد
فأخرج الإمام به فنهته المأموم لم ينقض وضوئه إلا أن يكون
سبوقا والمباشرة الفاحشة للجائنين لا مس الذكر والمراة
فتشر نقطة فسال ماء أو نحوه نقض وإن علفا زبل لو بحث
إذا ترك سال نقض والأفلا خرج من أذنه فيج لو بوجع نقض
والأفلا في غيبه رمد أو عثم أن خرج منها الدمع نقض وإن
استقر صار صاحب عذر كما إذا كان بها غيب المحدث
البالغ لا يمس مصحفا ولو بياضه إلا بغلافه ولو متصلا وقبل
منفصلا ولم يكره بالكم وقبل يكره ورخص في الكعب الشريفة
إلا التفسير ولا درهما فيه سورة الألقرة وإن جاز فزأنة ذكره

دخوله مسجد أو طوافه فرض الغسل غسل الفم والالف والبدن
 حتى داخل الفلف في الاصح والبسرة والشارب والحب
 وجميع اللحية والفج الخارج لا مانع من حرج كالعين وثقب الفم
 كذا انقضض ضيقها وبها وكفى بل اصلها لا ضيقه سنة
 البداء بما ذكر في الوضوء وغسل اليدين وفرجه وجنب
 بدنه ان كان والتوضي الارجلية لو استتفع ثم تثبت
 صلب مستوعب بادنا بمنكبه لا بمن ثم الاربعة ثم رأسه في
 الاصح ثم بقية بدنه وبعده بغسل رجله وكذلك وضوح نقل
 بته عضوا الى اخر فيه اذا تقاطرت دون الوضوء وفرض
 عند خروج منى منفصل شهوة وان لم يخرج بها وآيلج ادمي
 حشفة او قدرا من مقلوعها في احد سبيلي ادمي حتى على مكلفها
 وان لم ينزل ورؤية مستنقظ مثا او مذبا وان لم يذكر
 حلا لا ان تذكره واللذة والازال ولم يبلأ كذا المرأة
 في الاصح او بها بخرقة وجب ان وجد لذة وانقطع حيض
 ونفاس لا خروج مذى وودى وحشفة وادخال اصبع وكحو
 في التدبر ووطئ بهيمة بلا انزال الى عذراء لم ينزل عذرتها لا
 غسل عليها ما لم ينزل ووجب للميت وعلى من اسلم جنبا او
 حائضا او بلغ لابس في الاصح او ولدت ولم تر دما وسن
 للصلاة الحشفة ولعبد واهرام وعرفة وندب لمن اسلم طاهرا

المخلاة وسباع الطير وسواكن البيوت مكرهه والحجار
 والبغل مشكوك بنوضه وبنيهم ان عدم غيره بخلاف بني
 والعون كالتسور **باب التيمم** جاز ولو قبل الوقت ولاكثر
 من فرض وغيره لمحدث وجنب وحائض ونفس عجزوا
 عن الماء لبعده ميلا او عرض او برد ولو في المصرا او عذرا او
 سبع او عطش او عدم آلة او خوف فوت صلاة بنية
 لغز الاولي او عجزه ولو بناء لا لفوت الوقتية والحق بنية
 الصلوة او سجدة التلاوة فلتايمم كافر لا وضوءه بضره ان
 استوعبنا وجهه ويديه بمر فنية والآفالة على طاهر من جنس
 الارض وهو لا ينطبع ويبرء بالاحر اق ولو بلا نفع وعليه
 بلا عجز ويجب طلبه غلوة ان طلق فربه والآفلا وندب الاجبة
 الصلوة آخر الوقت وضعه في رجله او ارجله ونسي فني به لم
 يعد الا عند ابي يوسف وكوفيه بلا علمه فقبل جاز وفلا قبل
 مختلف فيه طلبه من رقيقه فان منع او اعطاه باكثر من المثل
 اوبه وهو ليس عنده بنيم والآفلا وقبله قبل جاز وقبل لا ولم
 على ارض تجت وتزال اثرها بخلاف الصلوة وما قضى ما قضى
 الوضوء والفطرة على ما كاف فضل عن جاحته ورواها
 على الماء كالمستنقظ لا الردة فخرج اكثره بنيم والآفلا ولا يجمع بينهما
 المانع لوم من العباد جاز ويبعد ما اذا زال **باب المسح** على الخفين

جازرة وكومارة لاجبا ملبوسين على طهر نام عند الحدث
 للمقيم يوما وليلة وللمسافر ثلثة من حين الحدث على ظاهر خفيه
 او جوفه الملبوسين على الخف قبل الحدث او جوفه
 الثخين او المنفلين او المجدين لا على عمامة وقلنسوة وبرقع
 وقفازين وقرضه قدر ثلث اصابع البدن سنة ما مفرجه من اصابع
 القدم الى الشقوق قدر ثلثها الى الاصابع مفرجة وتجمع في خفيها تحت الجحفة
 والاكتف المغطى ويمسح في الوقت لا بعده الا اذا انقطع
 وقت الوضوء والتبسوق فاقضه ناقض ونزع الخف ولو
 خرج اكثر القدم الى النان هو الصحيح وقبل اكثر الغضب مضمي
 المدة ان لم يخف ذهاب حله وبعدهما غسل رجليه فقط قبل
 وبلغ الماء الكعب وقيل اصابعه اكثر القدم نزع جوفه
 بمسح على خفيه ولو احدهما بعبد مسح الاخر والخف وقيل نزع
 الاخر بمقيم مسح فاقبل يوم وليلة اتم مدة السفر وبعدهما نزع
 وفسا فاقام بعدهما نزع وقبلهما يتمهما المسح على الجبهة ووجه القوس
 لا تخرها فلا ينوون وتجمع به وجاز ولو شئت بلا وضوء ترك
 ان ضرة والا فلا وانما يجوز اذا عجز عن مسح الموضع ولا يبطله
 سقوطها الا عن بر فإن سقطت في الصلوة عنه بطلت واستوفت
 والا فلا ولا يشترط في مسحها التثبيت او البنية ولا يكفي على اكثر
 العصا **باب ما يخفى** ان الجفص دم ينفضه رحم بالغة لادارها

او بلغ بسن واقف عن جنبه ولكته وفرد لفته وكسوفه منقفا
 اخلف في وجوب ثمن ما غسها على زوجها وقوم على الجنب
 ودخل المسجد ولو للعبور الا لضرورة والطواف وقراءة القرآن
 بقصده وتس ما هو فيه وحمله ولا باس في الادعية وبكره له
 كتابته وقراءة التوراة والزبور والانجيل لا القنوت ولا
 مس القرآن بالكم ودفع المصحف للقبض ويجوز ان يالهج
 والعين والبر والمطر والثلج الذائب وبما قصد تشمير
 بكرة وبما ينفض به الملح لا بما الملح وان مات فيه غير رمي
 كالذئب او ما في المولد كالتسك او خارجة فالف في فيه لا ما في
 المعاش كالبط كذا سائر المباحات او غير اوصافه مكث او طهر
 جامد كاشنان وزعفران وفاكهة وورق في الاصح ان
 بقى رفته بخلاف ما غيره احد ما نجس ويجزى به بنية فيه
 نجس لم يرازه او ما في حكمه وهو عشر في عشره لا بنجر ارضه
 بالوف وقد يغفر ما بقدره هو المنحار الخوض المدة ويعقبه
 سنة وثلاثون زراعا هو الصحيح لا بما اعصر من شجر واخلف
 في القاطر او ثمر وبما زال طبعه بالطين كشراب الرياس الخل
 والمرق او بقلبه غيره عليه واستعمل لغزبة او رفع حدث
 وان كان طاهرا في الصحيح الا ما بيطر بالدماء الا ان تجز
 او الادوى وما بيطر به بيطر بالذكوة بخلاف لحمه في الصحيح المبت

وعظمها وعصبها وحافرها وفرتها وشعرها لان عظمها ودمها
 طاهر كذا شعر الخنزير عند مجده والكلب نجس العين وقيل لا يخل
 جلده نجس وشعره طاهر ونافحة المسك طاهر ان الا ان يكون
 رطبة ولغيره المذبوحة والمسك طاهر حلال وقول ما يوكن نجس
 ولا يشرب اصل **فصل** بئر دون عشر في عشرة وقع فيها نجس
 وان غشي فوجاهم وعصفورة ونفاط بول كرويس الاربعين
 نجس بونا ابل وعظم كما اذا وقع في محلب ومينا او انتفخ فيها
 حيوان وموتى او مات نحو ادمي يخرج الواقع فتخرج كلها
 وان نقر فقدر ما فيها فيفوض الى ذوى بصرية في الماء وقبل يغدر
 ما فيها وقبل يخرج ما نزل الى ثلث ما نزل وان مات نحو حمامة
 او دجاجة فاربعون دلو او سطا الى ستمين وفارة او
 عصفور فثلاثون الى ثلثين وما جاوز الوسط حسب ثم
 ما بين الفارة والحمامة كالفارة وما بين الدجاجة والثاة
 كالدجاجة وتنجسها من وقت الوقوع ان علم والا فمذبولوم
 وليد ان لم تنتفخ وان انتفخ او انتفخ فثلاثة ايام ولا يابها
 وقال من وجد ولو اخرج جبانة نجس العين ولا ينجس ثيابها
 الا ان يدخل فيه فيكون حكمه حكم لعابه وسور الادمي الطاهر
 الفم وكل ما كوى كذا طاهر والخنزير والكلب وسباع البرهايم
 والذرة فور اكل الفارة وشارب الخنزير وشربها نجس والدجاجة

كالملح حال الفاني الا طهر قبطها الاولى بالثلاث والوسطى
 بثمانين والا فوى بمره **فصل** سن الاسنجا من نجس يخرج
 يخرج من البطن نحو حجر لا تعد دبل اسنجا يدرب بالاول وقبل
 ويدرب بالثلاث صبفا ويقل بالاول والثلاث ويدرب بالثلاث
 شتا والمراة في الوقين مثله صبفا والفصل بعده اولى ان
 امكن بلا كشف العورة فقبل يديه ثم يرضي المخرج بماء لينة ان لم
 يكن صابنا وبفسه بطن اصبع او اصبعين او ثلاث ويقل
 يديه ثانيا ويحب بمجاوزة ما فون الدرهم المخرج الى ان ينقي
 ولو بما فون الثلث قبل الدبر او لا وعند هاتين وكبره عظيم
 وطعام وروت واجو وحذفت ونخم ونشئ محترم وبمين
 الاضورة واستقبال القبلة في البول والغائط كذا استنجا
 بكشف العورة ولونى البنبان وفعلها في الماء والظلم والطريق
 ونحت بنجر ثم والكلب عليها والبول فائبا الا لغدر ونجس
 بالمشى والتخنج او النوم على شفة الابرة وقبل يكتفى بمسح
 الذكر واجتذابه ثلث مرات **كتاب الصلوة** شريط
 لغرضها الاسلام والعقل والبلوغ وان وجب ضربا من
 عشر عليها ومنكرها كافر وتاركها عدا مجازة فاسق نجس يفتى
 وقبل يضرب حتى يسيل منه الدم ويحكم باسلام فاعلمها بالجماعة
 ولا تجزى فيها النيابة ونجس ول الوقت على غير معذور وعليه

بأخذه لا يجوز فيه فوقيت الفجر من الصبح الثاني إلى طلوع الشمس
 ووقت الظهر من زوالها إلى بلوغ الظل مثليه سوى النفي والعصر
 إلى غروبها والمغرب منه إلى غروب الشفق وهو البياض
 وعندهما الحجة وبه يقضي والعشاء والوتر منه إلى الصبح وعندهما
 وقت الوتر بعد العشاء ولا يجبان لفافه وقتها والترابيح بعد
 العشاء إلى الفجر وقبل بين العشاء والوتر وقبل الليل كله
 ناهية الفجر إلى ما يمكن فيه ترنيل أربعين آية ثم عادته أن
 وظهر تصبف الأبرار والعاء إلى آخر الثالث الأول والوتر
 إلى الفجر للدوائن بالانتباه وتقبل ظهر الشاء والمغرب وبوم
 غنيم فقبل العصر والعشاء وبأخ فغيرهما لا يصح صلوة وسجدة تلاوة
 كانت في الكمال صلاة جنازة حضرت قبل حال الطلوع
 والغروب إلا عصر يوم كذا انقطع بداء به فيها أو نذر أداه
 فيها وقضا، نطوع بداء به فيها فافده والافضل في الأولين القطع
 والقضا في الكمال ذكره بعد طلوع الفجر وأداء العصر إلى أداء
 المغرب النفل سوى سنة الفجر والمنذور وركعتا الطواف
 وما بداء به فافده لا الفاتنة الثاني الأحرار ولا صلوة الجنازة
 وسجدة النداء ذكره ما سوى الفاتنة عند خروج الإمام للخطبة
 حتى يفرغ من الصلوة لا يجمع فرضان في وقت لعذر بل كج طهر
 وقت عصر أو عشت، تقضيهما فقط صاراهما في آخر الوقت بقضيه

وأقله ثلثة أيام بلياليها وأكثره عشرة ولون في مدته سواد
 البياض وظهر مختل فيها حبض وأقل الظاهر خمسة عشر يوما ولا حد
 لاكثره إلا عند نصب العادة إذا استقر الدم والنفاس ثم
 بعقب الولد ولا حد لاقله وأكثره أربعون يوما وكل يمنع من
 ما تحت الأزار والصلوة والصوم ونقضه فقط وتوطأ بلا
 غسل في قطاعه لاكثره ولا أقل لاحتى تغسل أو بمضى وقت صلوة
 يسع الغسل والتيمم وكفى مسح وإن فاض عن أقل الحبض
 وأرايد على أكثره أو أكثره النفاس أو عادة عرفت لها وجها
 أكثرهما أو على عشرة حبض من بلغت مسخضة أو أربعين
 نفاسها ومارات حامل مسخضة لا تمنع صلوة وصوما وطبائ
 والنفاس لام التوابين من الأول والنقضاء العدة من
 وسقط برى بعض خلفه ولد وأما الأبايس فقبل لا يجد فمأنة
 بعد الانقطاع حبض وقبل بحمد بحسن سنة وقبل بحسن
 وقبل سنين وأخلف فيما رآه بعد ما صاحب العذر بأنه
 من استوعب عذره تمام وقت صلوة وتوحيك وفي البقاء
 يكفى وجوده في غير من الوقت وفي الزوال شرطه منبها
 إلا انقطاع حقيقته وهو ينقض الوقت كل فرض ويصلح فيه
 ما شاء وينقضه خروج الوقت لادخوله **باب تطهير الجناس**
 بطهر المتنجس عن ربه بزوال عنها وآثر ما ان لم يشق بالمال ويالج

من قبل كالتحل ونحوه بخلاف نحو اللبن وعن غيره ما بالفضل الى قبله
 فنه الطهارة وقدروه بالفضل والعصر ثلث في المنعصر ما كان في
 الثالثة وثبت الجفاف في غيره وعن المنى نفسه او ذك باب
 ان طهر راس الخشفة والخشف عن نجس ذي جرم جف عليه ذلك
 بالارض كذا رطبها اذا بولغ فيه وعن غيره بالفضل والفضل
 بالمسح والبط بجري الماء عليه قبل يوماء وليلة وقبل اكثر يوم
 ليلة وقبل ليلة نجس بعض اطرافه بصلى على الطاهر منه مطلقا
 والارض باليس و ذهاب الارث للصلاة لا ينجم كذا الاجر للفقهاء
 والخصم شجر وكلان فانما والمقطع بصل وعفى قدر الدرهم وهو
 مثقال في الكشف وعرض مقعر الكف في الرقيق مما غلط قبوله لا يجوز
 ولو من صغيره وما يطو دم وغرود وجاذبه وروث وحشى
 وعفى ما دون ربع ثوب مما خف قبوله فيس وما يؤكل وضطره
 لا يؤكل كذا بول انتضج كروس الار وما زاد عليها لا التوارد على
 النجس نجس كالمرور ولا رما قدز ولا ملح كان حمارا بصلى على ثوب
 غير مضر ببطانة نجسه كما ثوب ظهر فيه بلة ثوب نجس لفت
 فيه لا كما لو عصر فطرت كذا لو وضع رطبا على يابس طين فيه
 سه قين او نجس طرف منه فغسل او غسل اذ بلانحو كما لو مال حمرا
 على مائدة سه فغسل او غسل بعضه حيث يطهر الباني غسل المنة عن
 الثوب في اجازة حتى زالت او غير ثلث وعصر كما طهره والمجاجة

لا من خاضت فيه او نكست **باب الاذان** سن للفوائض
وقرأ فيها ولو اذن قبله بربع التكبير بآء بلا حن وزجج تصح
اصبعه في اذنيه ونبرسل وابتقت في الجعلين مينا وباب
ان امكن الاستماع بالثبات والا اسند ارنى موضعه بقول
بعد فلاح الجفوا الصلوة خبر من النوم قرن كذا الاقانه لكن بلا
وضع وكحد وزيادة قد قامت الصلوة بعد فلاحها قران
وتقبل فيها القبلة ولا تكلم وثوب ويجلس فيها الا في
المغرب وباني بها لفاته واولى الفوائض وخبر فيه لباني
جاز للمحدث والبصير المراهق والعبد وله الزمان والاعشى
والاعرابي وكره للجنب وصبي لا يقبل والمرأة والمجنون والسكران
والفاسق والقاعد الا لنفسه وعباده غيره الا خبر من كذا اقامتهم
واقامه المحدث لكن لا بعد وباني بها المني والمصلي
في المسجد جماعة وفي بيته بمصر وكره للمأول تركها ايضا ولشاني
تركها ايضا بخلاف الثالث وكره للفاء واقامه خبر من اذن
بغيبه لم نكره وبجنوره كره ان لحقه بها وحشة ان مع بقول
ما قال المؤذن الا الجعلين وقوله الصلوة خبر من النوم **باب**
شروط الصلوة منها طهر ثوبه ومكانه من حث وبدنه منه ومن
حدث ما دم ثوب صحيح صلوته فانما ركوع وسجود ونذبت
فاعد اموميا بها وواحد ما كنه بخس واقل من ربعة طاهر نذب

نذب صلوة فيه وواحد ما ربه طاهر لا يصلي عينا بتوبيه
 نجس مانع افلاها احب ان يبلغ ربع احد هما تعين الاخر ولو
 على احد هما نجس وربع الاخر طاهر تعين الآخر وجدته في
 ستر بدنها وربع راسها يجب سترها ولا يجب في اقل من ربع
 عا دم غزل النجس يصلي ولا بعيد ومنها ستر العورة وهي لا تجز
 ما تحت سترته الى تحت ركبته ونحوه الا منع ظهرها وبطنها ونحوها
 المكاتب والمدبرة وام الولد الحرة عورة الا وجهها وكفيها
 وقدميها يفسد كشف ربع عضو هو عورة غليظة كالقبيل والدبر
 او خفيفة كما عداها وكل من ذكره او انثى ورأسها وشعره
 مطلقا واذنها وندبها المندلي عضو المكشوف او قام على نجس
 مانع اني صف النساء قدر ركن فسدت عند اليكف وعند
 محمد لا تام بؤده ومنها استقبال عين القبيل للمكشي وجهها لغيره
 وقبله العاخر جهته قدرته ونجوى للاستنباه وعدم المنجر ولم يعد
 ان اخطأ وفدت ان شرع بلا نحو وان علم فيها اصابته
 ولو بعد ما صححت ولو علم خطاه فيها او تحول رايه استدارت
 كل جهة ان لم يعلم مخ لفة امامه ولم يتقدمه جاز ولا فلا ومنها
 النية وهي الارادة لا العلم والتلفظ مستحب ولا يفصل بينهما
 وبين التوحيمة بغير لائق الصلوة وقتها الا فضل ان يقارن
 الشروع وقبل نصح ما دام في الشاء وقبل قبل الركوع وقبل

رفع رأسه لا بد لمصلي الفرض والواجب من تعينه دون
 عدد ركعتان بخلاف المتفل ولو زاد وجب وان الموكلة
 ففي الفرض ظهر اليوم ولو فرض الوقت جاز الا في الجمعة
 فيها صلواتها والاحوط ان يصلي بعد الظهر قايلا نوبت او
 ظهر او ركت وقته ولم اصله بعد ثم يصلي اربعاً بنية السنة
 وفي الوتر صلوة لا الواجب في الجنارة الصلوة لله تعالى
 والدعاء لهذا الميت وان اشبهه قال نوبت ان اصلي
 مع الامام الصلوة على من يصلي عليه وفي قضاء النفل قضاءه
 والعبد صلوة القندي ينوي صلوة واقضاه والامام صلوة
 فقط اذا تم الرجال واختلف في النساء اذا لم تقض محاذية
باب صفة الصلوة لها فرايض منها التوحيمة وهي التكبير بالحدف
 وبعد رفع يديه خذ اذنيه ويدها خذ منكبيها والا صابع
 بجالها وجازت بما يدل على التظيم والتسبيح والتهليل والتكبير
 لا الدعاء وجهر به الامام وكبر معه المؤمن سراً وهي شرط
 والمذكورات سنن ومنها القيام في الفرض وفيه يضع
 يمينه على ركبته تحت سترته وبرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات
 العبد بين وبين ستر ان ام او الفرد او اقل من ستر او مجاهر
 قبل الجهر ولا بوجه ويتقود سر القراءة لا التثاقب تقود المسبوق
 لا المؤمن ويؤخر عن تكبيرات العبد بين وهي ايضا سنن ومنها

القراءة فرضها اية **والمكتفي بها مسي** وبقرار الفاتحة ويسمى تسبعا فيها
 فقط **ويؤمن** بعد ما سر او يقرأ سورة او ثلث آيات وما سوا
 الفاتحة والضم ستة **وهما واجبان** وسننهما **عجدة الفاتحة** واتي
 سورة شاء **وانته** نحو البروج **وانشفت** وفي الحضر استحسن في
 البخر طوال **المفضل والعصر والعش** اوسط **والمغرب** قضاء
 وفي الضرورة بقدر الحال ومنها الركوع بكبر له حافضا **وتعبد** بيده
 على ركبته مرفعا اصابعه باسقاطه لارافعا راسه **ولامك** و
ويطمئن فيه مستجبا ثلثي ادناه ثم يستمع رافعا راسه **والامام**
 يكتب به **والمفتدي** بالتمجيد **والمفتدي** قبل **والمفتدي** وقبل جمعها
 ويقوم مستويا **وما سوى الاطمان سنن** وهو واجب ومنها
 السجود بكبر له **ويضع ركبته** ثم يضع يديه معتمدا على راحتيه ثم جهرته بين
 كفيه ويديه خداه اذنيه ضامتا اصابعه مبداء بعضه به **مبعد** عن
 فخذيه **واضع رجليه** موجهما اصابعهما نحو القبلة **والمرأة** تنخفض
 وتزق بطنها **وتفخذها** فيسجد بانفذه **وجهرته** على ما يجد محجودا **وتتفر**
 فيه جهرته **تجزي** على كور عظامه **وافضل** ثوبه اذا وجد محجور الارض
وتظهر من يصلي صلواته في الزحام **وان كره الاولان** كالانفا
 بالانف بخلاف الجهرته **ويطمئن** مستجبا ثلثي ادناه **ويرفع**
 راسه بكبر او يجلس مطمئا **ويكبر** ويسجد مطمئا ثم يكبر للقيام **ويرفع**
 راسه ثم يديه ثم ركبته **ويقوم** مستويا بلا اعتماد **وقعود** والثانية

كالاولى لكن لا شاء ولا قعود ولا رفع يديها ترك السجدة
 الثانية فتذكر قبل السلام او التكلم قضا في الصلوة وبعد
 سجودها بقرش رجله اليسرى **ويجلس** عليها ناصبا بمناء
 واضعا يديه مبسوطين على فخذيه موجهما اصابع يديه **ورجله**
 نحو القبلة **وتشهد** كابين مسعود **وتقصر** عليه هنا **ويكتفي** بالفاتحة
 فيما بعد الاولين **وان سجد** او سكت جاز **وما سوى** وضع
 الرجلين **وتعين** الاولين للقراءة **والاطمان** في السجود **والقعدة**
 الاولى **والشهادة** فيها **والاقصار** عليه في الاولى سنن **والاول**
 فرض في رواية **والبواني** واجبة ومنها القعدة الاخيرة قدر
 ما يقرأ فيه **الشهادة** الى عبده **ورسوله** وهي كالاولى لكن يزيد
 ههنا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم **ويدعو** شبه القرآن او
 الماثور لا كلام الناس **والمرأة** تنورك فيها **والصلوة** والدعاء
 سننان ومنها ترتيب القيام على الركوع **والركوع** على السجود
 ومنها الخروج **بصنعة** بسم مع الامام عن يمينه **وسب** ناديا
 القوم **والحفظ** **والامام** في جانبه **وبه** ان جازاه **والامام**
 بهما القوم **والحفظ** **والمفتدي** **والحفظ** فقط **وهو واجب** للمؤني
 سنن وكما واجبات **اخرا** كعانة الترتيب فيما تكرر في ركعة **وتكر**
 التكرار فيها فرض غير مكرر وقنوت الوتر **وتكبيرات** العبد
 والجهر والاسرار فيها **يجهر** **وسب** **وآداب** هي نظره الى موضع

سجوده وظهر قدميه و آلى ارنه حجره منكبه اليمين و الآيسر
و كظم منه عند التثاوب و اخراج كبه عند التكبير و دفع السعال
ما استطاع و القيام عند الجعة الاولى و الشروع عند قد
قامت الصلوة **فصل** الامام يخبر في الفجر و ادبى الغائبين
و قضاء و الجمعة و العيدين و التراويح و التزبد ما لا يفتونه
و المنفرد يخبر في الجهر ان ادى كسفل بلبل قبل و يجاف
ان قضى كسفل لها ر و قبل يخبر الجهر اسماع غيره و الخاضع اسماع
نفسه ترك سورة ادبى الغائبين و اذ بالفاخرة جهرا في الاخرة
بين و لو ترك الفاتحة لا و تطاول ادبى الفجر فقط و لم ينعين
سورة الجواز الصلوة و كره بغيرها لها سوى الفاتحة المأمور لا يقرأ
بل يسمع و ينصت و ان قراء الامام آية ترغيب او ترهيب
كذا الخطبة و ان صلى على النبي عم الا اذا قراء صلوا عليه فصلى
سنة الجماعة سنة مؤكدة للرجال و لا تكرر في مسجد محلة باذان
واقفة الا اذا صلى بهما فيه او لا غير اهله و اهله بخاتمة الاذان
و الا حين بالامانة العلم و الاقراء فلا و ريع فلا ستن فالسن
خلفا و جهرا فلا شرف نسب فلا نظف ثوبا و كره امامة عبد اعلى
و فاسق و اعشى و مبذع و ولد الزنا و تطول به الصلوة و جماعة النساء
و لو فعلن لم يتقدم الامام كالعادة و حضورا ثبته كل جماعة
و العجز الظاهرين و الجمعة و يقف الواحد عن يمينه و الاثنان خلفه

و يقفدى متوضي بمبهم و فاسل ماسح و قائم بقاعد و موم بموم
و متفعل بمفترض و متفعل و حالف بحالف و بنا ذر بلا علس
لانا ذر بنا ذر الا ان نبوى تلك المنذورة و لا رجل امرأة
او صبي فظاهر بمفذور و فارى بامى و لابس بعار و بغير بموم
بموم و مفترض متفعل و بمفترض فضا و لا مسافر بمفترض
فيما يتغير بل في الوقت فظهر ان امامه محدث اعاد اقضى
و فارى بامى او استخف امتيا في الاخوين فسدت صلواتهم
و تصف الرجال فاصبيان فالتخا في فالت لو حاذنه قدر
ركن و لو بعضو مشناه و لو محما في صلواتها الكا ملة المشركه
تاوية في مكان بلا حائل و اتخذ جهنما فسدت صلواته ان لولا
امانها و الا صلواتها قوم صلوا على ظهر ظلة في المسجد و تختم فاتهم
ن و او طريق لم يجر و لو بخر انهم من تختم نساء جازت
المصلى على رفوف المسجد ان وجد في صحنة مكانا كره و الا
فلا و يمنع الاقضاء الطريق الواسع و النهر الكبير في المسجد
الفضاء الواسع فيه و قدر ما يمكن الا صطفا فصب في الصوا
و قبل فرجة قدر ثلثة اذرع و الجبابة عند صلوة العبد كالمسجد
الحائل بينها لو بحث يشبه به حال الامام بمبهم و الا فلا الا
ان يخلف المكان **نكته** المدرك من صلى الركعات
مع الامام و السبون من سبقة الامام بها او ببعضها لا

من فاته كلها او بعضها بعد الاقضاء السبوق فيها يقضى كما لو فرغ حتى يتبين
وتتعوذ وبقراءة وتبسط ما يقضى ترك القراءة لا بالمحاذاة وتغير
بنية الاقامة وكرمه السجدة بالسهو فيه وكما كفتدي حتى لا يؤتم وأن
صلح للاختلاف وتقطع بكسرة الافتتاح بحزبته وكرمه السجدة بسهوا مائة
وأن لم يخبر في سهوه وباني بكسرة الشربون واللاحق كما يغير
الامام حتى لا يتغير فريضة بنية الاقامة ولا باني بقراءة ولا سهوا ولا باني
امامه بالسهو وتبسط يقضى بالمحاذاة وعلمه بخط القبلة من الامم
يقضى اول صلوة في حق القراءة واخر ما في حق التشهد حتى لو ادركت
ركعة من المغرب يقضى ركعتين وفضل بقعدة وقراءة كل الفاتحة
وسورة ولو ادركها من ذوات الاربع صلى ركعة وقراءة هما و
وتشهد ثم صلى اخرى وقراءة هما ولا يشهد وخبر في الثالثة والفضل
القراءة **باب الحديث في الصلوة** امام سبعة حدث غير مانع للبناء
ولو بعد التشهد بخلاف كما اذا حصر عن القراءة فينوضا وبني ويتم
ثم او يعود ان فرغ امامه كالمفرد والاعاد كذا المقدي والاعاد
للمفرد ومنه فرغ امامه الاستئناف ولو استخلف مسبوفا انتم
صلوة الامام اوله قدم مدر كاسلم بهم وجان انهما بضره المناني
والاول الا عند فراغه لا القوم وأن لم يسبقه وقعد قد تشهد
ففرقه او احدث عمدا فسد صلوة السبوق وأن تكلم او خرج
من المسجد لا مانع له من الحديث العهد والجئون والافعال والامانة

او غيره والفرقة واصابة بول كثير وسبلان شجرة وظهور العورة
في الاستنجاء الا ان يضطر كذا المرأة والقراءة ذاهبا وجائبا
بمختلف الشبج والهيل في الاصح وطلب الماء بالاشارة وتكون
بالعاطي والكلث فذكر ركن بعد سبق الحدث الا اذا كان نائما
والخروج من المسجد وتجاوز الصفوف في غيره بعد ما ظن انه احدث
ثم ظهر طهره ولو عمل بعد التشهد منافي الصلوة تمت صلوة ولو وجد
بلا صفة بطلت فبطل بقراءة المنيتم الماء ونزع الماسح خفي بعين سبر
ومضى مدة مسح ان وجد الماء وقبل مطلقا وتعلم الامم انه قبل
العاري ثوبا وقدره المومي على الاركان وتذكر فاته وتقدم
العاري امتبا وطلوع الشمس الفجر ودخول وقت العصر في الجمعة
وزوال عذر المعذور وسقوط الحجيرة عن بريرة وجد ان الصلوة
بالنحو بزيده ودخول الوقت المكروه على مصلي القضاء وقدم
سنة الجارية عورنها اذا كانت تضي غير شاع فاعففت ركع
او سجد فحدث او ذكر سجدة فسجد ما فان بني اعاد ما احدث
فيه قطعا وما ذكر فيه ندبا اتم واحدا فحدث فلو جلا فامام
بلا بنية والافعية صلوة في رواية اخذه رفات مكث الى
انقطاعه ثم نوضا وبني **باب كيف الصلوة** وما كره فيه
يقصد السلام عند اوردته والكلام مطلقا والكلام بما يشبه كلاما
والابن والتأوه والتأفف وكجا بصوت لوجع او مصيبة لا

ذكر الجنة والنار وتخرج بلا عذر وتثبت طمس وجواب خبر سوء
 بالاسترجاع بالحمد له وعجب بالسجود والبهلة وقراءة من مصحف وفتح
 على غير امامه واكلمه وشربه وسجوده على بحسن اداء ركن او مكانه و
 بكشف عورته او نجاسة عند الي يوسف وعند محمد لا عالم بوجه
 واستخفاف مقتد من خارج المسجد وانثى ولو خلفه نساء وكل
 عمل كثير لا نظره الى مكثوب وفهمه او اكلمه ما بين استناده وحرور
 ما رآه في الصحاح بموضع سجود وان اثم المارة وبغز امامه فيه سنة
 ان ظن المورود يدفعه بالاشارة او التبع ان عدها او غيرها
 وكفى سنة الامم وانتم في المسجد الصغير بالماء وربع يد يد مطلقا
 بلا حائل والكعبة كالصغير وقبل كالصغير وكره ثابته ونمطية فبعض عني
 وكف ثوبه وسدله وعشه به وسيدته وعقص شعره وفرقه اجزاء
 والنفاته ورفع بصره الى السماء واقفاؤه واقفاش زراعية بزيه
 بلا عذر ومخضه وقلب الحصى الاخرة وعد الآي والتبع بالبد وقام
 الامم في المحراب او على وكان او الارض وحده والقيام خلف
 صف فيه فرجة ولبس ثوب فيه نقاء وبروان يكون يديه
 تنورا وكانون فيه نار او فوق راسه او خلفه او بين يديه او خلفه
 صورة الا ان تكون صغيرة او مقطوعة الرأس او بغير ذي روح
 وصلوة حاسر راسه لا للتدليل وهو يدافع الاخبين او الرزح
 وفي ثياب البذلة ومسح جهنم من الثياب لا قتل حية وعقوب

والصلوة الى ظهرها بعد تجرد والى مصحف او سيف معلقين او
 او سراج او على بط فيه نقاء وبروان لم يسجد عليها كذا كبره الوطى والبول
 والتخلي فوق مسجد لا بيت فيه مسجد وعلمن بابه لا تزيينه بالبحر
 والسراج والماء الذهب بماله واما المنولى فبعض اذا فعل **باب**
الوزن والنوافل الوتر فرض على لا اعتفادي فلا يكفر جاحده ويقضه
 وتذكره في المكتوبة بفصد ما وتذكر فائنة فيه بصد ولا يعاد ولا عاذا
 العشاء وثلاث ركعات بسببته بقراءة في كل الفاتحة وسورة وقبل
 ركوع الثالثة يكبر رافعا يديه فيقف فيه وانما دون فخذه وينبعث
 الوزلا بفجر بل سكت قائما وقبل يقعد ومن لم يحسن سجد ان يقول
 اللهم اغفر لي ثلثا او اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
 وقنا عذاب النار تذكر القنوت في الركوع او القيام منه لم يقف
 فيه ولو قف في القيام لم يعد الركوع ويسجد للسهو ركع الامم قبل
 فراغ المصنوع منه ما بعد بخلاف الشاهد اذكر الامم في الركوع
 من ثلثة وزر رمضان كان مدركا للقنوت قف في الاولى
 او الثانية سهوا لم يقف في الثالثة سن ركعتان قبل الفجر وبعد
 الظهر والمغرب والعشاء واربع بسببته قبل الظهر والحجفة وبعد ما
 وترب اربع قبل العصر والعشاء وبعده بسببته وست بعد المغرب
 بسببته وكره زيادة نفل النهار على اربع بسببته والتبيل على ثمان
 والافضل فيها رابع لا يصلى على النبي عم في الفعدة الاولى في رابع

قبل الظهر والجمعة وبعداء واذ قام الى الثالثة لا يستفتح وفي الركعة
 يصلي ويستفتح طول القيام اولى من كثرة السجود وسن تحية السجود
 واداء الفرض فيها وندب ركعتان بعد الوضوء واربعة
 فضا عداني الضحي او فرض القراءة في ركعتي الفرض واجبت الاولين
 وكل النفل والوتر لزم النفل بالشيء قصد ولو عند الغروب
 والطولع والاسنوا يجب القضاء بالالف نادى الرابع
 قضى ركعتين لو نقص الشفع الاول والثاني او لم يقرأ فيها او
 في الاول او الثاني او في احد الاول او احدى الثاني او الاول
 وحدى الثاني واربعا ان لم يقرأ في احدى كل او في الثاني لحد
 الاول ولا قضاء ان لم يقعد بينهما او نقص بعد التشهد او لا
 فاعلم مع قدره القيام ابتداء وكره بقاء الا بعد رور ان كان خارج المص
 موميا ولو الى غير القبلة وبني بركه لا ركوبه والزاوية سنة لا واجب
 والنساء والجمعة فيها سنة على الكفاية ومن فانت لا يقضي اصلا
 ويستحب ما خبرنا الى ثلث الليل وهي خمس وبعث كل من سبنا
 ويجلس بين الترتين قدر رزوجة وبين الخامسة والوتر ويزيد
 على التشهد الا ان قبل القوم والسنة الختم مرة ولا يترك بكسهم
 وقبل الافضل في زمانا قد رما لا ينقل عليهم صلى الله عليه وحمده فله
 ان يصلي التراويح بالامام ولو تركوا الجماعة في الفرض لم يصلوا التراويح
 جماعة ولو لم يصلها بالامام صلى الله عليه وحمده ولا يوتر بجماعة خارج رمضان

باب ادراك الفريضة الرابع فيها اذا اجتمعت قطعها واقتدى
 ان لم يسجد للركعة الاولى او سجد في غير رابعة او فيه يكن ضم اليها اخرى
 وان صلى ثلثا منه اتم ثم اتم متفلا الا في العصر والثاني في القفل
 لا يقطع واختلف في سنن الظهر والجمعة لا يخرج من مسجد
 فيه الا بمقصد جماعة اخرى وتصلي الظهر والعشاء مرة ولا عند الاقامة
 فيه الا بالمقصد وتصلي الفجر والعصر والمغرب مرة لا مصلي الظهر
 والعشاء خائف فوت الجماعة في الفجر ترك سنة ويقضى
 ومدركت ركعة منه صلانا ولا يقضيها الا بغيره في الظهر تركه مطلقا
 وقضاء قبل شفعه ولا يغيرها مدركت ركعة من ذوات الرابع
 مدركت فضل الجماعة لا يصل بها واختلف في مدركت الثلث
 واللاحق من امن فوت الوقت بطلوع قبل الفرض اقتدى
 براكع فوقف حتى رفع رأسه فاته الركعة بخلاف راكم لحقه ما
 فيه **باب قضاء الفوائت** التي تنب بين الفروض والوتر او قضاء
 فرض على فان صلى خمسة اكرافا فانسدت موقوفه ان
 سادس صحيح الكل وان قضا قبل السادس بطل فرضه الخمسة لم
 يجزئ من ذكرانه لم يوتر ويسقط بقوت سنة بخروج وقت
 السادس يضيئ الوقت فان بقي منه ما سيع بعض الفوائت
 مع الوقت يقضى ما سيع معها وبالنسبة فيعيد العشاء والسنة لا يوتر
 من علم انه صلى العشاء بلاء وضوء والاخيرين به وبالنظر المعبر فاذا

صلى الظهر ذكر الترك الجوفسند واذ انقضى الفجر وصلى العصر ذكر
 للظهر جازا العصر اجتمعت الحديثية والقديمة جازت الوضوء تذكر
 الحديثية ولا يعود الترتيب يعود الكثرة الى القلة فيصح وقتي من
 ترك صلاة شهر فاخذ بؤدى الوقت فترك فرضا او قضى
 صلاة شهر الا واحدة او اثنتين اذ اكثر من الفوائت لوى
 اول ظهر عليه او اخوه كذا الصوم لوم من رمضان والافلا
باب صلاة المريض اذا عذر القيام لمرض قبلها او فيها او خاف
 زيادته او بطؤ البرية او دوران الرأس او جحد للقيام المأثرا
 فقد كفى ش. وصلى قاعدا بركوع وسجود وان قدر على بعض
 القيام قام وان تعذر اوى قاعدا وسجوده اخفض ولا يرفع اليه
 شئ يسجد ولو رفع وخفض رأسه او سجد على ما يجده جاز وان
 تعذر اوى مستلقا ورجلاه نحو القبلة وان تعذر اخذت والابو
 بعينه وبجانبه وقلبه مخرج في صلوة ينمى بقدر صحتها راعى وحسن
 قاعدا يبنى قانما وموم كذا كسبنا نف للمنع ان ينكب على شئ
 او يقعد ان اعني جوا وانغى عليه بوما وليت ففى الحسن وان زاد
 وقت صلاة لا هو الاصح زال غصه بالنج او الخمر لزمه القضاء ان
 طال قطعت يداه ورجلاه من المرفق والكعب لا صلاة عليه وقبل
 ان وجد من يوضئه باجر ليعلى وجهه وموضع القطع وبمسح رأسه
 والا وضع وجهه ورأسه في الماء او بمسح وجهه وموضع القطع على

باب الصلاة على الدابة كل موضع يجوز للمسا فرقصر الصلاة فيه
 جاز فيه القطع له ولغيره عليها بما جازت بوجهات ولو بلا عند
 والكتوبة به وهوان بجانب في النزل على نف او دابة
 من سبع او لصل او كان في طين لا يجد مكانا جافا او عابثا او
 دابة مجموع لوزل لا يركب بلا معين او في الدابة على الرحلة
 والقائمة تسير وينزل للوزر وعندهما لا كاسن **باب الصلاة**
في السفينة يتوجه المصلى فيها القبلة كيف ما دارت عند الانقح
 في الصلاة القادر على القيام والخروج صلى قاعدا فيها جازت
 والا فضل القيام والخروج لا يجوز قاعدا في المربوطة في الشط الا
 ان يدور رأسه لا يقضى اهل سفينة بامام في اخى الا ان
 تقصره المقضى على الشط والامام فيها او بالعكس لو بينهما مانع
 من الاقتداء والا جاز **باب التيمم** هو من جاوز ريبوب
 مقامه قاعدا قطع مسافة يقطع بسبعة ايام مع اكثر
 وبرخص ولو عاصبا فيه قصر الفرض الرابع حتى يدخل مقامه ويؤجر
 اقامته نصف شهر سبلا او قرية فيقصر ان لوى في اقل منه وفيه
 بموضعين متقابلين او دخل بلد ولم يبقا وبقي سبيلين
 لو ابادار الحرب وان حاصر حصنا فيها او بدارنا وحاصر البغاة
 في غير موضعها لا اهل اجنبية نودمانى الاصح وان لم يقصر فان
 قعد الاولى ثم فرضه واسار وما زاد ونقل الا بطل اقضى في

بمقيم في الوقت صح وان لم لا بعده فيما تبعد وعكس صح فيها وان لم
 المقيم ونائب ان يقول انما وصلوكم فاني مسافر اسفروا الخطيبين
 الغائبة والعبدة في تغير الفرض باخر الوقت يبطل الوطن الاصل
 بمثل فقط ووطن الاقامة بمثل السفر والاصل العبدة بنيت الاصل
 لا السبع كالمراة والعبد والجندى والاجير اسطان اذا سافر قصر
 الا اذا طاف في ولايته او طلب العدو ولم يعلم اين يدركه
 وفي الرجوع يقصر سا فراد حتى مع ابيه فاسلم وبلغ وبهها وبين
 منزلهما اقل من المدة فالوالمسلم يقصر والصبي يتم وقبل نحران
 وقبل يقصر ان **باب الحجفة** شرط صحها المصروفه لا السبع اكبر حج
 اهل او ماله مفت وامبر وفاض ينفذ الاحكام ويقسم الحد وداو
 وهو ما انفصل به معد المصاحبة والسطان او من امره مات والى
 المصطحب بهم خليفة او صاحب الشرط او القاضي جاز ولا تجزئه
 العامة الا اذا لم يوجد من ذكر وجازت بمنى في الموسم للخطبة او
 او امير الحج فقط ووقت الظهر فيبطل بوجه والخطبة نحو سبعة
 قبلها في وقتها والحجفة واقلا ثلثة رجال سوى الامام فان نفروا
 قبل سجوده بطلت وان بقي ثلثة او نفروا بعد سجوده انما والاذن
 العام وشرط وجوبها الاقامة بمصر والصحة والحجبة والذكورة والبلوغ
 والعقل وسلامة العين والرجل فاقداء ونحوه ان صلا يفتق
 فرضا جازت في مواضع من مصر الصالح لالامنة في غير ما صالح فيها

فجارت للمنفى والعبد والمرضى تنقذ بهم ذكره يوما بمصر ظهر
 معذور وسجون ومسافر واهل مصر فانهم بالحجفة بحجفة وظهر غيبتهم
 فيها وان سعى اليها والامام فيها بطل وتذكرها في النشرة او سجود
 بنمها لا يستخف الامام للخطبة اصلا والصلوة بدءا الا اذا اذن
 بالاذن الاول وجب السعي وكره البيع وقيل بالثاني والاول
 اصح ونحو وجب الامام حرم الصلوة والكلام الى تمام الصلوة فاذا
 جلس على المنبر اذن بين يديه وسن ان يحط خطبتين منها
 جلت فانما طاهر واقيم بعد نمازها لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب
 خطب صبي اذن اسطان وصلى بالغ جاز لا باس في السفر
 يوما اذا خرج من عمر ان البلد قبل فوج الوقت **باب العبد**
 نجب صلواتها على من نجب عليه بالحجفة بشرطها سوى الخطبة و
 تقدم على صلوة الجنازة اذا اجتمعوا وصلوة الجنازة على الخطبة وبعد
 يوم الفطر الاكل قبل الصلوة والاسبابك والاعشاب والطيب
 والبس من الثياب واداء الفطرة ثم الخروج الى الجبانة و
 ان وسعهم المسجد ولا باس في فوج المنبر اليها في زمان ولا يكبر فيها
 في طريقها ولا ينتقل قبل صلوة وقتها من الارتفاع الى الزوال
 بهم الامام ركعتين كبر او مثني قبل زوايد هي ثلث في كل ركعة وكوبا
 بين الفرايتين ويرفع يديه في الزوايد وبكت بين كل تكبيرتين
 مقدار ثلث شبرا ويخطب بعد خطبتين ويعلم انها الحكم الفطرة

فانتم مع الامام لا يقضى وتؤخر بعد رالي الغد فقط وهي الاحكام
في الاضحية لكن فيه جازنا خبرنا الى ثالث ايام النحر بلا عذر بكمراهنه
وبه بدونها وتذب ناهية الاكل عنها وكبير جهرا في الطريق وتعلم
في الخطبة تكبير الشربين والاضحية والتعريف لبس نسي وتجيب
تكبير الشربين مرة من مخروقة الى عصر فوفرض ادى بجنته مستجبة على
امام مقيم ومفتد وقالا فور كل فرض مطلقا الى عصر الخمس من غرة
وبه يعمل ولا تبركها المؤتم وان ترك الامام وتكبير المسنون عقيب
الافطار **باب صلاة الكسوف** امام الجمعة او ما مور السلطان
بصلي بالسن عند الكسوف ركعتين كالنفل بلا اذان واقامة
وجهر وخطبة وبركوع في كل ركعة وتطول القراءة فيها وتعد هما بدعو
حتى تنجلي الشمس وان لم يحضر صلوا فرادى كالحسوف والربح والظلمة
والفرج **باب الاستسقاء** لا جماعة فيه ولا خطبة بل هو دعاء واستسقاء
فان صلوا فرادى جاز ولا يقرب فيه ردا ولا يحضر ذمي ويخرجون
ثلاثة ايام وقيل لا صلاة فيه **باب صلاة الخوف** لم يجوزنا ابو يوسف
بعده صلى الله عليه وسلم وجوزنا ما فواخيف من عدوا وسبع
حاضر من جعل الامام طائفة بازاء الخوف وصلى باخرى ركعة
لو سافر اذ في الفجر والعيدين والجمعة وركعتين لو مقبها وفي
غير الثاني ومضوا الى الخوف وجاز الاخرى وصلى بهم ما بقي وسلم
وحده وذهبوا اليه وجازت الاولى وانما بلا قراءة وسلموا ثم

الاخرى بقراءة وان شئنا صلوا ركعانا فرادى باجاء الى جهنة
فذكرهم وتقدم بالنفل والمشي والركوب **باب الصدقة والكعبة**
صحح فيها النفل والفرض منفردا وبجماعة وان اختلف وجوههم الا
لمن فناه الى وجه الامام كذا لو خلفوا فيها ولو بعضهم فدام الامام
منقبلا بوجهه اليه افتدوا من الجوانب لو بعضهم قرب لها
من الامام جاز الا لمن في جانبه افتدوا من خارج بامام فيها والباب
مفتوح جاز وكرهت فوها **باب سجود السهو** **باب سجود السهو** تجب بعد السجدة
او تسبحة سجدة ان تشهد وسلام وتبرك واجب سهوا
كركوع قبل القراءة وتاخير القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد
وركعتين واجرهما في الخاف وتلك ترك الفقد الاول ان
تكرر على منفرد ومفتد سهوا ما ان سجدا لسهو ويصلي على النبي
عزم في التشهد الثاني والاحوط الضحية فيها المسنون بسجدة
ثم يقضى ما فات ولو قام قبل سجوده فعليه ان يعود بسجدة
ان لم يقيد الركعة بالسجود ولو سهى فيه سجدة ثانيا كذا الا من سهى
عن الفقد الاول في زوات الاربع او الثلث من الفرض
وذكره وهو اليه اقرب ولا سهو الا قام وسجدا لسهو وان سهى
عن الاخير عاد ما لم يسجد وسجدا لسهو وان سجدا صار فرضه فلا
وضم في الرابع سادسة ان ثانيا وثالثا في الصار اربعاً
لا يحتاج الى الضم في الثاني والصار ثلث لا يضم وان فقد الخبر

ثم قام سهوا عاد وسلم الا ان يسجد للخامسة في الرابعي والرابعة
في الثلاثي فبقيت فرضه وبقيت سادسة في الرابعي وكوعصه او خامسة في
الثلاثي بصيرة الركعتان تقلا وان لم تنو باسنة الظهر والعشا
والمغرب ويسجد للسهو وتقدم به فيها صلاتها وقضاها ان قصد
وفي الفجر الصائت ثلث لا يقسم رابعة تركت الفعوالا والاول في النفل سهوا
سجد ولم يقصد تنقل ركعتين وسهوا يسجد لا يبنى ولو بنى صح وانما
سلام من عليه السهو بخوجه موقوف بصح الاقدا به وبطلان وضوء
بالفقره وبصيرة فرضه اربع بنية الا فانه ان سجد والا فلا وسلا
للفطع لا يقطع ما لم يجول او ينكلم وقبل لم ينكلم ولم يخرج من المسجد
مضلي الظهر سلم على الركعتين بنوهم الا تمام انما ويسجد للسهو كولا
لو سلم على ظن انه مسافر وانما الجففة او كان قريب العهد
بالسلام فظن ان الظهر ركعتان او كان في العشا فظن
انها التراويح حيث بطل لا يسجد للسهو في الجففة والعديد شك
من ليس عادته انه كم صلى استأنف وان كثر عمل بغالب ظنه
وان لم يغيب اخذ بالقل ومقدني كل ما ظنه اذ ما شك فيها
فتفكر حتى استيقن ان طالع قدر ما يكن او لم يكن وجب السجدة
ولو دونه لا **باب سجود التلاوة** تجب موسعا عند الي يوسف
وفي رواية عن الامام وفورا عند محمد وفي رواية عنه سجدة فيها
سبع السجود بشرط الصلوة بين تكبيرتين بلا رفع يده ولا تشهد

ولا سلام على من تلا آية ولو بالثانية من اربع عشرة المودعة
من نزمه الصلوة ادا وقضا فيجب على الاصم والبصير والمجنون
والسكران لا الكافر والمجنون والبصير والحائض والنفس
او سمعها وان لم يعنده فهم او لم يفهم من ذكر وان لم لا الطير
والمجنون المطبق والصدى والمؤمن ويؤدي بركوع وسجود
في الصلوة لها وبركوع الصلوة على الفذران نواه وبسجودها
كذلك وان لم ينو بسجد المؤمن بتلاوة الامام وان لم يسمع
ولو تلا المؤمن لم يسجد اصلا بخلاف الخارج سميع المصلي من غيره
سجد بعدا ولو سجد فيها اعاده ونها سميع من امام ولم يأنم او نيم
في ركعة اخرى سجد خارجا وان انيم فيها قبل سجود امامه سجد معه
وتبعده لا مطلقا وسجدة محلها الصلوة لا تقضي خارجا خلا خارجا
فيسجد واعاد فيها سجد اخرى وان لم يسجد والا كفته واحدة لمن كرها
في مجلس لا مجلسين ولو بد لها في مجلس لم تحف واسبغ الوضوء
والانتقال من عمن الى عمن تبدل لا الفعل والفعل كالقيام
وشئى خطوة او خطوتين واكل لقمة وشرب شرربة ما لم ينكلم
بكلام بغير نحو كررا راكبا غير متصل شكر وفي تلك ركعة ركعتين
لا تبدل مجلس السامع الا ان ياتي بوجوب اخرى عليه لا نكس
ولا يرفع راسه قبل الثاني وكره قراءة امام بخافت وكره ترك
آيتها وقراءة الباني وتندب ضم آية ادا كثر اليها واخفاها عن السامع

والقبام ثم السجود **باب الجنائز** سن توجبه المحضر الى القبلة على نفسه
الايمن وجاز الاستغفار وقدمه اليها وترفع راسه قبلها وتقبل
بذكر الشهادتين عنده ولا يوترها وبعد مونة بثلجها ونقبض عنها
ولا بأس بالعلام مونة ويجعل في خيبره فيوضع على تحت منجى وكفنه
وبستر عورته الغنطة وقبل مطلقا وبوضاء بلا مضغفة واستنشاق
وتصب عليه ماء على بصره ووضوء الاضحية وقبل راسه وحجبه
بالخطمي ثم يضيغ على راسه وقبل حتى يصل الماء الى باطن تحت منه ثم
على يمينه كذلك ثم يجلسه سندا او يمسح بطنه بيمينه والخارج غسل
وعنده لا يعاد ثم ينشف بثوب ولا يقض ظفروه ولا يستح شده
ويجعل على راسه وحجبه المحنوط وعلى مساجده الكافور واذا اوى
الماء على الميت او اصابه المطر لم يكن عندا فالغروب يغسل وسنة
الكفن له ازار ومقبض لفافة واسخن العانة ولها ذراع وازار
وخمار ولفافة وخوقة ربط ثديها وكفاته له ازار ولفافة ولها
هما وخمار وخوقة رنة لهما ما يوجد سبط اللفافة والازار عليها وتقبض
الميت وبوضع على الازار ويلف بها ثم يمينه ثم اللفافة كذلك
وهي تلبس الدرع وتجعل شعرا ضفيرة بين على صدرها فوقه وتجعل الخمار
فوقه تحت اللفافة وان خيف انثراه عقد الغيل والجديد
فيه سواء ولا بأس بالبرود والكفان وفي الناء بالجرير والمغفر
والمعصوم من لامله فكفنه على من يجب عليه تقفنه واختلف في الزرع

والاصح الوجوب عليه وان لم يوجد في بيت المال صلواته فرض
كفاته بصلي على كل مسلم مات الا البغاة وقطاع الطريق اذا قتلوا
في الحرب كذلك الكبار في المعركة بالسلام وان غلبوا قاتل يغسل
وبصلي عليه لا على قاتل احد ابويه وهي اربع تكبيرات برفع يده
في الاولى فقط وثنا بعد ما وصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد
الثانية ودعاء بعد الثالثة وتبسمين بعد الرابعة لا قراءة فيها
ولا تشهد لو كبر خامس لم يمنع لا يستغفر في الثالث لصبي ومجنون
بل يغسل اللهم اجعله لنا ذخرا اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا نصرا
مشفعا ويقوم الامام بازار صد الميت مطلقا الجنائز اذا اجتمعت
فالافراد بالصلوة اولى وان اراد الجمع بها جعلها صفا طولا قما
على القبلة وراعي الترتيب سبعين تكبيرة او تكبيرة بين تنظر الكبرة
الامام فيكبر معه فاذا سلم قضى عليه قبل رفع الجنائز ولا ينظر
الحاضر في التخميمة وان جاء بعد ما كبر الامام الرابعة فانه الصلوة
الاولى بالامانة السلطان او نائبه فالقاضي فامام الحج فالولي
لا بأس بذن الاول بغيره فيها فان صلى غيره بعينه ان شأ
واصل لا يصلي غيره بعده ودفن بلا صلوة صلى على قبره ما لم يظن
تفسخه ولم يجز اكب وكرويت في مسجد هو فيه واختلف في الخارج
وكدفات ان استعمل سم وغسل وصلي عليه والغسل وادرج
في خوقة ودفن كصبي سبي باحد ابويه ولو بدونه او به فاسم

او الصبي صلى عليه كما قرأت بعينه ولبه المسلم لا كالمسلم وبقية في
 حفته وبقية في حفته بجمل الخبازة بوضع مقدمها ثم مؤخرها على البين
 كذا البس وبيع بها لا خبازة وكره الجلس قبل وضعها عن الالكاف
 وندب المشي خلفها وبعدها القبر ولا يشن الا في ارض رخوة وبخل
 من قبل القبلة ويقول اضعه باسمي وعلى من رسول الله ووجه
 البراءة بجمل العقدة وتسوي اللين والفص لا الخشب لا حجر
 وجوز في ارض رخوة وتسوي قبره لا قبره وبراها عليه التراب بسم
 القبر ولا يربع ولا يخصص ولا يخرج الميت منه الا ان يكون الارض
 مغضوبة او اخذت بالشفقة مات في السفينة بغسل وبكفن وصلى
 عليه وبرئى به في الجحيم حامل ولد حامى شين بطنها ويخرج ولدا
باب الشهد هو مسلم طاهر بالغ قتل ظلم ولم يجب غسل القتل
 مال ولم يرث سواء قتل باع او حربي او قطاع الطريق ولو بغير
 الله جازحه او قتل غيرهم بها او وجدوا بجاني معركتهم فتبعه عنه غير
 الصالح للكفن ويزاد وينقص نسيم ولا يغسل ويصلى عليه وبدفن
 بدنه يغسل من وجد قبل في مصر فمما يجنبه الفسامة ولم يعلم فانه
 او قتل بحد او فساد او جرم وارثه بان اكل الشرب او نام
 او نكح او اوى او اواه خيمة او مضى في مملوكة وهو يغسل ويغسل القتل
 من الموكنة الا الخوف وطى الجبل او اوطى او باع او اشترى او حكم
 بكلام كثير وقبل بكلمة هذا اذا وجد ما ذكر بعد الحرب ولو فيها لا يصلى عليهم

باب الزكوة هي ثلثت بعض المال في ما عتبه الشارع لفقره سلم
 غير ما شئى لا مولاه مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه للرفع
 وشروط وجوبها العقل والبلوغ والاسلام والحرة وسببها الكفاية
 انما انصاب فارغ عن الدين والحاجة الاصلية نام ولو تغذرا
 فلا تجب على مكاتب ومديون للعبد بقدر دينه ولا في دور
 السكنى ونحوها والواصل من مال الضامن للدين الماضية تجب
 على مفرد ولو معسر او مفلس او جاهد عليه دينه او علمه فاض ولا في دور
 لا لا سكنى ونحوها ولم ينو التجارة وسبب وجوبها انها توجب
 الخطاب وشروطه الحولان ثمانية المال والسوايم او نية التجارة
 وشروطها اثنان مفرقة له او لولاه وجب او لغيره كلمة
 واما وجوبها فبغير عثمى وقبل فترى لا يبقى للتجارة ما اشتراه لها
 فتوى خدمته ثم لا يصير للتجارة ما لم يبعه وما ورثه لا يكون للتجارة
 بالنية حتى ينصرف فيه الا الذهب والفضة وما ملكه بهته او دينه
 او نكاح او فسخ او صلح عن فود كان لها بالنية لا زكوة في المال الى الجواهر
 الا ان يكون للتجارة **باب صدقة السليم** هي المكتفية بالرسول
 في اكثر السنة نصاب لابل خمس وفي كل منس الى منس وعشرين
 بنج او عاب شاة وما بين النصابين عفو وبقية بنت مخاض
 وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست واربعين حقة وفي احد
 وسنين جذعة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى

وتسعين حقان الى مائة وعشرين ثم ثمانون ففي كل خمس شاة
 في الحظين وفي مائة وحسن واربعين بنت مخاض وحقان وفي مائة
 وخمسين ثلث حقان ثم ثمانون ففي كل خمس شاة ثلث حقان
 وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون
 وفي مائة وست وسبعين اربع حقان الى مائة ثم بضع
 ابدان في الخمسين التي بعد المائة والخمسين ونصاب العود والكا
 ثلثون وفيها بيع او يبيعه وفي اربعين مسن او مسنة وفي الزايد
 بحسب الى سنين وفيها ضعف ما في الثمانين ثم في كل ثمانين بيع
 وفي كل اربعين مسنة ونصاب الغنم ضانا او موزا اربعون
 وفيها شاة وفي مائة واحدى وعشرين شاتان وفي مائة وواحدة
 ثلث شاة وفي اربعائة اربع ثم في كل مائة شاة وبوخذ منها الشيء
 لا الجذع ونصاب الجمل خمسة وقبل ثلثة وفي كل فرس من الواب
 اختط به الذكور دينار او ربع عشر قيمته نصا بالاذكور الجمل كانها
 في رواية لاشي في حوامل وعولف ولا بغل وحارلب النجاة
 ولا حمل وفضل وعجل الانعا ولا في مال الصبي النعبي وعلى المرأة ما على
 الرجل منهم جاز دفع القيمة في الذكوة وكفارة غير الاعناق والعشور
 والنذر لا يبوخذ الا الوسط بلا جهر لا من تركته الا ان يوصى لم يبوخذ
 سن واجب دفع الادنى مع الفضل او الاعلى وردد الفضل او
 او دفع القيمة المتفاد اذا انحول من جنس النصاب بضم اليه

والذكوة في النصاب لا العفو ولا هلاكه بعد الحول بسقط الواجب
 وهلاك البعض حصته وبصرف الهلاك الى العفو ثم الى النصاب
 بغيره ثم وشم الى ان ينهي اخذ البغاة ذكوة السواجم والعشور والخراج
 بغير الخراج ان لم يصرف في حصة غضب سلطان مالا وخط
 بماله صار ملكا له حتى وجب عليه الذكوة وورث عنه عجل ذو
 نصاب سنين او لنصاب جاز لا بضمن مفروط غير متلف **باب**
ذكوة المال نصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا
 درهم وزن سبعة وفي مضر وبكل ومعمولة ولوحب مطلق
 وبته وعرض بخارة قيمته نصاب من احدهما مقوما بالآخر للفقير
 ربع عشر ثم في كل خمس زاد النصاب بحسب ما غلب خالص
 وما غلب غشيه يقوم واختلف في المساوي نقصان النصاب
 انما الحول يدر بضم قيمته العودص الى الثمانين والذهب الى
 الفضة قيمة لا اجزاء **باب العاشر** هو من نصاب لاخذ صدقة
 التجار صدق باليمين من قال لم يتم الحول او على دين او ادبت
 الى مائة او ان كان كذا الى فقير الا في السواجم الاموال الباطنة
 بعد الاخراج كالظاهرة فيها صدق المسلم صدق الذمي الا في قوله
 ادبت الى فقير لا الحولي الا في ام ولده يبوخذ من ربع العشر
 ومن الذمي نصفه والحولي العشر ان بلغ ماله نصا ولم يعلم قدر
 ما اخذ وامنا وان علم اخذ منه لو بعضا وان لم يبلغه لا وان اقر

باب في النصاب بينه ولا شيء منه ان لم يأخذوا شيئا من عشر
 ثم قبل الحول لم يدخل داره لم بعشر عشر ثانيا ان جاء من داره
 بعشر الحول لا يخرج برولا بضاعته ومضاربه وكسب ذون مدون
 او ليس معه مولا وثني ان عشر الخواارج **باب الركا**
 هو مال تحت الارض مطلقا والمعدن خلقا واكثر مدفون حسن
 معدن نقد وحديد ونحوه في ارض خارج او عشره بانيه لملكها
 ان ملكها والا فله واجد ولا شيء فيه ان وجدته في داره وفي
 ارضه روايتان ولا في باقوت وزمرود وغيره من وجدته
 في جبل ولو لو وعشره فيه ستمه الاسلام كاللغة وما فيه ستمه الكفر
 خمس وبانيه للمالك اول الفتح ان ملكها والا فله واجد غير
 الحربي المستامن الا اذا عمل بالاذن على شرط وان خلا عنها قبل
 بعشر جابها وقبل كاللغة دخل وجد ركازا في صحراء والحب
 فله ولا خمس ولو جماعة مستمنون بخمس ان وجدته مستامن في
 مملوكة رده الى مالكها وكذا خرج منها ملكه غير طيب او غيره لم يرد ولا خمس
 وجد منها هم في ارض غير مملوكة خمس وبانيه للواجد **باب العشر**
 يجب في عسل ارض عشره او جبل وثمره وسفي مطرا وسج بلا طر
 نصاب ولا بقاء الا في نحو الخطب ونصفه في سفي غاب ودالبه
 بلا رفع المون واخراج البذر ونصفه في عشره بانيه ولو طفلا او
 او انشي او اسم او اسنة انا منه مسلم او ذمي واخراج في عشره

مسلم ثانيا ذمي وقبض العشر على مسلم اخذنا منه شفعة او ردت
 عليه لفسد البع او خبال الشرط او الزوينة او العيب بقضا او على
 ذمي جعل داره بستانا خارج كذا المسلم ان سقانا بانه ولو باع عشر
 عشر ولا شيء في عين قبر ونقط مطلقا وفي غيرها الصالح للزراعة خارج
 لو خارجا ووقفه عند ظهور الثمر **باب المصارف** هم الفقير والمكسب
 والعامل والمكاتب لفقه والغارم وفي سبيل الله تعالى وابن
 السبيل ويعرف الى كلامهم وبعضهم يملك لانا مسجد وكفن ميت
 وقضا ودينه وثمن ما يعين ومن يملكها ولا ذور وجبة وملكوك
 المذكي وعبد اعين بعضه وعبد اعين الشر يكسب المعسر حصته
 وغني وملكوك وطفله وبنو هاشم ومواليهم وان جاز التطوعات
 والادفات لهم ولا ذمي وان جاز غير ثاله دفع نحو فطره كونه
 عبده او مكانه بعيدا ولو غناه او كفو او انه ابوه او ابنه
 او هاشمي لا ذكره الا غناه ونفها الى بلد اخر غير قريب واحوج
 وندب دفع منقبه عن سوال يوم وكابل من له نوب يوم
باب الفطر يجب على مسلم له نصاب فاضلا عن حاجته الا
 وان لم ينم وتب يوم الصدقة لنفسه وطفله الفقير وملكوك الخادم
 ولو مدبرا او ام ولد او كافرا لا زوجة وعبده الابن الابعد
 عوده ولا مكانه ولا عليه لنفسه ولا لملكوك بين اثنين على اخدهما
 وان بيع نجارا احدهما فعلى من يصير له من براد وقبضه وسوبه

أو زبيب نصف صاع ومن تمر أو شبيب صاع حاسب الفواكه
 ورهما من حج أو عدس يطبخ في الفطر من مات قبله أو ولد بعده
 أو أسلم لا يجب عليه وصح لو قدم أو أخر وندب تعجيلها وجوب
 ونفع كل شخص فطرته إلى فقير واحد وقبل جاز إلى فقيرين ويجوز نفع
 ما يجب على جماعة إلى فقير واحد **كتاب الصوم** هو ترك الأكل والشرب
 والحج من الصبح إلى المغرب بنية من أهلها وهو فرض كصوم
 رمضان أداء وقضاء ونحو الكفارات وواجب كالتزام المعين
 والمطلق ونقل كغير ما صح صوم والتزام المعين والنقل بنية من الليل
 إلى الضحوة الكبرى لا غداً وبطلانها بنية النقل بنية من الليل
 أداء رمضان الآمن من بضع أو مس أو فرك عما نوى والتزام المعين
 عن واجب نواه مطلقاً بشرط اللباني التبت والنعين ولا يصام
 يوم الشك إلا تطوعاً وكره فيه الواجب يقع عنه في الأصح وقبل
 يقع تطوعاً فإن ظهر رمضان فيه بغيره بغيره عنه ولا يقع نوى وندب
 النقل أن وافق معاده ويصوم فيه الخواص بفطر غيرهم بعد الزوال
 لا يصوم أن نوى أن يصائم أن الغد من رمضان والأفلا كذا أن
 لم يجد غداً فأنما يصائم ولا يفطر وكره أن قال إلا فغن واجب
 أو إلا فغن نقل فإن ظهر رمضان فيه فغن والأفضل فيها غير مضمون
 عليه لا يبطل البنية ضم أن شاء أحد رأى هلال رمضان أو فطر وحده
 ورد قوله صام وأن افطر فغنى فقط وقبل بلا دعوى ولفظ الشهادة

للصوم بغير خبر عدل ولو فشا أو انشأ أو محد وداني فذف ما وقبسط
 لافطر نصاب الشهادة ولفظ الشهادة لا الدعوى وبلا علم شرط فيها
 جميع عظيم وبعد صوم ثلثين يقول عدلين حل الفطر لا عدل أو الأصح
 كما لفظ اختلفت في اختلاف المطالع **باب موجب الالب** وهو وجوبه
 أن أكل أو شرب أو جامع ما ساء أو احتلم أو أنزل بنظر أو وهن
 أو الكحل أو أجهج أو غلب أو دخل خلفه غباراً أو دخاناً أو دباباً
 ولو ذكر أو أصبح جنباً أو صب في أذنه أو في أنفه أو في أذنه
 ما أو دخل أنفه مخاطاً فاستنشفه أو دخل خلفه ولو لم يجد الماء
 افطر خطراً أو كره ما أو أكل ما ساء وطمأن أنه فطره فاكل عدلاً أو خضف
 أو أسقط فوصل إلى نصيبه أو اقطن في أذنه أو دوى جانحه أو نمة
 فوصل إلى جوفه أو دما غداً أو استنفع حصة أو لم ينو في رمضان كلمة
 صوماً ولا فطراً أو أصبح غيرنا وللصوم فاكل أو دخل في خلفه مطراً أو
 أو طلى بنية أو برهينة أو فخذ أو بطن أو قبل أو لمس أو أنزل أو
 أو غير رمضان أو طلت مجنونة أو نائمة أو شرباً أو فطر بطن
 اليوم بلفظ فغنى فقط والأخبر أن مكان بغيره يومها كذا فقام
 وجائز أن نفط طهرت ومجنون أفان ومريض صح وصبي
 بلغ وكافر أسلم وكلهم يفيضون إلا الأخرين وأن جامع في أداء
 رمضان أو جتمع في أحد السبلين أو أكل أو شرب غداً
 أو دواً أو أجهج وطمأن أنه فطره فاكل عدلاً فغنى وكفر كلفاها

وزعمه في طعام او ماء او حرة وخرج لم يفطر طلاء الغم او لان فان طلاء
 وعاود وهو ذكر لم يفطر في الصحيح او اعاود افطر بالاجماع وان لم يملك
 لم يفطر وان اعاود في الصحيح استفاء طلاء افطر بالاجماع او اقل
 افطر لاني الصحيح فان عاود لم يفطر او اعاود فبغير رويان والبالغ
 فلما يفطر اكل كجابين استئنا مثل خمسة فضي وفي الاقل لا الاخر
 فاكل اكل مثل سبعة مفطر الا اذا مضى كره ذوق شئ ومضى به
 ولو علكا والقبلة ان لم يامن لادهن ان رب السواك واغنى **فصل**
 حامل او مرضع خافت على نفسها او ولد لها او مرضع خافت الزيادة
 والمسا في افطر او فضا ما قدر وابل الكفارة وفدية وندب صوم
 من لا يفطر فان ما توافقه فلا فدية ولو بعد زواله فدى عنه وليه
 بقدر ما قدر وفات ان اوصى فيكون من الثلث وان تبرع
 جاز وان صام او صلى عنه لا كذا كفارة البهين والقنل بغير الاغنى
 بقضى رمضان ولو بفصل وان جاء آخر صامه ثم فضى الاول ابل فدية
 وفدية كل صلوة حتى لو ترك صوم يوم والشبح الغالي افطر وفدى
 وقضى ان قدر بركم نفل شئ فيه قصد اداء وقضاء الا في الايام
 المنهية ولا يفطر بلا عذر في رواية والقبلة عذر نوى الميت
 الا فطر وادام فضى الصوم في وقتها صح وفي رمضان يحكي
 على مقبم انام يوم منه سافر فيه ولا كفارة فيها بالافطر بقضى
 ايام الاغنى ولو كل الشهر الا يوما حدث فيه او في ليلة وادام

جنون افان بعدا ولا كل شهر المنعوب به مطلقا نذر صوم لايام
 المنهية او السنة صح وافطرنا وقضانا وان صامها اجزا فان
 لم ينو ثوبا او نوى النذر فقط او النذر وان لا يكون بمينا
 كان نذرا فقط وان نوى البهين وان لا يكون نذرا كان بمينا
 وعليه الكفارة ان افطر وان نواهها والبهين بلا نفل النذر كان
 نذرا وبمينا نذرب تقرب صوم السنة في شوال نذر صوم شهر
 غير معين تبا عا فطر بوب بقبيل لاني معين لا يخفى نذر غير معين
 بزمان ومكان ودرهم وبغيره بخلاف المعين نذر صوم رجب و دخل
 وهو مفضل بقطعة الابصر افطر وقضى رمضان **باب الاعتكاف**
 لبس جل في مسجد جماعة او امرأة في بيته بمنته وهو واجب في
 المنذور وسنة مؤكدة في العشر الاخير من رمضان وسحب ثوبه
 والصوم شرط للصحة الاول الا ان لث فاقه ساعة وقبل شرط فيه
 ايضا فاقه يوم ممن قطعه فيه يقضى لا يخرج الا الحاجة الا ان جمعة
 وقت الزوال من بعد منه له وقت يدركها ويصلي السن
 على الخلاف لا يفد بكثرة منه وان خرج بلا عذر فسد وحض
 باكل شرب ونوم وبيع وشراء فيه ذكره احضار المبيع فيه الصمت
 والكتم الابخر وبطله الوطى في فرج ولو لبلا او ناسبا في غيره
 ان انزل كذا القبلة والمسوان حرم اكل نذرا اعتكاف ايام
 لزوم بلباسها ولا وان لم بشرط وفي يومين بلباسها وصح منه

الزهراء نذرا عكاف رمضان فصامه بدونه وجب قضاءه بصوم
 فصدى **كتاب الحج** هو زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص
 بفعل مخصوص فرض مرة بالفور عند ابي يوسف وفي العمدة محمد
 على خمس مكلف صحيح بصيره زاد وراحلة فضلا على لا بد منه ونفقة
 عماله الى عوده مع امن الطريق ومجرم او زوج لا حرة في مسيرة
 سفره لا حرم صبي فبلغ او بعد فقن ففنى لم يسقط وتجدد بالبلغ
 او اتمه للفرض قبل فوفه مسقط لا العتق وفرضه الاحرام والوقوف
 بوفته وطواف الزبارة وواجبه الوقوف بمذلفه والسعي في رمي
 الجمار وطواف الصدر الا فاني والحكن وتجرنا سنن واداب
 واشهره شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة فكرة الاحرام له فيها
 سنة وهي طواف وسعي وجازت في كل السنة وكرهت يوم غرة
 واربعه بعده موافقت الاحرام ذوالخليفة وذات حزن وخجعة
 وقرن وبعلم لا لها ولمن حر بها وجازت بعد بيمه عليها لا تاخير عنها لقاصد
 ودخل مكة ولو كالحاجة الا ان يكون من داخل الميقات فله التحلل
 ولمن بكى الحج الحرام وللعمة التحلل من اراد احرامه توفاه وغسله
 وتبس ازاره وروا طاهر بن وتطيب صلى شفا وقال المفرد الحج اللهم
 اني اريد الحج فبسمه ونفيله مني ثم لبي بنوي بالحج وبي لبك اللهم
 لبك لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والمنة لك والملك
 لا شريك لك ولا ينقص منها وان زاد جاز واذ البتي ناوبا او قلذته

نقل اذ ذرا او جاز صيدا ونحوه ونوجه معها بريد الحج او بعثنا ثم توجه
 وحققها او بعثنا لمنعه ونوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها فقد احرم
 ولو اشترى او جملها او بعثنا لغير منعه ولم يلحقها او قلذته لا بعده
 تبقى الرقت والفسون والجدال وقيل صيد البر والاشارة اليه
 والدلالة عليه والتطيب فلم التطرف وسنة الوجه والراس غسل
 راسه ونجته بالخطمي وقصرها وحلق راسه وشعر بدنه وكبس قميص
 وسه او بل وقباز وعما منه وخفين الا ان لا يجد فخلين فيقطع
 اسفل من الكعب ثوبا يصنع جاله طيب الا بعد زواله لا الا سخم و
 والاستقلال ببسيت وحمل وشدهمبان في وسطه واكثر التلبية في
 الصوت مني صلى او على شرفا او هبط او اديا او لقي ركبا ناد
 اسجد اذا دخل مكة بداء بالسجدة وحين راي البيت كبر وهلل ثم
 استقبل الحجر بكبر امهلا رافعا يديه كالصلوة واستلمه ان قدر بها
 ايداه والا مبتسما في يده فيقبله وان عجز عنها استقبله بكبر امهلا
 حامدا لله تعالى ومصليا على النبي صلى الله عليه وسلم وطواف للقدوم مضطجعا
 وراى الخطيم اخذ اعن يمينه بما على الباب سبعة اشواط رمل في
 الثلثة الاول فقط من الحجر الى الحجر وكلمة حرة فعل ما ذكره عند استلام
 الركن النجاء وختم الطواف باستلام الحجر ثم صلى شفا بحج بعد كل سبع
 عند المقام او غيره من السجدة وهو سنة ثم عاد واستلم الحجر وخرج
 فصعد الصفا واستقبل البيت وكبر وهلل صلى عليه الصلوة والسلام

ورفع يديه ودعى بما شاء ثم مشى نحو المروة ساعيا بين المبلتين ^{التي هي}
وصعد عليهما وفعل ففعله على الصفا بفعل هكذا ساعيا بدار بالصفا ونحتم
بالمروة ثم سكن بمكة محرما وطاف بالبيت فقاما ثم خطب الامام
سابع ذي الحجة بعد الزوال وصدوة الظهر يعلم فيها المناسك فادعى
بمكة الفجر من الشهر خرج الى منى وكث بها الى فجر عرفة ثم راح الى
عرفات وكلها موقف الا بطن عرفة فبعد الزوال خطبتين
كالحجعة يعلم فيها الوقوف بعرفات وغزاة ورمى الجمار والنحر
والحلق وطواف الزيارة ففعل ما كان واقفا من الظهر
والعصر وقت الظهر بشرط الامام والامام لم يخط فلو صلى الظهر
منفردا او بجعة ثم اقام لا يجتمع ثم ذهب الى الموقف بفعل سن
ووقف الامام على ناقته بفرد جبل الرحمة مستقبلا ودعا بحجر
وعلم المناسك ووقف ان س خلفه بقرية مستقبلين سامعين
قوله فبعد الغروب انى غزاة وكلها موقف الا وادى محبرة
ونزل عند جبل فزع وصلى العشاء بدار واقامة ههنا في وقت
العشاء وادعا واداه في الطريق او عرفات ما لم يطبع الفجر صلى
الفجر فبفس ثم وقف وكبر وهازل وبنى وصلى ودعى واذا اسفر
انى منى ورمى جمرة العقبة من بطن الوادي سباعا خذفا وكبر
بكل قطع بلبنة باولها ثم ذبح ان شاء ثم قصر وحلقه افضل وحل
غيره ان خطب كما في السبع يعلم فيها النحر وطواف الصدر ثم طاف

لزيارة يوما من ايام النحر سبعة بلا رمل وسعى ان فعلا قبل الا
فيهما فان اخره عنهما وجب دم واول وقته بعد طلوع فجر يوم النحر
وهو فيه افضل وبه حل النساء ثم انى منى ورمى الجمار الثلث بعد
زوال ثاني النحر ساعيا بما يلي مسجد الخيف ثم بما يليه ثم بالعقبة ساعيا
وكبر بكل وقف بعد رمى بعده رمى فقط ودعى ثم غدا كذلك
وبعد كذلك ان مكث وهو واجب ان رمى قبل الزوال
فيه جاز وله النحر قبل فحده لا بعده وجاز الرمي راكبا وفي الايام
سبعة افضل لا بالعقبة وكراه ان لا يبيت بمنى لبالي الرمي
وتقدم ثقله الى مكة واقامة بمنى للرمي واذا رجع الى مكة نزل
بالمحصب ثم طاف للصدر سبعة بلا رمل وسعى ثم شرب
من زمزم وقبل العقبة ووضع صدره ووجهه على المنبر ثم شرب
بالاستسار ساعية ودعى مجهر وبكى ورجع فنفري حتى يخرج من المسجد
جاز ترك طواف القدوم للموقف بعرفات قبل دخول
مكة من وقف بها ساعة من زوال عرفة الى صبح يوم النحر او
اجاز بالنوم او الاغارة او جهل انها عرفات صح كذا الواهل نصفه
عنه بالبحر ومن لم يقف بها فأت حجة فطاف وسعى وتخلل ونضى
من قابل والمرأة كالرجل لكن لا تكشف وجهها لراسها ولا يبتى
جهر ولا تزل ولا تسعى بين المبلتين ولا تحلق وتقص وتلبس
المحيط ولا تقرب الحجرة الرخام وحضرها لا يمنع كما غير الطواف

وهو بعد ركبه بسقط الصدر البدن من الابل والبقر والهدى
 ومن الغنم **باب القرآن والمنع** القرآن يهل حج وعمره من المقات
 او قبله في الشهر الحرام او قبلها ويقول بعد الصلوة اللهم اني اريد الحج
 والعمره فبسرهما لي وتقبلهما مني وطاف للعمرة سبعة برمل
 للثنية الاول يسعي بلا حلق ثم يحج ذكره طوافان وسبعين لها فحج
 للقرآن بعد رمي يوم النحر وان عجز صام ثلثة ايام اخرا عرفة وسبعة
 بعد ايام التشريق ابن شاذان فان ثلثة تعين الدم
 وبالفوف قبل العمرة بطلت ونقضت ويجب دم الرضف
 وسقط دم القرآن والمنع بالجمع بين الحج والعمرة في اشهره في سنة
 واحدة بلا الامام باهله الا ما صحح بينهما فيجوز من المقات في الاشهر
 بعمره فيطوف لها فاطعا للنية اول طوافه وسبعين ويجوز او
 ينقصه بعد ما حل منها احرى من الحرم بالحج يوم النحر وبطلت بفضل
 وحج كالمفرد لكنه برمل في طواف الزبارة وسبعين بعده وفي حج ولم
 تنب الاضحية عنه وان عجز صام كالقرآن وجاز صوم الثلثة بعد
 احرى منها لا قبله وتذب ما خبره الى عرفة وان شاسق هديه
 احرى وساقه وهو افضل من تودده وقلد بدنة وهو ادلى من
 التجليل وذكره اشعارا واعتمر ولا يجلي منها اذا ساقته ثم احرى
 بالحج يوم النحر وبطلت احب كما منجته يوم النحر حل من احرى
 الكلي بغيره فقط من اعتمر بلا سون ثم عاد الى بلده فقد لم ومع

منع فان طاف لها اقل من اربعة قبل شهره ونمها بها وحج فقد
 منع ولو طاف اربعة قبلها لا يكون في حل من عمرته فيها وسكن
 بكنة او بصره وحج في عامه ذلك من منع ولو اني بعرة وانفدا
 ووجع من بصره وقضاه وحج لا الا اذا لم ياله ثم اني بها وادى
 فدائمه بلا دم القرآن افضل منه وهو من الافراد **باب**
الحج واجب دم على محرم بالغ ان طيب عضو او خضب
 رأسه بخاء او ادهن بزيت او خل وتوفا لصين او لبس
 مخيطا او ستر رأسه بوما او حلق ربع رأسه او حجامه او احدي
 ابطينه او عانته او رقبته او فص اظفار يديه ورجليه في مجلس بعد
 او رجل فيه او طاف للقدوم او للصدر جبا او للفرض
 محدثا ولو له جبا فبدنه او افاض من عرفات قبل الامام او
 ترك اقل سبع الفرض وتبرك اكثره بفي محرم حتى يطوفه
 او طواف القدر او اربعة منه او السعي او الفوف حج والركن
 كله او في يوم او الرمي الاول او اكثره او سن شهوة او قبل
 او اخر الحلق او طواف الفرض عند ايام النحر او قدم كفا
 على آخره او حلق في حل عاجا او معتمرا او خرج حاجا من الحرم قبل
 التحلل ثم عاد بخلاف معتمرا خرج ثم عاد فنقصه ومان على فاران
 حلق قبل ذبحه وعلى من طاف لركن جبا وللصدر في احوالهم
 التشريقين طاهرا ولو محدثا في الاول فدم ونصف ونصف

صاع من بران طيب اقل من عضو او سر راسه او ليس اقل
 من يوم او حلقن اقل من ربع راسه او نفس اقل من خمسة اظفار
 او خمسة شفرات او طاف للفرد يوم او لصدور محدثا او ترك
 ثلثة من سبع الصدر او احدى جارات ثلثة او حلقن رأسه
 و ذبح او قصق ثلثة اصبع طعام على سنة مسكين او صيام
 ثلثة ايام ان طيب او حلقن بغدر و طووه و كونهما قبل وقت
 فرض يفسد حجة و بعضي و يذبح و يقضي و لم يغفر و بعد و فوه لم
 يغفر و يجب بدنة و بعد الحلقن شاة و في عمرته قبل طوافه اربعة
 يفسد ما يقضي و يذبح و يقضي و بعد اربعة ذبح و لم يفسد ان قتل
 محرم صيدا او دل عليه فانه مطلقا فعليه جازاة و لو سبعا غير صايل
 و لا شئ في الصايل و مستامنا او حمارا و لا او هو مضطرا الى اكله
 و هو ما قومه عدلان في قتلته او في اقرب مكان منه و في سبع
 لا يزبد على شاة ثم له ان يشترى به هديا و يذبحه مكة او طعا با و
 على كل مسكين نصف صاع من بر او صاع تمر او شعير لا اقل منه
 او بصوم على طعام كل مسكين يوما و ان فضل عن طعام مسكين نصف
 او صام يوما و يجب ما نقصن بحرمه و نصف شعرة و قطع عضوه و
 و القيمة نصف ريشة و قطع فوائمه و كسر بيضة و كسرة و خروج
 فرخ ميت و ذبح الحلال صيدا محرام و عليه و قطع حشيشة و شجرة البان
 بنصفه و ليس مما يثبت و لو مملوكا الا ما جف و لا صوم في الاربعة

و لا يبرئ الحشيش لا يقطع الا الا دخر و الكاه و صدقة و ان قلت
 بقتل فله او جازاة و لا شئ بقتل غراب و حدة و غروب و حبة
 و فارة و كلب عقور و بعوض و برغوث و فرا و سلخانة و له
 ذبح البقرة و الشاة و البعير و الدجاج و البط الا الهلي و اكل صا
 حلال و ذبحه بلا دالة محرم و احره به حلال و دخل الحرم بصيد
 في بدنه ارسله و رد بغيره ان بقي و الا فخرى كبيع الحرم صيده لا يبيد
 في بيته او قصص معه ان احم ارسل صيداني يد محرم ان اخذه
 حلالا ضمن و الا فلا قتل محرم صيد شئ ينجي كل و يرجع اخذه على
 فائده ما به دم على المفرد فعلى الفارن به دمان الا يجوز المقات
 غير محرم شئ جزاء صيد فله محرم و نجد لو قتل صيدا محرم حلالا
 بطل بيع الحرم صيدا و شاة و ذبح و غرم فبئها ما اكل لا محرم
 لم يذبح و كدت خطيئة اخذت من الحرم و ما غرمها و ان
 اذى جزاء ما ثم ولدت لم يجره افاني اراد الحج او العمرة و جاز
 ببقائه لزمه دم فان عاد فاحرم او محرم لم يشتر في نكاح و لبي
 سقط و الا فلا تكلي يربد الحج و يمنع فرخ من عمرته و فخرها من الحرم
 و احم ما دخل كوني في البستان كاحبة فله دخول مكة بلا احم و
 البك ما كالبستاني و لا شئ عليها ان احم ما من الحقل و وقفان
 و دخل مكة بلا احم احم لزمه حج او عمرة و صح منه لو حج على عليه في ذلك العام
 لا بعده جاز ببقائه فاحرم بعيره و افسد ما يقضي و لا دم لم

لترك بصفاته على طاف لعمرة شوطا فاحرم بالحج رفضه وعليه دم
 وحج وعمرة ولو انما صح وذبح من احرم بالحج ثم يوم النحر باخونا
 فان حلق الاول لزمه الاخر بلا دم والا فيه فصر او لا اني عمرة
 الا الحلق فاحرم باخونا ذبح افاني احرم به ثم بها لزمه وتطلى
 بالوقوف قبل افعالها لا بالنوجه الى عرفات وان طاف
 له ثم احرم بها فمضى عليها ذبح ونذبت نضرها فان رفض قضى
 وذبح حج فاهل بعمرة يوم النحر او في ثلثة قبله لزمه ورفضه قضيت
 مع دم وان مضى صح ويجب دم فابت الحج اهل به او بهار
 وقضى وذبح **باب الاحصار** محرم احصر بعد او عرض بعث
 المفرد وما والفارن دهن وعين يوم الذبح في الحرم وتوفيل
 يوم النحر وبذبحه بكل بلا حلق ونقصه وعليه ان حل من حج حج وعمرة
 ومن عمرة عمرة ومن فزان حج وعمرة وان ازال احصاره
 واكتفه ادراك الهدى والحج توجه ومع احدهما فقط او بدو
 له ان يحل منه بكنة عن ركني الحج احصار لا عن احدهما بخروج صح
 عنه ان مات مسترا بغير نواه عن الخارج حج عن الميت الام
 يقع عنه في الصحيح وقبل لا واذا عرض الامور في الطريق ليس له
 دفع المال الى غيره حج الا اذا قبل له وقت الدفع اصنع ما شئت
 فحج جازو دفعه عرض او لا خرج الى الحج ومات في الطريق واوصى
 بالحج عنه ان نسر شيئا فاعلم على ما نسر والا فعند ابي حج عنه من يدر

ان وفي به ثلثة وعندهما حج من حيث مات او وصى بالحج فمضى
 عنه رجل لم يجزه ومن حج عن امر به دفع عنه وضمن بالها ولا يحل
 عن احدهما وجاز عن احدهما بوجه ودم الاحصار على الامر
 وفي ماله بن ودم القوان والجنابة على الحاج وضمن النفقة
 ان جامع قبل وفوفه وان مات او سرق نفقة في الطريق
 حج عن منزل امره بثلث باق لا من حيث مات الهدى من بل
 وبقر وغنم ولا يجب تعريفة ولم يجز فيه الاجازة النسخة وجاز الغنم
 الا في طواف فرض حيا ودونه بعد الوقوف اكل من
 هدى تطوع ومنعه وقران فقط وبذبح الاجرة من يوم النحر وغيرهما
 مني شار وتبين الحرم لكل من الهدايا لا فقيرة لصدقة وتضمن
 بجله وخطمه ولم يعط احوال منته ولا يركب الا ضرورة ولا يلبس
 لبسه وبالعاج لقطعه ما عطب او يغرب بفاحش ففي واجبه ابدله
 والمحبس وفي نفقه لاشئ عليه ونحو بدنة النقل ان عطيت في
 الطريق وصنع لغها بدنها وضرب صفحة من لها كل من الفقير
 فقط شهيد او يوفونهم بعد وفته لا تقبل وقبلة قبلت ان امكن
 التذرك ركني في اليوم الثاني في الوسطى والثالثة فان ركني
 الاولى جاز او ركني الكنانة من نذر حيا شربا حتى يطوف
 الفرض شربا جاز به احرمت بالاذن له ان يحلها بنفسه شو
 او قدم طفر في معها وهو اولى من التحليل بالجماع **كتاب الاضحية**

هي شاة من فرد و بدنة بعير او بقرة منه الى سبعة ان لم يكن
 لاحد هم اقل من سبع و صح الشاة كسنة في بدنة مشربة لاصحجة
 استحقاقا و ندب كونه قبل الشاة و يقسم اللحم و زنا لا جوازا
 الا اذا ضم معه من الكارعة او جلده و نجس على من تقبلم موبس
 الفطرة لنفسه لا لطفله بل يضحى بغيره من ماله ان كان او يضحى وصيه
 بعده و اكل الطفل ما فيه يبدل بما ينتفع به فيه لا يندرج في المصير قبل
 الصلوة و يندرج في غيره بعد طلوع فجر يوم النحر الى غروب اليوم
 الثالث و اعني الاخر للفقير و الغني و الولادة و الموت و كره
 الذبح لبلاتركت و مضت اباها تصدق بها حبة نازر لعينه و غير
 شاة لها و يقبضها غني شاة اما او لاصح الجذع من الضان و الشاة فصلا
 من الابل و البقر و الغنم و هو ابن خمس من الاول و حولين
 من الثاني و حول من الثالث و صح الجثاء و الحصى و التولأ
 لا العباء و العوراء و العجفاء و عجا لا تنشي الى المنك و
 و مقطوع بدنا او رجلها و ما ذهب الاكثر من ثلث اذنها او ذبا
 او عجزها او ايلها مات احد سبعة و قال و رثته اذ جوباعنه
 و عنكم صح كفرة عن اضحية و منعة و قران و لو كان احدهم كافرا
 او قاصدا لحم لا و باكل من اضحية و باكل غيره و ذهب من شاة
 و لا يعطى اجر الجزاء منها و ندب الصدق و ثبثها و تركه لذى عيال
 و الذبح ببدنه احسن ان احسن و الا اخر غيره و كره ذبح كنانى و تصدق

بجدة او يجعله الله كجواب خفف و فرو او يبدله بما ينتفع به نابيا
 لا مستهلكا كالاطعمة و ان بيع اللحم او الجلود تصدق بثمنه مطلقا
 و ذبح كل شاة صاحبه صح بلا غرم و صح ثاة الغصب لا الودعة
كتاب الصيد بكل ذي ناب و مخالب ككلب و فهد و باز
 و نحوها و بشرط لا يوكل علمها و جوحها اى موضع منه و ارسال
 مسلم او كنانى اباها مسيبا على منعه من وحش ما كول و عدم تركه
 ككلب لا بكل صيده و عدم طول و فقه بعد ارسال الا اذا كان
 الفهد و تعلم المعلم بترك اكل الكلب ثلث مرات و رجوع البازي
 بدعائه و الفهد و نحوه بهما و لا يوكل مما اكل الكلب و الفهد كالجاء
 البازي و ما اكل منه بعد تركه ثلث مرات و لا ما صاد بعده حتى
 يعلم او قبله لو بقي في ملكه و بشرط للحل لرمي النسيئة و الرجوع و عدم
 القعود عند طلبه لو غاب منها ما سهمه فان ادركه المرسل او الرامي
 حيا بحياة اقوى مما للذبوح حل بالذكوة و لو ملكها حل بغير ذكوة و
 ان تركها عمدا مع القدرة عليها مات كذا اذا عجز عن الذكوة و
 و قبل حل او ارسل مجوسى كلبه فزجه مسلم فزجه او قتل مؤمنا
 بوضه او بندقه ثقبته ذات حدة او رمى صيدا فوقع في ماء
 او على سطح او جبل فتردى منه الى الارض و اكل ان وقع ابتداء
 على الارض او ارسل مسلم كلبه فاغراه مجوسى فاخذ او لم يرسل
 فاغراه مسلم فاخذ او اخذ غيره ارسل عليه كذا صيد رمى فقطع عضونه

لا العضو وكذا ما قطع اثنان واكثره مع عجزه او قطع نصف رأسه
 او اكثره او قد ينصفين رمي صيدا ورامه آخر فقته فان اخذه الا
 فهو ملك له وحم وضمن الثاني له قيمته مجزوا والا فله في حل
 وتبعا وما يؤكل وغيره وانه يظهر لحم غير نجس العين وجلده **كتاب الذبائح**
 الذكوة نحل المأكول تظهر غير نجس العين وضربها جوع عضوا واخذ
 فنج في الحلق وهو ما بين اللبنة والطحين ولو كانت فوق العفة
 وقيل لا وعرفه الحلقوم والمرى والودجان وحل يقطع ثلث منها
 بكل ما قطع الا وادج واسال الدم الاسنا وظفوا فاقابن و
 وبالمز وعين بكرة وندب احدا وشفرته قبل الاضحية وكره بعده
 والكبر جملها الى المذبح وذبحها من قفائ فان بقيت جنته يقطع
 عودها فيحل ويكره والا حرم مت وكره النخ والسبخ قبل ان تبرد
 التوجه الى القبلة وشروط كون الذبائح مسلما حلالا خارج الحرم وكذا
 ذمبا او حيا بعقل التسمية والذبح ولو كان مجنونا او صيدا او ذرة
 او اقل او اخس فحرم ذبيحته وثني ومجوسي ووند وناكر
 التسمية عمدا ولو تركها ناسبا حلت وحم مت ان ذكر الذبائح
 مع اسمه تعالى غيره عطفًا نحو بسم واسم فلان او فلان وكره صلوة
 بلا عطف نحو بسم الله محمد رسول الله ولا بأس اذا فصل صورة
 ومعنى كالدعاء قبل التسمية والاضحية او بعد الذبح نحو اللهم تقبل من
 فلان والشروط هو الذكر الخالص فيقول اللهم اغفر لي لا كل شيء

الحمد او سبحان الله بقصد التسمية فلو عطف فقال الحمد لله لا يحل شئ
 باسم الله والله اكبر نذبح بالبل وكره ذبحها عكس البقر والغنم يذبح
 صيدا ستائس ويغني جرح نعم نوحش وسقط في البئر ولم يكن في جبه
 الشاة اذا نذت خارج المصراع في البقر وفي المصراع والمصراع
 في البقر والبقر والصبا كانه لا يذبح في جبين بذكوة انه لا يحل ذبحا
 ومخالب وحشرات والنخمل الابلية والبغل والنخل وعندهما بكل النخل
 ولا الضبع والثعلب والضب والبربور والسحفاة والابقع الكمل
 للحيث والغراف والفيل والبربور وابن عرس والجوان
 الحائي الاسمكا لم يطف ومنه الجربث والمارماهي وحل الجواد
 والنوع السمك بلا ذكوة وحل غراب الزرع والارنبه والغنم
 بها ذبح شاة لم يعلم حيوتها فتحوكت او خرج الدم حلت والا فلا
 وان علت حلت وان عدوها **كتاب النجاسات** فرض كفارة
 بداء ان اقام به البعض سقط عن الكل الا انما الا على صبي او امة
 واعى ومنعد واقطع وفرض مائة ان اجمعا فتخرج المرأة والعبد
 بلا اذن وكره الجعل مع في وبدونه لا فان حاصرها هم دفنواهم
 الى الاسلام فان ابوا فالى الجحيم فان قبلوا فلهما مالنا وعليهم
 ولا يقاتل من لم يبلغ الدعوة وندب نجد بدائل من بلغته فان
 ابوا حاربناهم بمنجنيق ونجربون ونغربون ورمي ولو معهم سبعة
 بنينهم لا يثبت وقطع شجرات زرع بلا غدر وغلول وشاة وكل

غير مكلف وسبج فان داعي ومفعد وحرارة الا ان يكون احدهم
مقاتلا او ذاملا بحيث به اوراق في الحرب او ملكا وبلدا قلاب
كافرا فبقتله غير ابنه واخوان مصحف او حارة في سرية بني فبقتلها
وتبصا لهم ان خبره او كوال منهم ان اجنبا اليه وينبذ ان خبره او
فبقتل وقيل يذلوها لو ابداء والمزدين والباقيين بل مال للورد
لا يباع سلاح وخيل وحديد منهم ولو بعد صلح صحيح امان حرة فانه
ينذوا وبلاذمي واسير مسلم وناجوا منهم ومن اسلم ثم لم
يهاجم وصبي وعبد مجربون ونحوه **باب المغنم** وضمنه اذا فتح
الامام بلدة صحي على موجه وارضها تبقى على ملكهم ولو عنوة فسرهما بينا
او اقرأها عليها بخربة وخراج او نفاهم وانزل بها اخوين ووضع
عليهم الخراج لو كفارا وقل لا سري او اسير فتم او تركهم او ارادته
لنا وحموم منهم فخذواهم وردهم الى دارهم وعقد اية شق نفاهم
فتدبج ونحوه وضمنه مغنم ثمة الا بالايدي فبرهنا ونقسم وبيعة قبلها
والرد او مدد بخبرهم ثمة كقتل لا سوني لم يقتل ولا من مات ثمة
وبورث فسط من مات هنا وحل فيها طعام وعلف وحطب
ودهن وسلاح عند الحاجة بلا قسمه لا بعد الخراج منها ولا يبيعونها
وردا الفضل الى المغنم ومن اسلم ثمة عصم نفسه وطفله وماله واولاده
معصوما لا ولده الكبير وعمره وعملها وعفاره وعبدته ومقاتل وماله
مع حربي بغصب ودبغة وبغيره في الاستحقاق وقت المجاوزة فمن

دخل

دخل دارهم فارسا فقتل فرسه فله سهمان سهم فارس ومن دخلها
راجلا فثري فرسا فله سهم راجل ولا سهم لغبر فارس احد ولا عبدا
وصبي وحرارة وزمي وصرح لهم الخس للنسب والمكبن وابن السبيل
وقدم فقرا وذوي القربى عليهم ولا شئ لغنيم وذكره فقال للثبوت
وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بعده كالصفي من دخل دارهم فار
حمن الامن لا منغله ولا اذن ولا ايام ان يغفل وقت القتال
حشا فيقول من قتل قبل فله سلبه او اخذ شئ ما فهو له وبسحق الامام
في من قتل اذا قتل لا من قتلته انا فلي سلبه ولا من قتل شكم وذا
اذا كان القتل مباح القتل او يقول سيرة لا عكر جعلت لكم
الكل او قدر امنه لا بعد الاحراز هنا الامن الخس وسلبه ما معه حتى
مركبه وما عليه وهو للكل ان لم يغفل **باب سبيل الكفار** اهل الحرب
اذا سبوا اهل الذمة من دارنا لا يملكونهم واذا سبي بعضهم بعضا
واخذوا اموالهم او بيعوا اليهم او غلبوا على مال او حوزوه بدارهم
ملكوه ولو عبد امونا لا حونا ومدبرنا وام ولدنا ومكاتبنا وعبدنا
ابقا دخل اليهم وان اخذوه وملكك بالغنيم واهم وملكهم فمن وجد
منا ماله في الفان اخذه مجانا قبل فستنا وبالفنمة بعدنا وبالنش
ان شراه منهم ناجوا وان اخذوا رثا عنه مفقودة تكرار الاسر والنش
اخذ الاول من الثاني ثمنه ثم القديم بالثمين ان شئ وقبل اخذ
الاول الا ان يمتنع فشرها منهم رجل اخذ العبد ومجانا وبغيره بالثمين

آشیان سنان عبد الله وادخله دارهم واستولوا عليه وادخلوه
 فيها فابن اواسم عبد الله وجاننا وظهرنا عليهم اودعهم الى عسكر
 المسلمين عنق **باب السنان** لا يتعوض ناجوا منه لدمهم ما
 وما لهم فاجبه ملكه ما ما فيصدق به الا اذا اخذ ملكهم ماله او
 هو او غيره بعدد ما يبيع فروجهم الا اذا وجدوا ائمة الماسورة اوم
 ولده او مدبرته ولم يظاها من الحوي لائمة الماسورة مطلقا او انه
 حوي او عكس او غضب احدهما من الاخر وجاء اهنا لم يقض لاحد
 بشي كذا جبين وجاء استمان فان جاء المسلمين قضى بها
 بالدين لا الغضب قتل مسلم سنان من مثله عدا او خطا ودي
 من ماله فيها وكفر للخطا وفي الاسير كوفقظ في الخطا كقتل مسلم
 من اسلم منه لا يكون حوي هنا سنة ويقال له ان امنت هنا سنة
 او شهدا نضع عليك الجزية فان رجع قبل ذلك والامنه
 ذمي لا تبرك ان يرجع كذا اذا اقام سنة قبل التقدير لكره
 لتوضع بعد السنة في الصورين الا ان يشترط اخذ ما بعد ما
 في الاولى واذا شري ارضا فوضع عليه فاجها فعليه جزية سنة
 من وقت الوضع او كحت ذمها هنا بلا عكس سنان من رجع اليهم
 حل دمه فان اسروا ظاهر عليهم تقتل سقط دين له على معصوم ودفني
 وديعة له عنده واخذ المزنين رهنة بدنية عند ابي يوسف رجه
 وبيع وبيعوني ثمنه الدين والفاضل لبيت المال عند محمد وان

او قتل

او قتل بلا غلبة عليهم فالدين والوديعة لو رثته حوي هنا له ثمنه
 واولاد ووديعة مع معصوم وغيره فاسلم فظهر عليهم فكله في وان
 وان اسلم منه وجاء وظهر فظهر حسم ووديعة مع معصوم
 يكون له وغيره دفني اسلم منه وله ورثته فيها نقضه سلم فلا شيء
 عليه الا الكفارة في الخطا باخذ الامام دية مسلم لا ولي له سنان
 اسلم هنا من عاقلة فاقطع خطا وتقتل الامام او باخذ الدية في عده
 ولا يعفو ثمنه وارا الحرب نصير دار الاسلام باجاء احكام السلام
 فيها كاقامة الجمع والاعباد وان بني فيها كافر اصلي ولم يتصل
 بدار الاسلام ويعكس باجاء احكام الشك فيها وانفصالها
 بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما مصر للمسلمين وان لا يبقى
 فيها مسلم او ذمي امن بالامان الاول على نفسه وعندهما اذا اجروا
 فيها احكام الشك صارت دار الحرب **باب الوظائف**
 الاراضي العشرة ارض العرب ما اسلم اهله طوعا او فسخ عنوة و
 وقسم بين القوات والبصرة وبنان سلم او كرم له كان داره
 والخاجية سواد الوان وما فتح عنوة او اقر اهله عليه او صالحهم
 الامام او اجلاهم ونقل اخوين وموات احياه الذمي بالاد
 او رخص له من الغنمة اذا قاتل مع المسلمين وما احياه مسلم بغير غنمة
 وكل منهما ان سفي بال العشرة يؤخذ منه عشرة الارض كافر سفي
 بدار العشرة وان سفي بدار الخراج يؤخذ منه الخراج ماء السماء وبغيره

في ارض عشرة نية عشرى واما انما رخصها العجم وبيرومين في ارض
 خواجه خاجي كذا سجون وديجون وديجند وديجند وديجند وديجند
 يوسف وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 بعض الخراج كالحسن وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 يغلن بالمكن من الانتفاع بالارض كما وضع عمر رضو كل جرب
 يبلغة المارصا من براوشير وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 ما بطين وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 ولا يزداد ان اطلقت عند ابي يوسف وديجند وديجند وديجند وديجند
 لو انقطع المارصا من ارضه او غلب او اصاب الزرع آفة وديجند
 ان عطلها ما كذا وديجند ان اسلم المالك او شرا ما مسلم ولا شرا
 في خارج ارضه وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 العشرة الاراضى الموقوفة وارض الصبيان وديجند وديجند وديجند
 وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 ولا يغير واما بعد ما غلبوا او اقرروا على اهل اكرم بقدر على كتابي وديجند
 وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 لكل سنة ثمانية واربعون وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 رابعها لا وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند

منها الا الاسلام او السيف ولا راهب ولا بخا لط وديجند وديجند وديجند
 وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 اعادة المندم الذي اذا اشترى دارا في المصرا لا ينبغي ان يباع
 منه فلو اشترى بحيرة على بيعها من المسلم بميز الذي في زينة وديجند وديجند
 وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 سيج كاكاف وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 للابستغفر لهم وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 بدارهم وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 والمند قبل الا ان يرجع فبسم لا ان امتنع عن الجزية او زنى
 بسمته او قتل مسلما او سب النبي صلى الله عليه وسلم يؤخذ من بالغ
 تغلب وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 التغلب وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 في مصالح كديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 من العطاء **باب المند** من ارتد وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 الاسلام وكشف شبهته وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند
 مطلقا فان تاب بآيته عن كل دين سوى الاسلام او عفا
 انتقل اليه والا قتل وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند وديجند

بدر الحرب بخلاف المنة الكفيلة واحدة فلو نصره يهودى او
او ملك ترك ردة احد الزوجين فسخ للكلح و نزول ملكه
على ماله موقوفه وان اسلم عاده وان مات او قتل او كمن
بدر اهرم وحكم به عشق مدبره وام ولده وحل دين عليه وكسب
اسلامه لو ارثه المسلم وكسبته في وقضى دين كل حال من
كسبها وصح طلاقه واستبلاؤه لا ذبحه وتوقف مفاوضته و
وشراؤه وهبته واجارته وتدبيره وكنيته ووصيته ان اسلم
نقد وان ملك او كمن وحكم به بطل فان جاء مسلما قبله فكانه لم
وان جاء بعده وماله مع وارثه اخذه وان ازاله عن ملكه لا يرضى
عبادته تركها في الاسلام وما ادى منها فيه بطل ولا يقضى الا
الحج مسلم اصحاب مالا وشبابا بحسب الفضايل والحداد والدين
ثم ارتدوا واصابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم كمن جاء مسلما
اخذ بملكه ولو اصابه بعد ما كمن مرتدا فاسلم لا اخبرت بارتداده
زوجها فلها النزوج باخر بعد العدة لا تقبل مودة وتجنس حتى تسلم
وصح نصرها وكسب ما لوثرها وكذا امته فادعاه فهو ابنه حيا
برثته في المسنة مطلقا ان مات او كمن كذا النصانية الا اذا جاء
به سنة اشهر او اكثر منذ ارتد كمن بماله فظهر عليه فانه في ولو بدت
وحكم القاضي فرجع فليكن به فظهر عليه فهو لو ارثه قبل تسننه قضى بعد
لمرتد كمن لانه فكانه فجا مسلما فبذلها والاولا لا بقتل خطا كمن

او قتل فدبته في كسب الاسلام قطع يده عدا فارتد والعباد به
ومات منه او كمن فجا مسلما مات منه ضمن القاطع نصف الدين
من ماله لو ارثه وان اسلم هنا مات منه ضمن كلها مكانت ارتد
فليكن فاخذ بماله فقتل فبذلها سببه والباقي لو ارثه زوجان
ارتد فليكن فولدت هي ثم الولد فظهر عليهم فالولدان في الاول
يجزى على الاسلام لا ولده وقبل يجزى ان صح ارتد او حبس بفعل او سكا
فلا يرث ابويه الكافرين ويجزى عليه بلا قتل ان الى **باب النجاة**
سليمون فوجوا عن طاعة الامام فبدعوهم الى العود وبكشفت عنهم
فان تخبروا المجتمعين فيه حل لنا قتلهم بداء وتقتل جو مجرم وتنبع
مولى لهم لو كان لهم فبته ولا نسبي ذرئتهم وجبس لهم حتى ينوبوا
واسعمل سلامهم وخذلهم عند الحاجة لا شئ يقتل باغ منه ان ظهر لهم
عليه على مصر فقتل مصرى مثله فظهر على المصر قتل به اذا لم يجدوا فيه
احكامهم قتل عادل باغيا او قتل باغ مدعي حقيقته ورثته ونفرا بطلان
لا كره بيع السلاح من اهل الفتنة وان لم يدبرانه منهم **لا ان احباب**
ارض لم تملك او ملكت ولم يعوت ما لهما وتغدر زرعها
الماء او غلبته او نحوها وبعدت من العاقر ملكها مجبرها باذن الامام
ولو ذم بالجر ما فلو جردا وترك ثلاث سنين ونفها الى غيره
وما عدل عنه الماء او امتنع عوده فموات ان لم يكن جرمه بالعموم
اجبى مواتا ثم احاط الاحباب بجوانبه الاربعة بالغائب فظربن

الاول في الرابعة حقوقي في موات بالاذن فيه جرمها للعطن والحق
 اربعون ذراعاً من كل جانب في الاصح والعين من ثمة كذا
 ومنع غيره من الخزينة وله الحريم من ثلث جوانب سوى جانب
 الاول في القفاة جرم قدر ما يصلح ولا جرم للنهر الا بحجة تمتنا بين
 نهر رجل وارض لا في وليست في بداحد صاحب الارض **فصل**
 الشرب نصب الماء يشترك الكل في الماء ودية غير حكمة كدجته
 في عموم المنافع كروي نهر ونصب رجي بلا ضرر لعامة صح وعوا بلا
 ارض قسم بقدر اراضي قوم اختصوا فيه ومنع الا على منهم من سكر النهر
 بلا رضاهم وان لم يشرب منه بدونه وكل منهم من شرب نهره
 ونصب رجي او دالية او حصة عليه بلا اذن شرعية الارض نصب
 في ملكه غير مضر بالنهر والماء ومن توسيع فم النهر والقسمة بالابام
 وقد كانت بالكوى وتسوق شربه الى ارضه اخوي ليس لها
 منه شرب وبورث وبوصي بشفقة لانفسه لا يباع ولا يورث
 ولا يوهب ولا يتصدق به ولا يجعل مهر او بدل خلع وصلاح
 ولا يضمن من ملأ ارضه فنزلت ارض جازة او عفت و
 ولا من سقى من شرب غيره في روايته وفي اخوي يضمن كروي نهر
 لم يملك من ميت وان لم يوجد فعلى العامة وكري الملوكة
 على اهله والشفقة شرب بني ادم والبهائم وكل حقها في كل
 لم يجوز بظروف فيشتركون فيها فخط في انها مملوكة وبشره وحوض

وفاة لكن لا يسقى دوابه من نهر غيره ان جفت نخبة كثرها
 وارضه وشجره منه ومن قفاته ويثريه الا باذنه ويسقى شجره
 في داره مما يجاراه طالب الشفعة ان لم يجد الماء الا في ملك شخص
 خلاه او اخوه اليه فان امتنع عنها فاعلمه بالسلامة وفي حوز بلا
 سلاح كطعام عند المنفعة **كتاب الكراهة** ما كرهه كراهية النجوم
 عند محمد ولم يتلفظ به لعدم الفاطم وعندهما الى الحرام قرب **فصل**
 فرض الاكل بقدر دفع الهلاك واستحب بقدر ما يقدر به على قوته
 قائما وصومه ايج الى الشبع ليزيد قوته وحوم ما فوقه الا لفقد
 صوم الغدا ودفع استحياضه وكره لحم الانان ولبنها كذا لحم
 النخل ولبنه خلا فالحما وحوم بول الابل اكل وشرب واومان
 ونظيب من انا وذهب ونقصة للرجال النساء كذا الكل
 بلعقها والاكتحال بميلها ونحوها وحل من انا برصاص وخراج
 وبلور وعقني وانا مفضل وجلسة على مفضل متقباً موضع
 الفضة وقبل قول كافر دلو مجوساً شرب اللحم من مسلم كروي
 فحل او من مجوسي فحوم وقول فرد دلو كافر او انثى او قاف
 او عبداً في المعاملات والنوكيل وقول العبد والبني في الهدية
 والاذن وشروط العدل في الدبانات كالجهر عن نجاسة الماء
 فان اخبرها مسلم عدل ولو عبداً انتم السائل او فاسق او سواد
 تحري فالا حوط الارقاة فاليتهم غلبة كذبه دعي الى ولبنه فيها شكر

وعلمه لم يحضر وان لم يعلم او حدث بعد حضوره فان كان
 مقدرى فان قدر على المنع منع والا خرج البتة وغيره ان فقد
 واكمل جاز **فصل** لا يلبس جل جبر الا قدرا ربعة اصابع عرضا
 وعندهما حل في الحرب ونوسده وبفرشته ويلبس سداه حرا
 ولحمته غيره وعكسه في الحرب فقط فلا تجلي بذهب او فضة الا
 بخاتم ومنطقة وحلقة سيف منها وسماز ذهب ثقب فص حل
 للمرأة كلها ولا يتختم بالحد يد والصفرة تختلف في الحج والبش بكرة
 لغير الحاكم اولى ولا يشترطه الا بفضته وكره الباس البصبي
 ذهبا او حرا وجاز حقه لوضوء ومخاط ونحوه **فصل**
 ينظر الرجل الى الرجل الا العورة والمرأة للمرأة والرجل للرجل
 للرجل وينظر الى فرج زوجته وامته الحال مطلقا والى الوجه
 والراس والصدر والفتحة والعنق من محرمه وامته غيره ان
 من شهوته لا الظاهر والباطن والفخذ كانه غيره وما حل نظره
 منها حل منه وله مس في ملك ان اراد شرا وان كان
 شهوته وامته شتهى لا توضع على البيع في ازاره وينظر الى
 وجه الاجنبية وكيفها فقط كذا السدة وان خاف لا ينظر الى
 وجهها الا الحاجة كفاض يحكم دث بدشدها ومن تزد بكلام
 امرأة ورجل بداوبها فنظر الى موضع عرضها بقدر الضرورة
 الخصى والمجبوب والمخت في النظر الى الاجنبية كالفحل وبذل

عن

عن امته بلا اذنها وعن زوجته به **فصل** من ملك امته بشرا
 ونحوه ولو كبرا او مشرقة من امرأة او عبدا او محرما او من مال
 البصبي حرم عليه وطرها ودواجه حتى يبتري بحضنة فممن يحض
 وبشتر في ضدها وبوضع الحمل في الحامل لم يكف حبضه ملكها
 ولا التي بعد الملك وقبل القبض او بعد البيع وقبل الاباء
 في بيع الفضولي وان كانت في بد الشترى او بعد القبض
 في الشترى الفاسد قبل ان يشترها صحبي ولا ولادة كذلك
 وكف حبضه بعد القبض هي مجوسية او مكانية ثم اسلمت
 او عجزت من عبده المأذون من حاضنت عنده ان لم
 يستفون دينة كفت والا فلا ويجب بشرا حصنة شتركة من
 المشتركة لا عند عود الابقة ودر المعصوبة والمستأجرة وكف
 المهنونة ورخص حيلة اسفاطه عند ابي يوسف خلا فالحمد ليعني
 بالاول ان علم عدم وطئها بها في ذاك الظاهر بالثاني ان
 وطئها وهي ان يزوجها المشتري ان لم يكن نكحة حرة ثم يشترها
 وان كانت وهي ان يزوجها البائع قبل البيع او المشتري
 قبل القبض من يوثق به ثم يشترها او يقبضها او يقبض بطلين
 الزوج من فعل شهوة احدى دواعي الوطئ بابنه لا يجتمعان
 كما حرم عليه وطئ واحدة حتى يجرم احدهما وكره قبض الرجل
 وعناقه في ازاره ولو عليه قميص لا كصانحة وكره بيع العذرة صرة

وفتح في الصحيح مخطوطة كبيع السرقين والانتفاع بمجملتها وجاز أخذ
 دين على كافر من ثمرة بخله بخلات المسلم وتخلية المصحف وتبشيره
 ونقطة ودخول الذمي المسجد وعيادته وحضائه بالهائم وانزاع
 الحجر على النخل والخفنة وسفر الامة وام الولد والكتابة بالجوم
 وشراخ وعثم وام ومنقط مالا بد منه لطف في حجرهم واجارة
 امه فقط وبيع العصب من متخذة فخر او حمل فخر ذمي باخ لا اجارة
 بيت بالامصار وبقرا لا يتخذ بيت نارا وكنيسة او بيعة او
 بيع فيه الخمر وجاز بيع بناء بيوت مكة واختلف في بيع ارضها
 وتقييد العبد بخلاف الفل قول هدية ناهوا واجابة دعونه
 واستفارة وابنه وكره كونه ثوبا واهدائه النفدين و
 استخدام الخصى واقرض بقال وراهم لا يخذ ما شاء اللعب
 بالشطرنج والنرد وكل لهو ولا بأس بالسابقة في الرمي والفوس
 والابل ان شرط المال من جانب وحم لومن الجانبين
 بان يقول ان سبن فرسك اعطيتك كذا وان سبن
 فرسي فاعطني كذا الا اذا خلا ثلثا بينهما وقول بقصد الفرس
 وجن فلان واحكام رقت البشر والبهائم في بلد بغير اهله ثلاثة
 ارضه ومجلبوبه من بلد آخر ولا يسو حاكم الا اذا تعدى الارباب
 عن البغمة فاحث فيسوي بشورة اهل الراي بكرة امساك الحمامات
 ان كان بغير بالناس يستحب فلم اظافه يوم الجمعة وحلق مائة

تنظيف

وتنظيف بدنه بالافتال في كل اسبوع مرة رجل تعلم علم الصلوة
 ونحوه ليعلم الناس وانه ليعلم به فالاول افضل **كتاب النكاح**
 عقد موضوع للكات المتعة بين حال الاعتدال ويجب في التوفان
 وبكره لحوف الجور وينقذ بايجاب وقبول وضمان للمضي كزوج
 ونزوجت وبها وضمانه ولا استقبال كزوجتي وزوجت
 وان لم يعلمها معاه وبقولها وادبر برقت بلا يسم بعد وادي و
 دبر برقتي كبيع وشرا لا بقولها عند الشهود ما زن وشوكم ولا بانكاح
 وانما يصح بلفظ النكاح والتزوج وما وضع لتيك العين في الحال
 وشه طماع كل واحد من العاقدين لفظ الآخر وحضوره من او
 اوجه ووجنين مكلفين سامعين معا قولها مطلقا وسلمين النكاح
 مسلمة وكوفا سفين او محدد ودين في فذف او اعين او
 ابني الزوجين او احدهما وان لم يثبت بهما ان ادعى القريب
 كما صح نكاح مسلم ذنبه عند ذميين وان لم يثبت بهما ان انكر
 او اخوان بنكح صبيغته فانكح عند رجل او امرأتين ان حضر الاب
 صح والا فلا كآب زوج بالغة عند رجل ان حضر بن صح
 والا فلا قوم تزوج اصد و فرعه واخنة وبنتها وان سفلت
 وبنت اخيه وان سفلت وعمته وخالته وبنت زوجته وطنت
 وام زوجته وان لم نوطا وزوجه اصد و فرعه والكل رضا عا
 واصل فرغته ومسوسة بشهوة وماسه وناظرة الى ذكره المظن

الى فرجها الداخل وكون من زجاج او ما بهي فيه وفروعتن لاجل اوجها
 بالانكاح قبل ام اعرانه تحرم ما لم يظهر عدم الشهوة وفي المس لا
 ما لم يعلم الشهوة وما دون تسع سنين ليست بمشبهة كذا الجمع
 نكاحا وعدة وكون من باين ووطئا بملك يمين بين اعران
 ايها فرضت ذكر المخل له الا في نكاح زبين اعراة وبنات زوجها
 وان تزوج اخف انه وطئا لا بطئا واحدة حتى يحرم احدهما
 وان تزوجها بعقد ين ونسي الاول فرق فان قال لا ندري
 الا ولية لا يقضي شيء وان ادعها كل بلا بنية فلها تمام المهرين
 ان فرق بعد الدخول ونصف مهر لو قبلت وتوى ستاهما
 وان اختلفا فان علما فلكل ربع مهرها والا فنصف اقل تبيين
 وان لم يسم فلها منعة واحدة كذا الحكم في سائر المحرم جمعها صح
 نكاح الكناينة والمحرمه ولو لم يحرم والامه ولو كانت به او مع طول
 الحرة والحرة عليها لا ملكه ولو في عدة الحرة واربع من جزاؤها
 فلفظ الحرة للعبد نصفها وجبى من زنا ولا نوطا قبل وضعا والمطوعة
 بملك يمين او زنا والمضمومة الى محرمه وما سمي فلها لا نكاح منه
 وتبذنه والمجوسية والثنية وهما بنية عابدة كوكلا كتاب
 لها وخامسة في عدة رابعة للحرة وثالثة في عدة ثمانية للعبد وجبى
 عملها كمال سبب او من مولانا او ممن زوجها اباه والمنعة
 والنكاح الموقت برهنت عليه انه تزوجها وقضى به ولم يكن تزوجا

حل له ولها تمكينة ملك لا يصح نقب النكاح بالشرط ولا افضنة
 وبطل الشرط وونه الا ان يكون كائنا **باب الولي والكفر** الولي
 شرط صحة النكاح في الصغيرة والمجنون والرقيق فينقض نكاح حرة مكلف
 بلا ولي وله الاعتراض في غير كفوا ما لم يقدسه وروى عدم جواز
 وبه يقضى ورضا البعض ككل لو استنودا وقبضه المهر ونحوه
 رضا لا سكونه لا يجزى بغيره على النكاح فان استأذنها هو
 وكيد او رسوله او زوجها فغلت فسكت او صحت غير مشهورة
 او بكت بلا صوت كان اذنا بشرط ان تعلم الزوج لا المهر
 كذا اذا زوجها عندها فسكت في الاصح وان استأذنها
 غيره الا قرب فاذنها بالقول كالنكاح وبشرط اعلائها بالانكاح
 بكارنها بوثنة او حبض او جاحه او نقب او زنا بغيرها والقول
 لها ان اختلفا في السكوت وتقبل بنية على سكوتها ولا تخلف
 هي عند عدوها للولي النكاح الصغيرة والصغيرة ولو ثيبا يقين فاش
 او غير كفوان كان ابا او جدا والا فلا نفق عقدهما اذا كان
 بمهر المثل او كفوا لزم وفي غير خيار فسخ بالبيع او العلم بالنكاح
 بعده بشرط الفضا بخلاف خيار العلق والمخيرة فيبطلان
 قبله وسكوت البكر منها رضا وخياره لا يمتد الى آخر المجلس
 جهلت به بخلاف المغفلة وخيار الصغيرة والنكاح لا يبطل بلا صريح
 رضا او دلالة ولا يقياهما عند المجلس لولي في النكاح لا الشر

في مال الصغيرة العصبنة بنفسه على ترتيب الارث والحجب بشرط
 حرة وتكليف واسلام في سنة وولد مسلم ثم الام ثم الاخت
 لاب وام ثم لاب ثم لام ثم ذوالرحم الاقرب فالأقرب
 ثم مولى الموالاة ثم اسطان ثم فاضلي في مشورة ذلك للابعد
 التزوج بغيبه الاقرب مسافة الفضة وقيل لم ينظر الكفو الخاطب
 الخجيرة ولا يبطل بعبوده اقرب ولي صغيرة او وكيل رجل
 او امرأة او مولى العبد بالكتاب لم يصدق بخلاف الامة الكفاة
 تغيبه بغير قرض كفاة والزوج كفاة والموالي كفاة ولا
 مسلم بنفسه ليس كفوا الذي اب فيه والابوان فيه كالاباء
 وحرية تغيبه او معتق ليس كفوا لحرمة اصلية ولا معتق ابوه لان
 ابوين حرين وداينة فليس فاسق كفوا للصالحه او بنت صالح
 ومالا فالعاجز عن المعجل والنفقة ليس كفوا للفقيرة لا فني في الاصح
 والفا در عليها كفوا لذات اموال وحرية فمثل حاكم ليس
 كفوا مثل عطار العجمي العالم كفوا للعربي الجاهل العالم الفقير للجاهل
 الفني واللعدي والفردى للمدني نفقت عن مهر مثلها للولي
 ان نيم او يوفون امراته ويجوز امرأة فزوجها امة جاز واما انين لا
 زوجت نفسها من غائب فاجازه فان كان قبل عنه واحد
 جاز والا فلا ينوي طر في الكتاب واحد ليس بفضولي من جانب
 لرجل ان تزدوجها فعقد عند هدين جاز كذا ابن عمر زوج بنت

من نفسه ولو وكلت رجلا تزوجها فزوجها لم يجز **باب المهر**
 صح الكتاب بلا نسبه ونسبه واقلة قدر عشرة دراهم فضة وزن
 سبعة ووجبت ان سمي ونها والاكثر ان سمي عند الوطى او
 او الحلوة الصحيحة او موت احد هما ونصفه بطلان قبل الوطى
 والحلوة والمثل عندما ذكرني الشغار وفيها لم يسلم ونفي اذا لم
 يتراضا على شئ والا فذاك او سمي فخر او خسر او هذا الكل
 وهو فخر او هذا العبد وهو حر او ثوب او دابة لم يبين نسبهما
 او تعلم القوان او خدمته الزوج احوالها سنة ولو عبد الخادمة
 ونسفه لمفوضة طلفت قبل وطى وهي ربع وجمار ومحفة لا تزيد
 على نصفه ولو غنيا ولا تنقص عن خمسة ولو فقيرة او غيرة بحاله
 ونسج لمن سواها الا من سمي لها وطلقت قبل وطى ما فرض
 بعد العقد او زيد لا ينصف ويسقط الزايد بالطلاق قبل وطى
 وصح حطبها عنه الحلوة بلا عرض لاحدهما يمنع الوطى وحض ونفاس
 واحرام وصوم فرض كالوطى ولو مجبوا او حضا او غيبا
 او صابم فرض او نذرني رواية والصلوة كالصوم فرضا ونفلا
 ويجب العدة في الكحل نفقت الفالمهر فوهبه له وطلقت قبل
 وطى رجع بنصفه وان لم تنصفه او قبضت لنصفه فوهبت الكل
 او بائني او عرض المهر قبل القبض او بعده فلا يلزمها بالف على ان
 لا يخرجها ولا تزدوج عليها او على الف ان اقام بها والعين ان

ان اخوها فان وفي واقام فلها الف والاف المثل لكن لا يزاد
 ولا ينقص من الاخيرة كالحج بهذا او بهذا واحدهما او كس حكم مهر المثل
 فان طلفت قبل وطى نصف الاوكس امر عبيد واحدهما حرة
 فمهرها العبدان سواي عشرة والاكل لها عشرة شرط الكفا
 ووجد ثوبا زمره لكل صحح امرها فرس وثوب هردي وان
 لم يبلغ في وصفه وكيل وموزون بين جنسه لاصفته وزم
 الوسط او قيمته وان بينها ايضا فالوصف ويجوز الفساد
 بالوطى لا النكاح مهر المثل لا يزاد على المسمى والعدة من التفريق
 والنسب من الوطى ومهر مثلها مهر مثلها من قوم ابيها ست حجابا
 ومالا وعقلا ودبابة وبلدا وعصا وبكارة وثبوت وغفة وعلما
 وادبا وكما خلق فان لم يوجد من الاجانب صحح ضمان المولى
 مهرها وكوصيفة وتطالب ابائشأت وان ادى رجوع على الزوج
 ان امرها من الوطى والسفر بها بعد وطى او خلوة رضيتها لا خد
 ما بين تعجيله او قدر ما يعجل لشدها فان لم يؤجل كله النفقة والسفر
 والخروج للحاجة وزبارة اهلها بلا اذنه ما لم تقبضه وبسببها بعد
 ادائه وقبل لا وبه نفى ونقلها فيما دون مدته اتفاقا اختلف
 في المهر ففي اصله يجب مهر المثل وفي قدره ان قام الكفا فالقول
 لمن شهد له مهر المثل بمينه واتي برهن قبل وان برهنها بمينه من
 لا يشهد له وان كان بينهما مخالفا فان خلفا او برهنها فبى وان

برهن احد هما قبل وان طلفت قبل الوطى حكم منعه المثل و
 وان كانت بينهما مخالفا وبعده وجبت وموت احدهما
 كجودتهما حكما وبعدها نفى القدر القول لوئنه وفي اصله
 بمهر المثل بعت ابيها شبا فقالت هدية وقال مهر والقول
 له الا فيما جئى للاكل خطب بنت رجل وبعث ابيها شبا و
 ولم يزوجه ابونا فابعت للمهر ستة دنانير او مائة وكذا كل
 ما بعث هدية وهو قائم دون الهاكك والمستهلك
 كالحج ذمي ذمية او حربي حربية بمينه او بلا مهر وهو جائز عندهم
 فوطئت او طلفت قبل او مات فلا مهر لها وان نكحها بغير
 معائن فاسما او اسم احد هما فلها هو وفي غير المعين قيمته بغير
 فيها او مهر المثل فيه **باب النكاح الرقبي والكافر** ونكاح الفق والمكاتب
 والمدبر والامنة وام الولد باذن المولى ان اجاز نفقته وان
 رد بطل فان نكحوا به فالمرء والنفقة عليهم وبموتهم سقط ان المهر
 على الفق بعد الفسوق ان كان العقد بغير الاذن وان نكح
 برقبة فببيع فيه حرة فان لم يفسطوب بعد الفسوق وفيها
 مراءوا والاخوان سعيان وبكسبه بعد ما فضل من دين التجارة
 ان ثبت باقرار المولى وان بالنيئة وى المرأة الزماء قوله
 طلقها رجعية اجازة لا طلقها او فارقتها والاذن بالنكاح تنال
 الفسوق ايضا فببيع للمهر ما ان وطئها ولو نكحها ثانيا او اخرى

بعد ما ولو صحح وقف على الاذن زوجه عبد الله ما ذوما يدونا
 صحح وسأوت وغناه في مهرها من زوج امه لا يجب عليه
 البتة فتخذه وبطال الزوج ان ظفركن بها النفقة والسكنى
 وصحح الرجوع بعد ما سقطت النفقة به ولو خذ منه بلا استخاره
 لا وله اجبار بعده وامته على الكفاح وسقط المهر قبله امته قبل
 الوطى لا يقبل الحرة نفسها قبله وله الاذن في الزول وخبر
 امته ومكانته عفت ولو نكحت حركته عبد بلا اذن فعن نفذ
 كذا الامه بلا خبر ولو وطى قبله فالسكنى له او بعده فلها من وطى
 امته ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه وهي ام ولده عليه
 فبنتها لا مهر كذا الحدة بعد موته ولو زوجه اباه لم نصر ام ولده
 ويجب المهر لا البتة وولد ما حرة فالت لمولى زوجها نفقة
 عني بالف فاعنق فسد الكفاح والولاء لها ويقع عن كفارتها
 ان نوت ولو تركت البذل لم يفسد والولاء له سلم
 المتزوجان بلا شهود او في عدة كافر معتقد من ذلك اقرا
 عليه ولو كانا محرمان او اسلم احدهما لغيره او زافا فرق بينهما
 وبمرافعة احدهما لا الولد يبيع خبر الابوين دنيا والجوسي مشتهر
 من الكتابي وفي اسلام احد الزوجين الجوسيين او امرأة الكتاب
 بعرض الاسلام على الآخر فان اسلم فهي له والا فزوج واباه
 طلاق لا اباء وما ولا مهر في هذا الا للمطوعة ولو كان ذلك ثم

لم ين حتى تخض ثلثا قبل اسلام الآخر اسلم زوج الكتابية لم ين
 ثبات الدارين سبب الفقة لا السبي قابل هاجر من نكح
 بلا عدة ارتداد واحد هاجر عاجل فله طوئة كل المهر وغيره نصف
 لو ارتد ولا شيء لو ارتد والا باه نظيره ارتداد اسلم مع لم ين
 واسلم معا فابنت **باب النفقة** يجب العدل فيه وفي الملبس
 والماكول والبكر والمجدبة والمسلمة كاضدادها في المهر والنفقة
 الائمة والمكانة والمدة وام الولد المنكوحات وبسائر
 بمن شاء والفقة اولى ولها ان ترجع ان تركت نفسها لآخرى
 ولا يسقط مهرها **كتاب الرضاع** هو من الرضيع من ثدي امه
 في وقت مخصوص هو عنده حولان ونصف وعندهما حولان
 ولا يباح الارضاع بعده وثبت به وان قل امومه المرضعة
 للرضيع وابوة زوج مرضعة لبنها منه له فحرم به ما يحرم بالنسب الا
 ام اخيه واخيه واخنت ابنه وجدته ابنه وام ثمة وعمته وام
 خاله وخالته ونخل اخيه مطلقا ولا حل بين رضيعي امرأة
 بخلاف الشاة وبين رضيعه وولد مرضعها وولد وولدها
 ويحرم لبن البكر والميتة كذا المخطوط بما اوردوا ولبن اخوي
 او شاة اذا غلب لا المخطوط بالاطعام ولا لبن الرجل لبنها
 اذا اختصن به البتة ارضعت ضررها حوت ولا مهر للبكر ان لم
 توطأ وللصغيرة نصفه ورجع به على المرضعة ان تعدت الفسار

والا فلا تطلق لبون فاعذت وزوجت آخر فحجت وصحت
 فحكمه من الاول حتى عند ارضعها اجنبية على الغائب ح من قال
 هذه رضيعتي ثم رجع صدق ولو ثبت عليه فون وثبت ثبت
 الملك كالبنية والنسب **كتاب الطلاق** وهو رفع قد
 ثابت شرعا بالكتاب يزيد الى التثنية طلاق في طهر لا وطى فيه احسن
 وطلاق غير موطوء ولو في حبس موطوء بتفريق الثلاث في طهر
 لا وطى فيها فمن تخلف واشهر في الالبنة والصغيرة والحامل سن
 وسنن وحل طلاق من عقيب الوطى وثلاث وثلاثين مرة
 او مرتين في طهر لا رجعة فيها او واحدة في طهر وطئت فيه وحيض
 موطوء بدعي والاصح وجوب الرجعة في الاجرة فاذا طهرت
 طلقها ان شئت قال الموطوءة من تخلف انت طالق ثلاث
 لسننة بلا بنية يقع عند كل طهر طلاق الا ان ينوي الكل الا ان واحدة
 عند كل شهر يقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ح او عبدا ولو كراهما لا
 او سفيها او سكران او اخوس باث رته او ساهبا فلا يقع طلاق
 المولى حاة عبده والمخنون والصبي والمبرسم والغنى عليه والعق
 وان يتم اذا ملك احدهما الا في كل او بعضه بطل النكاح ولو جوزه
 حين ملكته وطلقها في العدة او خرجت الحرة مسلمة ثم خرج مسلمان
 فطلقها الفاء ابو يوسف واوقفه محمد واعتباره بالنسب فطلاق
 الحرة ثلثة والامة اثنتان وتقع الطلاق بنقطة العنق بعكس

باب ايقاع الطلاق صحه ما لم يسبق له الا فيه طلاق وانت
 طالق ومطلقة وطلاق وتقع به واحد رجعي مطلقا ولا يمنع الارث
 اصلا وصدق في بنية الموثان وبانته ولو صح به صدق مطلقا
 وفي بنية العمل لم يصدق اصلا كذا انت الطلاق او طالق الطلاق
 او طالق طلاقا او طالق تطلقه لكن يقع بها واحد رجعي ان لم ينو
 او نوى واحدة او اثنتين وان نوى تمام العدد صح ان صح
 الطلاق اليها او ما يعبر به عنها كالرقبة والعنق والزوج والبدن
 والجسد والفرج والوجه والرأس او الى جوف ثياب كصفها
 وثمنها وقع والى اليد والرجل والظهر والبطن والقلب لا
 ونصف طلاق او ثمنها ومن واحدة الى اثنتين او ما بين واحد
 الى اثنتين واحدة والى ثلث ثنتان وثلاثة اقسام طلاقين
 ملك وطلاق طلاقان وقبل ملك وبواحدة في ثنتين واحدة
 ان لم ينو او نوى الضرب وان نوى وثنتين ثلث
 وفي غير الموطوءة واحدة كواحدة وثنتين وان نوى مع
 اثنتين ثلث وثنتين في ثنتين بنية الضرب ثنتان
 ومن هنا الى الثم واحدة رجعية وقوله بكه وفي مكة وفي
 الدار تجزى واذا دخلت مكة وفي دخولك الدار غيبق
 وبانت طالق غدا او في غدا يقع عند الصبح وصح في ان في بنية
 العصر وفي اليوم غدا او غدا اليوم بعينه الاول انت طالق واحدة

اولاً او مع موني او مع مونيك لغو كذا انت طالون قبل ان
 تزوجك او امس منكم اليوم وان لم يكن قبل امس وضع
 الآن قال انت طالون قبل موني شهرين او اكثر ومات قبل
 مضي شهرين لم تطلون وان مات بعده طلفت ولا ميراث
 لها قال انت طالون مالم او موني مالم اطلقت وسكت طلفت
 وان لم اطلقت لا حتى يموت احدهما واذا ما بلائيه كان
 عنده وموني عندهما وان نوى الوقت او الشرط فذاك
 وفي انت طالون مالم اطلقت انت طالون تطلون بالاخيرة وفي
 انت طالون يوم تزوجك فكلها بلائيه بخلاف الارباب
 وفي انت طالون ثنتين مع عتق سيدك فاعتق له الرجعة ولو
 عتق عتقها وطلقتا بما يحكي الغد فحجاء لابل تغد كاحرة تطلون بانها
 باين او عليك حرام ان نوى لا بانها منك طالون وان نوى
 وبانت طالون بهذا بشر بطلن الا صبيح بعد والمنشور ويظهره
 بعد والمضموم وبانت طالون باين او اشد الطلاق او خسه
 او اخصه او طلاق الشيطان او البدنة او كالحبل او كالف
 او ملا البيت او تطليقة شديدة او طويلة او عريضة بلائيه
 ثلاث واحدة بلائيه وبها ثلاث قال لغية الموطوءة انت
 طالون ثلثا وقعن فان فزع بانت بالاولى ولم يقع الثانية
 ويقع بعد وفزع به لايه فلو ماتت قبل العدة ولغا وبواحدة او

قبل واحدة او بعدا واحدة واحدة وبواحدة قبلها واحدة
 او بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة ثنتان وبانت
 وانت طالون واحدة وواحدة واحدة ان دخلت وان
 اخو الشرط ثنتان وفي الموطوءة ثنتان في كلها قال امراني طالون
 وله امران او ثلث تطلون واحدة وله خيار التبعين هو الصحيح
 ولو قال لثلاثة الاربع يمكن تطليقة طلفت كل واحدة تطليقة
 وكذا لو قال يمكن تطليقتان او قال ثلث او اربع الا ان
 ينوي قسمته كل واحدة بمن تطلون كل واحدة ثلثا ولو قال
 يمكن منس تطليقات يقع على كل واحدة طلاقان كذا الى ثمان
 تطليقات فان زاد عليها طلفت كل واحدة ثلثا وكنيسة
 مالم يوضع له واحتمله وغيره وهو اما صالح للجواب فقط كما عتدي
 استنري رحمتك انت واحدة احرك سيدك احري
 وراؤها وفي الاخيرة لا تطلون مالم تطلون نفسها واما للجواب
 والرد كما خرج اذ هي قومي تقضي تخمري استنري اغري تزوجي
 استغني الارواح الحفي بملكك حبلك على غار بك السبيل
 عليك لا تلحج بني وبنيك لا ملك لي عليك وراؤها
 واما للجواب والشم كخفيه برتبه بنته بنته باين فارقت حرام
 فني الرضا لا يقع شيء منها الا بالائيه وفي مذكرة الطلاق يقع بالصك
 للجواب والرد بالائيه ويقع بالباقيين بدونها وفي الغضب يقع

بالصالح له فقط بلانية وبالباقيين بها وتطلق بالثلاث الاول
 واحدة رجعية ولا تصح نية الثلاث وبغير ما بينه وان نوى ثنتين
 وتصح نية الثلاث الا في اختاري قال اعندي ثلثا ونوى الاول
 طلاقا وبالثاني حبسا صدق وان لم ينو به شيئا قلت كنت
 باراة كنت لك بزواج طلاق ان نواه طلقا واحدة فجلها
 ثلثا صار ثلثا طلقا رجعا فجعله قبل الرجعة بانها صار بان
 الصريح بلحق الصريح والباين والصريح لا البين الا اذا
 كان معلقا بطلاق امراته قبل الدخول ثلثا وفن **باب التفسير**
 اذا قال طلق نفسي او امرأت او اختاري بنوي بها الطلاق
 لم يصح رجوعه وتنفيد مجلس علمها وان طال الا اذا زاد شيئا
 او شيئا او اذا اذاعا في طلق نفسي فثبت الطلاق امرأتى فكسها
 الا اذا قيد بالثانية فان لم ينو الاول او نوى واحدة
 فطلقت فيه وفن رجعية ولو ثلثا فطلقت وفن في اختاري
 ان اختارت نفسها بانث واحدة ولم يصح نية الثلاث وانث
 طالق مني ثبت او نحوه لا تنفد ولا يرجع ولا يرتد الا امرأه تطلق
 مني ثلث واحدة فقط وفي كل ما تطلق الى الثلاث بالتفريق
 ولا تطلق بعد زوج آخر وفي حبث وابن تنفد بالمجلس فكيف
 يقع رجعية فان شئت بانث او ثلثا ونواه وقع وان اختلف
 بينها فرجعية وان لم ينو فثالث وفي كل ما طلق ما شئت

في المجلس ان ردت ارندوني ثلث ما ثبت تطلق ما ردت
 والمجلس انما يختلف بغيرها او ذهابها او شرعها في قول اول
 لا يغلن بما مضى فلكي كبرها وسبها كبرها وشرط
 ذكر النفس من احداهما فلو قال اختاري فقلت اخبرت
 بطل الا ان تبصا وفا على اختارها او بقول اختاري اختارة
 فتقول اخبرت ولو ثلثا فقلت اخبرت اختارة او اخبرت
 الاولى او الوسطى او الاخيرة فثلاث بلانية ولو قالت طلق
 نفسي او اخبرت بطلقة فبانث وبارك بيدك في تطلقة
 او اختاري تطلقة فاختارت نفسها يقع رجعية وبارك بيدك
 ونوى الثلاث فقلت اخبرت نفسي بواحدة او بمره واحدة
 بعين او طلق نفسي واحدة او اخبرت بطلقة يقع بانث ولا
 الليل في امرك بيدك اليوم وبعد غد وبردما امر اليوم رد الامر
 بعد غد ويدخل في اليوم وغدا وردما امر اليوم ورد امر غد قال
 طلق نفسي فطلقها ثلثا ان نواه وفن والا فرجعية فلو بانث
 اثنتين كذا اخبرت نفسي وبانث نفسي رجعية امرت بالثلاث
 فطلقت واحدة فواحدة ولو قال فلك امرت بالباين او امرت
 فكنت وقع ما امر به ولا يقع بطلق نفسي ثلثا ان شئت
 لو طلق واحدة وبكسها ايضا ولا يقع بانث طالق ان شئت
 فقلت ثبت ان ثبت فقال ثبت بنوي الطلاق وكذا كل من

بعد وم بخلاف الموجود **باب الثقلين** شرط صحة الملك كقول
 الزوج ان ذهبت فانت طالق او الاضافة اليه كان كقول
 ويطلقه زوال الكل لا الملك فتجوز ان يطل بغيرها لا تجوز ما دونه
 والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومنى ومنما ومنه
 كلما ينحل البين بعد الثالث فلا يقع ان يكسرها بعد اولا اذا حلت
 في الزوج وبها سواء اذا وجد الشرط في الملك ينحل الى جوارحه
 ونه غيره ينحل لا اليه اختلف في وجود الشرط فالقول له الا ان يبر
 وفي شرط لا يعلم لانها كان حصة فانت طالق وفلانته صدق
 في حقها فقط فحكم بالطلاق بعد ادم ثلثة ايام من اولها وبان حصة
 حصة تطلق اذا طهرت وان صمت بوجها اذا غرت بخلاف
 ان صمت علقن طلقه بولادة ذكر وطلقين بانثى فولدتها ولم
 يعلم الا اول طلق واحدة قضا وثنتين تنزها وانقضت العدة
 بالاجرة علقن الثالث ثنتين يقع ان وجد ان في الملك والا فلا
 علقها هو او مولى الامة العلقن بالوطي فابحج ولبث فلا عقرب
 عليه ولم يصبر به واجعا في الرجعي بل ببلاجه ثانيا قال انت طالق
 ان شاء الله منفلا او ماتت قبل ذكر الشرط لم يقع وان مات
 ونفع قال انت طالق ثلثا وثلثا ان شاء الله وانت حرة
 ان شاء الله طلقث ثلثا وثلثا كذا ان شاء الله انت طالق
 وبانت طالق بمشيه الله او بارادته او بحينه او برضاه لا وضا

الى العبد عليك منه كان شرا فلان وباحره او حكمه وقضاه
 او اذنه او علمه او قدرته فتجوز اضيف اليه تعالى او الى العبد
 وبالاوم يقع في الكل وبقي فان اضاف اليه تعالى لا يقع الا في
 العلم وان الى العبد صح عليك في الرابع الاول ثلثا في غير ما
 طالق ثلثا الا ثنتين تقع واحدة وبالا واحد ثلثان وبالا ثلث
 ثلث لا بان كسرها عليك فهي طالق فتكسح عليها في عدة البين
 سائلة الطلاق فقال انت طالق حنين نطقه فقلت ثلث
 بكفني فقال ثلث لك والباني لصاحبك وله ثلث نسوة
 غير ما تطلق المحاطبة ثلثا لا غير ما اصلا **باب طلاق الفار** من كان
 حاله الهلاك كمر بفسح عن اقامه مصاحبه خارج البيت ومن
 بارز رجلا او قدم بقبل بقصاص او رجم او ركب سفينة فانكسرت
 وبقي على لوح او اقمه سبع وبقي في فيه والمرأة في جميع ما ذكر
 كالرجل فارة بالطلاق ولا يصح تبرعه الا من الثلث فلو بارها
 بلا رضا ومات ولو بغيره ما ذكر وهي في العدة ترك كذا
 طلبة رجعي طلقث ثلثا او مبانة قبلت ابن زوجها ومن لا عنها
 او الى منها فيه وكو الى في صحة وبانت في مرضه لا بخلاف من
 في صف الفصال او حم او حبس بقصاص او رجم او حصره فان الطلق
 ح لا ترك كذا المخلقة ومجزة اختارت نفسها ومن طلقث
 ثلثا بارها او لا به ثم صح نكاحا فاعلى ثلث الصحة ومضى العدة او بانها

باجر ما فارقها او اوصى فلها الاقل منه ومن الارث اذا علن
 طلقها بفعل اجنبى او بجحى الوقت والتعلين والشروط في مرضه او
 بفعل نفسه وهما في المرض او الشرط فقط او بفعلها ولا بد لها
 منه وهما في المرض والشرط ورثت وفي غيره لا ابانها في مرضه
 مضح فانت او ابانها فارتدت فاسلمت فانت لم ترث
 قال لها ان مرضت فانت طالق ثلثا كان فارا فانت لزوجها
 المريض طلقني فطلقها ثلثا ورثت قال اخو امرأة تزوجها طالق
 ثلثا فزوج امرأة ثم اخوى ثم مات طلقته عند التزوج فلا نصيب
 فلا ترث **باب الرجعة** هي سدادته القائم في العدة بخبرها
 وبما يوجب حرمته المصاهرة وتصح فيها دون الثلث وان ابنت
 وتذب اعلاها والاشهر وودعه على بل اذنها ان لم
 يقصد الرجعة ادعى بعد العدة الرجعة فيها ان صدقته فرجعة وان
 كذبه فلا ولا يمين عليها كافي راجعك ففالت مجيبة مضت عدلي
 وفي زوج انه اخبر بعد ما بالرجعة وصدقته سببا وكذبه او
 او قالت مضت وانكر انقطع اذا ظهرت من الحيض الا لغيره
 وان لم تغسل ولا قل لا حتى تغسل او بمضى وقت صلوة او تم
 وتصلى سبت غسل عضو راجع وما دونه لا طلق حاملا منك او طهرها
 فولدت لاقل المدة صححت وطلق من ولدت قبله منكرا
 وطهرها فله الرجعة وان خلاها فانكر فلا فان طلقها فزوجها فولدت

لاقل من سببن صححت قال اذا ولدت فانت طالق
 فولدت ثم اخو سببين فهو رجعة وكما ولدت فولدت
 ثلثة بطلون بغير ثلث والثاني والثالث رجعة فتعد بالحيض
 الرجعي لا بحرم الوطى ومطلقته تترين ولا يب فرها بلا اشهر وده على
 رجعتها تنكح سبانه بلا ثلث في العدة وبعد ما لا مطلقته بها لو خوة
 وبالثنتين لو ائنه حتى بطا ما غيره وكوم اهما بنكاح صحيح وبمضى
 عدته لا سببا وكره بشرط التجليل وان حلت لاولهم
 الزوج الثاني ما دون الثلث ايضا **باب البلاء** هو حلف على
 ترك قربانها مدته واقلا للحرمة اربعة اشهر وللائنه شهران
 فلو قال اعدلا اتركك اولا اتركك اربعة اشهر او ان
 تركك فعلى حج او نحوه او فانت طالق او عبده فوفان في
 في المدة حنت ففى الحلف باعد الكفارة وفي غيره الجزاء وسقط
 الابلاء والابانت وسقط الحلف الموت لا الموت فلو نكحها ثانيا
 وثالثا ومضت المدان بلاني بانث باخوين فان نكحها بعد
 زوج اخو لم تطلق وان وطئها كف قوله واعدلا اتركك شهرين
 وشهرين بعد شهرين الشهرين ابلاء لا قوله بعد يوم والاعدل اتركك
 شهرين وشهرين بعد الشهرين الاولين واعدلا اتركك
 سنة الابوا وقوله واعدلا ادخل كوفته وامرأته بها الرجعية
 كالزوجة فيه لا المبانة ولا اجنبية نكحها بعد عجز عن الوطى لمرض

باحدهما او صفرا او رتقا او المني اربعة اشهر عنهما فقبضه
 قوله قبض اليها وان قدر في المدة فقبض الوطى انت على حرام
 ابل ان نوى التوهم او لم ينو شيئا وظاهر ان نواه وهو
 ان نوى الكذب وبأنه ان نوى الطلاق وثبت ان
 نواه والفتوى على انه طلاق وان لم ينو كذا كل حل على حرام
 وهو حرم بدست راست كريم بروي حرام **باب الخلع** هو فصل
 من نكاح بال بلفظ الخلع غالبا ولا بأس به عند الحاجة بما يصلح
 وتنفق الى ايجاب وقبول وهو في جانب الزوج مبین
 حتى لم يصح رجوعه قبل قبولها ولم يبطل بقبضه عن المجلس قبل قبولها
 ولم يتوقف على حضوره فيه بل على علمها وجاز تغليفه بشرط
 او وقت لا شرط انجازه له وفي جانبها كسب حتى انعكس الاحكام
 وطرف العبد في العاق كطرفها في الطلاق وقد يكون بلفظ ما
 البيع والشراء والطلاق والمباراة وبالفارسية كما قال
 خوشن از من خودی نقالت خودم فقال فرو ختم بابت
 والواقع به وبالطلاق على مال طلاق بائن وهو من الكتاب
 فيعتبر فيه ما يعتبر بها وان لم انوبه فان ذكر بدل لم يصدق والا
 صدق في الخلع والمباراة وكره اخذه ان نشئ واخذ الفضل
 ان نشئت اكرهها عليه نطق بلا مال بلك بدله بدما
 او استحق بغيرها فبینه خلع او طلق بخبر او ختم بر او بینه وقع بائن

في الخلع رجعي في غيره مجانا كذا لفظي على ما في بدی ولا شيء في بدی
 وان زاد من مال او درهم ردت مهرها او ثلثه درهم
 خالفت على ابن لها على براتها من ضمانه لم يبرأ طلق ثلثا بلف
 او على الف فطلقها واحدة يقع في الاولى بائنه ثلث الالف
 وفي الثانية رجعية مجانا وان قال طلقني نفسك ثلثا بلف
 او على الف فطلقت واحدة لم يقع وبانت طالق بلف او
 على الف فقبضت بابت ولزم وبانت طالق وعليك
 الف او انت حر وعليك الف طلق وعثن مجانا قال
 طلقك امس على الف فلم يقبل وقالت قبضت فاقول له
 وفي البيع للمشتري ويسقط الخلع والمباراة كل من كمل منهما على
 الآخر مما يتعلق بالنكاح خلع صغيرة بما لها او مهرها طلق ولم يبرأ
 ولم يسقط فان خلعها ضمانا له صح والمال عليه بلا سقوط المهر
 وان شرط الضمان عليها فان قبضت وهي من طلقها
 قال خالفت فقبضت طلقت وبراء من المهر لو عليه والارش
 باب ن البرها من المهر خلع المهر بضعة بغيره من الثلث **باب النكاح**
 هو تشبيه ما يضاف اليه الطلاق من المنكحة بما يحكم اليه من
 عضو محرمة سببا او رضا ما وحكمه حرمه وطهره ودواجه حتى يغير
 للنظر او العود ولو وطئ قبله استغفر وكفر للنظر فقط وذا
 كانت على كظها رمي او راسك ونحوه ونصفك كظها رمي او

او كبطنها او كغذها او ظهر اخفى او عني وهي ظهار وان لم ينو طهارا
 وان نواه وفي انت على كامي او مثل امي نواه من الكرامة
 او انظار او الطلاق وان لم ينو لفا وفي انت على حاكم كامي
 كظها امي ظهار وان نوى طلاقا او ابلا او بانين على كظها امي
 لسانه يجب لكل كفارة وهي تحرير رقبة لم يكن فانت جنس
 المسفحة ولو بشرا فريه بينها كالا عني ومجنون لا يعقل والمقطوع
 يداه او ابرها مائة او رجلاه او يده ورجله من جانب ولا يدرا
 او ام ولد المكاتب ادى بعض بدله او عبد مشتركا اعتق
 نصفه ثم باقية بعد ضمانه او عبد اعتق نصفه عن تكفيره ثم باقية
 بعد وطئ من طاهر منها وان عجز عن العتق صام شهرين ولاد
 ليس فيها رمضان ولا الايام المنهية وان انظر وتو بعد
 او وطئها في الشهرين ليل العدة او بوماسهوا ستا نفقة لا الاطعام
 ان وطئ خلا له ولو قدر على الاعناق في آخر يوم الاخير لزمه
 وان عجز عنه اطعم عنه هو او نايه سببن مسكنا كفا قدر الفطرة
 او قيمته من غير المنصوصه او واحد شهرين لاني يوم قدر الشهرين
 الا عن بومه واذا اشبعهم بالغدا والعشا وغدا بين او
 عشائين يخبز بر فقط او خبز شعير بالادام او اعطى كل ربيع صاع
 بر ونصف صاع شعير او تمر او من بر و منوى تمر او شعير جاز
 بخلاف اعناق نصف رقبة وصيام شهر واطعام نصف صاع

نمر قيمته نصف صاع بر اطعمهم كلا صاع بر عن طهارا برين لم يصلح الا
 عن احدهما وعن فطار ووطئها رصح عنهما كصوم اربعة اشهر واطعام
 مائة وعشرين مسكنا او اعناق عشرين عن طهارا برين وان
 لم يعين واحد الواحد وله في اعناق عشرين عنهما او صوم شهرين
 ان يعين لاني شئ وان اعنف عن قتل ووطئها لم يخرج عن
 واحد عبد ظاهرا كقر بالصوم فقط لا سبده عنه **بالحال**
 هي شهادت مؤكدة بالابان مفردة باللعن فائمة مقام
 حد القذف في حنة ومقام حد الزنا في حقها وحكمة حنة الوطئ
 والاستمتاع وشه طه قيام الزوجية العفيفة وصحاح لاد الشها
 على المسلم ونفي ولدا وطالبت به لا عن فان الى حبس
 حتى يلاعن او يكذب نفسه فيجد فان لا عن لا عنت والا
 حتى تلاعن او تصدقه وان لم يصلح للشها ذو حد لوهي من
 اهلها وان صلح لها وهي لا تصلح او لا يجد فاذنها فلا حد عليه
 ولا لعان وصورته ما نطق به النصف فان التعاقرون القاضى
 بينهما ونفي نسب ولدا ان قدزها به والحقة بامه فان كذب
 نفسه حد فله ان يبر وجهها كذا ان قدز فغيره فحد فحد
 لا لعان بقذف الاحوس لا بنفى الحمل وان ولدت لاقل
 المدة وتلاعنا بر زنت وهذا الحمل منه ولا بنفى القاضى الحمل نفي
 الولد عند الزينة او شراء له الولادة صح وبعده لا ولا عن

فيها نفى اول التوبين واقرارا في حدود ان عكس لا عن صحيح
 نسبها فيها اجمع شرط اللعان فيها ثم طلقها باثباتها وثلثا سقط
 ولم يجب الحد كذا التزويج بعد ذلك ولو طلقها رجعا لا بسقط
باب الغائب بغير هومن لا يقدر على الجماع او يصل الى الثيب
 لا الابكار او لا يصل الى واحدة بعينها وحدث زوجه محبوسا
 فرق في الحال ان طلبت او عتبت او حضا فان اقرانه لم يصل
 اجل سنة فمته سوى مدة مرضه ومرضها ان لم تكن رقت
 فان وطئ واثبت بالبشرى ان طلت ولها كل المهران
 خلاها وتجب العدة وان اختلفا وكانت ثيبا او بكر فطلعت
 الزنا فقتل ثيب حلف فان حلف بطل حلفها كالزنا
 عند العقد او بعده وان نكل او قلن بكر اجل فان اختلفا فحكم
 كالاول لكنها خبرت مهنها حيث اجل ثمة ولا يخرج احدهما
 الا فظهر زوج الامة عتبتا فالخيار للمولى **باب العدة** ترتب
 بزم المرأة مدة معلومة بزوال ملكة نكاحها بالموث
 او الدخول لو حكما او فرائض معتبر وبوطئ بسببه النكاح فلا عدة
 بالطلاق قبل الدخول ومن حكمها منع جواز تزويج غيره ونكاح
 اخوها واربع سواها وصحة الطلاق فيها وهي في حرة تحيض للطلاق
 والفسخ ثلث حيض كوامل كذا ام ولد مات مولاه او عتقت
 وموطوءة بسببه او نكح فاسدة الموت والفرقة وبين

لم تحض لصغرها وكبر او بلغت بسن ولم تحض ثلثة اشهر ان طئت
 وللموت اربعة اشهر وعشر مطلقا وفي امة تحض حيضتان
 وفي امة لم تحض ومات عنها زوجها نصف بالهوية والحامل
 الحرة والامة وان مات عنها حبسي وضع حملها وبين حبلت
 بعد موت الحبسي عدة الموت ولا نسب فيها وفي امرأة الغائبة
 للباين بعد الاجلين وللرجعي بالموت وبين اغتقت في
 عدة رجعي كعدة حرة وفي عدة باين او موت كامة ابنة
 رأت الدم بعد عدة الا شرت بغيرها بحض كانت نصف
 بالشهر من حاضت حيضته ثم ابست معتدة طلاق وطئت
 بسببه عليها عدة اخوي وتداخلت فزاه منها واذا نكح
 انقضت بعض الثانية ومعدة وفات وطئت بها فقد بالشهر
 ونكح ما زاه من الحيض فيها وعدة الطلاق والموت تنقضي
 وان جهلت بها وابدا او ما عقيها وفي فاسد عقيب نفقة
 او غمره ترك على الوطئ قاتل نصف عدلي وكذب حلفت
 نكح معتدة من باين وطلق قبل الوطئ وجب مهر نام وعدة
 بسببه لا عدة على سببه انقضت بينا بين الدارين الا الحامل
 وذمية طلقها ذمي اذا اعتقدوا عدوها وذمية فوجبت ان سامة
 او ذمية او مسامة ثم اسلمت او صارت ذمية الا الحامل
فصل تعدد عدة البائن والموت كبيرة مسامة ولو اتمته ترك

الزينة ولبس الخمر والمعصية والخنا والطيب والدم من كل
 الا بعدد لا معقود عنق ونكاح فاسد لا تخطب معقود الا بتوليفها
 ولا يخرج معقود الطلاق من بينها ويخرج معقود الموت منها
 وبعض الليل وثبت فيه ونقذ ان في بيت وجبت فيه
 الا ان يظهر عذر لا بد من سنة بينهما في البائن وان ضاقت
 المنزل عليهما او كان فاسقا فالاولى خوجه وندب ان
 يجعل بينهما فادارة على الجبلولة بانث اومات عنها في سفرها
 وبين مصرها دون ثلثة ايام رجعت ولو ثلثة خبرت وب
 الرجوع وفي مصر نقذ فيه فخرج مجرم من لم تحض قط نقذ بالاشهر كذا
 من رأت يوما وما فاففع حتى مضت سنة واعتبار الشهر
 في العدة بالايام لا الالهة طلقها فصاحت من نفقة العدة كوا بالشهر
 جاز ولو بالحض لا خبرت بمضى عدته وعدة المحلل فخطب
 بصدفها والمدة تختم كملها مضىها لو بحض فقل ما يصدق فيه ان
 وعند شفعه وثلاثون يوما **باب ثبوته** اكثر مدة الحمل سنين
 واولها سنة اشهر فثبت سنت ولد معقود الرجعي وان ولد
 لاكثر من سنين ما لم تقرب بعض العدة وبانت في الاقل وكان
 مراجعا في الاكثر كذا بسنة ولدت لاقل منها ولولتها ما لا بد عوة
 وعرا هتفة ولدت لاقل من سنة اشهر ونسفة لا ومعقود اوت
 بالمضي ولدت لاقل من نصف سنة ونصفها لا او طهرها

او اقر الزوج به والا فثبت اذا ثبت ولادتها بحجة تامة معقود
 وفات ولدت منها او ولدت في العدة واقر الزوج
 بالولادة ومنكوحه ولدت سنة اشهر اقر الزوج او سكنت وان
 انكر ولادتها ثبت بشهادة امرأة فان نفاه فلا عين ولا قل منها
 لا يثبت وان ولدت واودعت نكاحها منذ سنة اشهر
 والزوج الاقل صدقت بلا يمين قال ان نكحها فهي طالق فولد
 لنصف سنة من نكحها لزمه نسبه ومهر ما علق طلقها بولادتها
 فشهدت امرأة بها لم يقع وان اقر باجل ثم علق بغير بلائها
 نكح امه فطلقها فشهدت ان ولدت لاقل من سنة اشهر من نكحها
 لزمه والا فلا قال لامنه ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت
 امرأة على الولادة لاقل من سنة اشهر من اقر هي ام ولده
 او لطفل موافقي فمات فقالت امه هو ابنه وانما زوجته
 برئانه وان قال وارثه انت ام ولده وجهلت فربها
 لا ترث زوج امه من عبده فجات بولد فادعاه المولى
 ثم ثبت نسبه وعنق وتصير ام ولده ولدت امه الموطوءة
 له ولدا لم يثبت نسبه حتى يدعيه **باب الحضانة** هي الام وكوبد
 الطلاق ما لم تنزوج الا ان تكون حرة او فاجرة بلا جبر ما لا
 اذا تعينت ثم امها وان علت ثم ام ابيه كذا لك ثم اخنه
 لاب وام ثم لام ثم لاب ثم خالته كذا لك ثم عمه بشرط

قوتهم فلاحق لامة وام ولد قبل غنوها الذمينة كالمسنة حتى يعقل بها
او بخلاف ان يالف الكفو تسقط حقها بنكاح غير محرم وبعود بالوقت
طلبت اجماع فلو كان النكاح او عدة الرجم لم تسخن ولو بعد عدة او بها
لابنه من غير ما تسخن وفي المبسوطة روايان قال الاب احمد
رضعته بلا اجماع او بالاقل ليس لها منه رضع الطهر في بيها ما لم تزوج لان
حبسه الى عصبة غير محرم كولي العاقرة وابن العم مع وجود محرم غير عصبة
كالخال ولا الى فاسن ما جن ولا ينجح طفل الام والجدة احق به حتى
يسقطى وقد ربيع سنين وبه يقضى وبها حتى تخض وروى حتى
شتمى وهو الاحوط لانه في مطلقه بولده الا الى وطهرها الذي تكلمها
فيه وخص بها بالام للصغيرة ثمة موسرة واسب مسرة ارادة القمة
امسك الولد مجانا ولا يمنع عن الام وهي تالي ونطالبه بالاجور
ونفقة الولد فالصحيح ان يقال لها اما ان يسكى الولد مجانا او تدفع
الى العمة **باب النفقة** هي تجب بسبب منها الزوجة فتجب الزوج
ولو صغير او فقير الزوجة مسلمة او كافرة كبيرة او صغيرة توطا نفقة
او لا بقدر حالها في الموسر بن نفقة البس والمعسر بن نفقة العسار
والمختلفين بين الحالين ولو هي في بيت ابيها او مرضت في بيت
الزوج لان ثمة خرجت من بيته بلا حق ومجوسه بدلين ورضعته
لم تزوج ومعضونه وحاجة بدونه ولو به نفقة الحضر لا غير والحاد
الواحد لو موسر لا يقدون بينها عجز عنها ولا بعدم اليافه فاما حقها

ولو موسر او توفرا الاستدانة فرض نفقة العسار فاسمتم
نفقة باره ان طلبت وتسقط ما مضى الا اذا فرضت
او رضيا بشئ وبموت احدهما او طلاقها تسقط المفوضة الا
اذا استدانت بامر القاضي ولا تسترد المعجزة ببيع الفين
المأذون بالنكاح في نفقة زوجية مرة بعد اخرى وتسقط بموته وتله
وفي دين غير مرة نفقة الامة المنكوحه انما يجب بالتوبة ولو خذها
المولى بعد ما تسقط كذا المدبرة وام الولد بخلاف المكاتبه
ويجب السكنى في بيت خال عن اهل الزوجين الا ان يخار
اولاهما النظر والكلام معها متى عا والادخول عليها بلا اذنه
والصحيح ان لا يمنع من خوجها الى الوالدين ودخولها عليها كل
جمعة ودخول محرم غيرهما كل سنة نفرض لزوجة الغائب وطفله
والابويه في مال له من جنس مخفم ان اقر من عنده المال وبأثر
والولاد او علم القاضي ذلك ويكلفها على انه لم يعطها النفقة و
يكلفها لا باقاة بنية على النكاح ولا ان لم تبرك مالا فاقامتها
لفرضها عليه وتامر بالاستدانة ولا يقضى به وقال زفر بن يحيى
لا به وبهذا يعمل لعدة الطلاق والتفريق لا بعصبة او لعدم الكفاة
النفقة والسكنى لا الموت والمعضنة وتسقط بارتداد معتدة
الثلاث لا يملكها ابنة ومنها النسب فتجب على الاب خاصة
كنفقة ابويه وزوجته ولو فقير الولد الفقير صغير او كبير عاجزا

عن الكسب وعلى المورسب رالفط لا صوله الفقراء وان مرد
على الكسب بالسوية بين الذكور والامهات ويعتبر فيه القرب والجرارة
لا الارث ففى من له بنت وابن ابن على البنت وفى ولد
بنت وان على ولدا وكل ذى رحم محرم صغير او انشى بالغة او
او ذكر عاجز فقرا بقدر الارث ويجوز عليه نفقة من له اخوات
متفرقات عليهن اخا ساكنا رته ويعتبر فيه اهلية الارث لا حقيقة
نفقة من له خال وابن عم على الخال لا نفقة مع الاختلاف
وبنا الا للزوجة والاصول والفروع الذين يبيع الاربع
ابنه لا عفا ر نفقة لا الدين له عليه غيره ولا يبيع الام ماله لها ضمن
مودة الابن لو انفقا على ابويه بلا امر فاض لا الابوان لو انفقا
ماله قضى نفقة غيره الزوجة ومضت مدة سقطت الا اذا استندت
بأذن القاضي ومنها الملك فنجب على المولى لماله فان الى
كسب ان قدر وانفق والا او يبيع لورثتها وفى المدبر وام الولد
اجبر على الانفاق والكاكسب على المال بكسب رجل لا ينفق على
عبده ان قدر على الكسب ليس له اكل مال مولاه بلا رضاه والا
جاز كذا ان منع عنه غضب عبدا نفقة عليه الى ان رد فان طلب
من القاضي الامر بالنفقة او البيع لا يجبه الا ان يخاف على
العبد فيبيعه القاضي ويمسك ثمنه او يبيع عبدا فطلب
المودع من القاضي الامر بالنفقة فالقاضي بوجهه فينفق عليه منه او

او يبيعه ويحفظ ثمنه لمولاه **كتاب العنان** الامن اثبات
القوة الشرعية بازالة الملك مطلقا ويصح من مكلف في
ملكه وكوبا لاضافة اليه بغير حجة بلانية كانت او غير
او حر او حرك او اعفقتك او ما انت الا هو او هذا لى
او بامولى او بعتن الا اذا سماه به ثم اذا نادى بالعينة او كس
عقن كذا راكس او نحوه مما يعبر به عن البدن بقوله
لعبده وهبت لك نفسك او بعت منك نفسك عقن
وان لم يقبل ولم يولد لوزاد بكذا لم يعقن مالم يقبل ويجزئ ان
نوى كلاما الى عليك او لارق او لاسيل ووجب
من ملكي وخليت سيك ولا منه قد اطلقك لا بطلقك
وانت طالق وبكنايات الطلاق وان نوى كذا باي
وبابن وبابنة وبابن وبابنة وبابن وبابنة وبابن وبابنة
سلطان الى عليك وانت مثل الحر بخلاف هذا ابني لك
او الا صغرنا بت النسب اما غيرنا به في مولده فعقن وثمنه
جليا او مولدا كذا هذا الى ادمى لا هذا الى الا اذا قال النسب
اولاب اولام كذا هذا جدى الا اذا قال ابولى من ملك
ذا رحم محرم وكو صبا او مجنونا او اعقن لوجه احدنا الى الشيطان
او للصنم او كروما او سكران او اضا غنقه الى شرط ووجد
عقن عليه كعبه لى خرج ان مسما والحمل يعقن بعقن امه او ولد

بعد عتقها لاقبل من سنة اشهر بلا عتق الولد يتبع الاب في
 النسب والام في الملك والرون والعنق وفروعه وغيرهما
 في الدين فولد الامنة من زوجها ملك لسيدها ولو من سيدها
 فحو ولد المذور ورجو بالقيمة **باب عتق البعض** اعنق بعض عبده
 لم يعنق كله خلافا لما وسعي في الباقي فصار كالمكاتب بلاردا الى ان
 لو عجز اعنق حصته فاشترى بكمه الاعنان او الاستسعاء والولاء لهما
 او نصفه لموسر ويرجع به على العبد والولاء له شهيد كل يعنق بنفسه
 الاخر سعي لهما والولاء لهما علق احدهما عتقه بفعل غدا والاخر بعد
 فمضى وجعل شرطه عتق نصفه وسعي في نصفه لهما ولا عتق في عتق
 ملكا ولد احدهما او اشترى نصف ابنه من مولاه او علق عتقه
 بشرا نصفه ثم اشتراه هو واخر عتق حصته ولم يعنق علمه
 حاله او لا كما لو رناه والاخر عتقه او اسنعي وان اشترى
 نصفه ثم الاب موسر باقية ضمنه او اسنعي وان اشترى الاب
 موسر من مالك كله لم يعنق له وبره احد الشركاء واعتقه
 واما موسر ان ضمن الكت مدبره فقط والمدبر عتقه ثلثه مدبر
 لا لاصمته قال هي ام ولد شرعية وانكر نكحها بوما وتوقف بوما
 لا قيمة لام ولد فلا يعنق غني اعتقه له عبد قال لاشين عنده
 احد كما خرج واحد ودخل اخر فاعاد ومات بماله عتق ثلثه ارباع
 اثبت ونصف كل من الاخرين وعند محمد ربع من دخل وغيره

كما قالوا لونه المرض قسم الثلث على هذا ولو طلق كذلك قبل
 وطى ربع مهر من فوجت وثلاثة اثمان من ثمن وتمن من
 دخلت الوطى والموت بيان في طلاق مبهم كبيع وموت
 وتبهر واستبلا ووهبه وصدقة مسنين في عتق مبهم وطى
 فيه وباول ولد تملكه لوانا فانته حره ان ولدت ابنا
 وبنتا ولم يدبر الاول عتق نصف الام والبنت والابن
 عبد شهيد يعنق احد مملوكيه لعن الا ان يكون له وصية او طلاق
 مبهم **باب الحلف لعن** قال ان دخلت فكل مملوك لي يومئذ عتق
 من له وقت الدخول مطلقا وبلا يومئذ من له يوم حلفه فقط
 كذا كل مملوك لي او كل ما ملكه حر بعد غدا وبعد موالي بني اول
 من ملكه فحلف فقط لكن بموته عتق من ثلثه المملوك لاشيأول
 الحمل فلا يعنق حمل جارية من قال كل مملوك لي ذكر فهو حر
 ولا المكاتب **باب الفسخ على جعل** اعنق على مال او به فضل عتق
 والمال دين عليه يكفل به بخلاف بدل الكفاية المعلن عتقه
 بالاداء فاذون لا مكاتب فجاز بيعه ولا يكون احق بمكاسبه
 ولا يبرى الى المولود قبل الاداء وعنق باءا كله ولو بخلية
 وبعضه لا وگوا خبر على القبول فان كان حاكبه قبل القبول
 رجع به المولى عليه ولو بعده لا وعنق في حاله فان علق بان
 تصد ادائه بالمجس وبذا قال انت حر بعد موالي بانك

ان قبل بعده واعطفه الوارث عنق به والا فلا حرة على حدة
 سنة قبل عنق ولزمته فان مات هو او مولاه قبلها نجب
 فبينة كبيع عبد منه بعين فبينة قال اعطفها بالف على
 على ان تزوجها ان فعل وانث عنقت ولا شيء عليه ولو ضم عني
 قسم على فبينة ومهر مثلها فحصة الفينة عليه وحصة المهر سقط فلزوجت
 مهرها حصة مهر المثل منه في صورتي الضم وتركه **باب التبرير** بغير
 العنق بالموت وهو ما مطلق كما اذا مات فانت حواء انت
 حو يوم الموت او عن وبر مني او انت مدبر او دبرك
 او انت من الى مائة سنة وعقب مائة قبلها فلا برهن والبرهن
 من الملك الا بالاعان او الكتابة ويستخدم وبسببها والانه
 لو طار ونكح والمولى احق بكسبه وارثه ومهر المذبذبة وبموت
 بعين من الثلث ويسعى في ثبته ان لم تبرك غيره وله وارث
 ولم يحركه وكله لو مد بونا واما مقيد كان من في سفوى او مرضى
 هذا اومات فلان اومات الى سنة او نحوها مما يقع غالباً
 فيج ويوهب وبرهن وبعين من الثلث ان وجد الشرط
 صحيح قال انت حو قبل مولى بشهر فانت بعد شهر عنق من كماله
 ولو مات قبله لم يعين ولو قال بشهر فانت بعده لم يعين بالموت
 بل بعينه الوصى او الوارث او القاضي فبينة المطلق نصف فبينة
 لو فاق المقيد يقوم قنا **باب الاستيلاء** انه ولدت من مولاه

بازاره ولو حاطا او زوجها فاشترى اما لم تملك وحكمها كالمكره
 لكنها تعين بموت من الكل ولم تسع لذبته فان ولدت اخو
 ثبت بلا دعوة وانفق بنفبه ام ولد الذمي اذا اسلمت عرض
 عليه فان اسلم والا تسع في فبينة وعققت بعد ادعى ولداً منه
 شتر كنه ثبت نسبه منه وهي ام ولده وضمن نصف فبينة و
 عقوا لا فبينة ولداً وان ادعى به معانفها وهي ام ولدها على
 كل نصف عقولها برث من كل ارث ابن وورثا منه ارث
 اب ادعى ولداً منه مكانه وصدة فبينة فبينة نسبه لا اذا ملكه
 وفبينة لا الامية وان لم يصدقه فلا ثبت نسبه لا اذا ملكه
 بوما وطى جارية احرانه او والده او جده فولدت وادعاه
 لا ثبت النسب يد راعته الحذفان قال اهلها الى المولى لا ثبت
 النسب الا ان يصدقه فيه وفي ان الولد منه ولو في احد هما
 لا وان كذب المولى ثم ملكها بوما ثبت النسب **كتاب الكفارة**
 هي جميع حبة الرقبة مالا مع حبة البدحالا اذا كانت فبينة ولو
 صبغها بفضل مال حال او من اجل ومنجم او قال جعلت عليك الف
 بؤديه بخوما او لها كذا واخوها كذا فان ارثته فانت حو وان
 عجزت فنحن وقبل صح وعمن ان ادعى كنه وان لم يقبل زواجه
 فانت حو فخرج من بدو لا ملكه وعمن مجانا ان اعنق مولاه
 وعزم ان وطى مكانه او جنى عليها او على ولدها او مالها اذا

اذا كانت على قبضة او على كف يمين بالقبض او على يمين ليرة
 مولاة وصبي او المسلم على خمر او خمر برسد وعشق فبها ثم يسعي
 في قبضة نفسه لا ينقص منه ويزاد عليه ولو على يمينه ونحو ما بطل و
 وصحت على حيوان ذكر حبسه فقط وبنودي الوسط او قبضته
 ومن كافر كان عبد الله بن محمد بن مغيرة واتي اسلم للمولى فبها
 وعشق بقبض الخمر وعلى خدمته شهر له او غيره او خمر او بنا دار
 اذ ابلين قدر الممول والاجر بما يرفع النزاع والى على ان يودها
 الى غريمه والى وصيف والى وخذ منه سنة وخذ منه
 ابد الا لا تقصد بشرط الا ان يكون في صلب **العقد** في تصرفات
 المكاتب صح سبعة وشراؤه ولو بالمحاباة وسفوه وان شرط تركه
 ونزوح امته لا عبده وكنانة رقبته والولا له ان ادى عبده
 والا فمولاة فان اوجبا معا فولاها للمولى وان عجز الاول
 ورد الى الرق ولم يود الثاني بدله نفى مكاتبه لا الزوج بلا اذنه
 ولا التمسى ولو به كذا الماذون والمدبر ولا الهبة ولو بوض
 ولا الصدق الابسية والكفيل والا فراضا فان عبده وبيع نفسه
 منه الاب والوصى في رقبته الصغرة المكاتب ولا يملك شيئا
 منها مضارب وشريك ويكاتب عليه بالشر من غيرها و
 ولا ولا غيره مما كالاخ والعلم حتى جاز له بيعهم كنه اذا ادى البذل
 عشقوا ولا سعيه عليهم شترى ام ولده لو معه لم يخر سعيها ولا يخر

زوج امته من عبده ككاتبها فولدت دخل في كنفها وكسبها
 مكاتب او ماذون نكح بالاذن حرة بغيرها فولدت فاستحققت
 فولدتا عبدا وعلى امته اشترى اما فاسد فردت او صحيحا فاستحققت
 ضمن عشقها حالا كالاذن بالنجارة نكحها بلا اذن فاستحققت
 ضمن بعد عشقه المولى بدبره فان عجز نفى بدبره ولا يسعي في ثمنه
 او ثمنى البذل بموته معسر او بسنولته ومضت عليها اذ عجزت
 وكانت ام ولد وكان بام ام ولده وعشقت بموته محبانا وبدر
 وسعي في ثمنى قبضته او كل البذل بموته معسر او بصلح مع مكاتبه
 من الغنم من اجل على الف حال مات حريص كان بام عبده على
 ضعف قبضته باجل ورورثة ادى ثمنى البذل حالا وباقية محبلا
 او اسرون ولو على نصفها ادى ثمنها حالا او اسرون حرة
 كان بام عن عبده بالف وادى الحرق ولا يرجع وان قبل العبد
 فمكاتب كونه حاضره وغائب وقبل الحاضره فاي ادى ثمن
 جبره وعفا ولم يرجع على الاخر وقبل الغائب لغوفان حرة سقط
 حصته وان حرة الحاضره ادمت وادى الغائب حصته
 حالا والا رد فاكوتت امته وطفلان لها وقبضت فاي ادى
 لم يرجع وعشقا **باب كناية عبده المنة** احد شر كنى عبدا اذن
 لاخر بكنية حصته بالف وقبضه ففعل وقبضه بغيره فهو له
 ان عجز ولو كله عشق نصيبه ومكاتبه لرجلين جابت بولد فادى

احد هاتين طلي الاخر فادعاه فحوت فهي ام ولد الاول وضمن نصف
 قيمتها ونصف عقرها وشريكه عقرها وقيمة الولد وهو ابنه واتي
 دفع اليها العقر صح وان وبرا الثاني ولم يطل بها فحوت بطل
 التدبير وهي ام ولد الاول والولد له وضمن شريكه نصف
 عقرها ونصف قيمتها فان حو احد هاتين فحوت ضمن نصف
 قيمتها لشريكه ورجع به عليه عبد لرجلين وبره احد هاتين فحوت الاخر
 غنا او ملك اعنق المديرا واستسعى فيها وضمن شريكه في الاول
 فقط **باب المولد والعجز** مكاتب عجز عن نجم لوله سبيل لم ينجزه الحام
 الى ثلثة ايام والا بجزه وضحا يطلب مولاه او مولاه برضا وعا
 رقه وفي ما يده لمولاه وان مات عن وفاء لم تفسخ وقضى به له
 منه وحكم بموته حوالا لارث منه وعنق بنيه ولدا في كتابته
 او شراهم او كونب هو وابنه صغيرا او كبيرا بجزه وان لم ينك
 وفاء فمن ولد في كتابته سعي في نجومه وبادائه حكم بعنق ابيه قبل
 موته وبعتة ترك ولدا شراها فيها ادى البديل حالا او رد بغير
 ترك ولدا من حرة ودنيا بقي البديل فحوت الولد وقضى به
 على عاقلة انه لم يكن نجيحة الابيه وان اختصم قوم امه وابيه في
 ولاته قضى به لقوم امه فهو نجيحة طاب لمولاه صدقة ادا
 اليه فحوت حتى جنازة او جنايات خطأ كان عليه حالا الاقل من
 قيمته ومن الارش وان تكررت قبل القضاء لزمته قيمته

اقر بجنازة خطأ لزمته في كسبه حتى عبد فكانت مولاه جارية
 او مكاتب فلم يقض فحوت دفع اوفدى وان قضى به عليه كتابا
 فحوت بيع فيه لا تفسخ بموت مولاه وبودى البديل له ورثة
 على نجومه فان اعنقه بعضهم لا يعنق وان اعنقه عنق مجانا
 نخنة امه طلقها فماتت فكلها لا يجل له حتى تنكح غيره **كتاب المولا**
 هو قرابة حكمية حاصلة من العنق والمولاة الاول المعنق
 غير حربي وكونب بيرا او كتابته او ابلا او ملك قريب
 وان شرا طعمه اعنق امه زوجها فن الغيرة فولدت لافل
 من نصف حول فله وللا الولد بلا نقل عنه كذا الولد ولدت
 ولدين احد هما لافل منه وبنيه اقل من الاقل ولولا اكثر
 فولاد لمولاه فان اعنق الاب حو ولا ابنه الى قومه
 عجز له مولى مولاة تكبح معتقة فولدت فولاد لمولاه الام اذا
 كانت حرة الاصل بمنع عدم الرق في اصلها فلا ولا على
 ولدا والاب اذا كان كذلك فلو عربا لا ولا عليه
 مطلقا ولو عجا لا ولا عليه لقوم الاب وراث معنق الام
 وعصبته خلا فالاب يوسف المعنق عصبته اخوت النسبية
 وقدمت على ذى الرحم فان مات السيد ثم المعنق فاشته
 لا قرب عصبته سببه وثبت به العقل وللا بة الكساح
 ادعيا ولا ميت وبرهن كل انه اعنقه بقضى بالولا والميراث

لهالا ولا لالت، الا ما اعتقن كافي الحديث الثاني اذا ولى
 هو مكلف مجهول النسب غير عربي او حبسي عاقل باذن او وصيه
 او العبد باذن سيده آخر على ان يرثه ويعقل عنه اسلم
 في يده او لاصح وعقله عليه وارثه له في الاولين ولا في الاخير
 ولو شرط من الجانبين شيوا رثان بخلاف ولا العاقبة وقر
 عن ذي الرحم للاسفل النقل عنه الى غيره ما لم يعقل عنه او عن ولد
 ولا على التبرأ عنه بحضرة منه المقتن لا يوا الى احد او التبرأة فلو
 مجهول النسب تبعها ولد ما كذا الوارث به او انشاء وهو
كتاب اليمين اليمين تقوية الجهر بذكر اسم الله والتعظيم والمعتبر
 ثلثة النفوس وهي حلفه على كاذب يعلم كذبه كوا الله ما
 كذا عالما بفعله وماله على دين عالما بخلافه ووا الله انه زبد عالما
 بانه غيره وياثم بها واللغو وهي حلفه كاذبا بظنه صادقا ورجي
 عفووه والمنقذة وهي حلفه على اب وكفر فيه فقط ان حث
 ولو كرها او ناسبا في اليمين او الحنث والقسم بالله وبهم
 اخ من اسمائه تعالى كالرحمن والرحيم والحن او بصفة بخلف
 بها من صفاته كقوة الله وجلاله وعظمته وقدرته لا بغير الله
 تعالى كالبنى والقوان والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها عرفا
 كرحمته وعلمه ورضاه وعصبه وسخطه وعذابه واما قوله لعمر الله
 واسم الله وعهد الله وميثاقه واقسم واحلف واشهد ونعم

وان لم يعقل بالله وعلى نذر او يمين او عهد وان لم يصف
 الى الله وان فعل كذا فهو كافر ولم يكفر ان علم انه يمين
 وكفر ان اعتقد انه كفر وسو كند في خورم بخداي فقسم لاحقا
 وحن الله وحنه وسو كند خورم بخداي او بطلاق زن
 وان فعله وعليه عصبه او لعنه او فاما زان او سارق او
 او شارب حمرا او اكل ربوا او حو فله الواو والباء والنا
 ونقسم كاهلا افعله وكفارة اعناق رقبة او اطعم عشرة
 مساكين كما هي في الطهارة او كسوهم كل ثوب بستر عانة بدنه
 فلم يخبر السراويل وهو الصحيح فان عجز عنها وقت الاداء صام
 ثلثة ايام ولا ولم يكفر قبل حنث حلف على معصية كعدم الكلام
 مع ابيه حنث وكفارة كفارة في حلف كافر وان حنث سدا
 من حرم ملكه لا يحرم وان اسبناحه كفو كل حلق على حرم على
 والشهاب والفنوى على ميثاقه او اذ بلايته كذا احلال
 بروى حرام المندور اذا كان له اصل في الفروض لازم
 ان ذكر كالصوم والصلوة والصدقة والاعتكاف مالا
 فلا كعبادة المريض وشيخ الجذرة ودخول المسجد وبنا القنطرة
 والرباط والسفانية ونحو ما نذر مطلقا او معلقا بشئ يريده
 نحو ان قدم غايبي فوجدوني او بالا يريده كان زينت
 وفي او كفو به يعني نذر بعين رقبة ملكها وفي بها والا اثم ولا

ولا يجزئ الفاضل نذر الفقراء مكنه جازا للصرف الى فقراء غيره
 نذر تصدق عشرة دراهم خيرا فصدق بغير الخبز او ثمنه جاز
 قال ان ربيت من مرضى هذا ذبحت شاة لم يلزم الا ان يقول
 فله على ان اذبحها نذر بصوم شهر بعينه لزمه مشا بعا لکن اذا فطر
 يوما فضاها ولا يلزمه الاستقبال نذر تصدق الف درهم من
 ماله وهو لا يملك الا مائة لزمه فقط نذر ان تصدق بهذه
 المائة يوم كذا على فلان فصدق بمائة اخرى قبل ذلك اليوم
 على فقير آخر جاز قال على نذر فسكت ولانته له لزمه كفارة بيمين
 وصل بحلفه ان شاء الله بطل **باب حلف النفل** حلف لا يدخل
 بيتا يحث بدخول صفته هو الصحيح لا الكعبة او مسجد او بيعة او كنيسة
 او دهلين او طلة باب دار وفي دار لم يحث بدخولها
 حث به وفي هذا الدار يحث وان صارت صحراء او بنيت بعد
 انهدامها اخرى كذا الوقوف على سطحها وقيل لا كما لو جعلت
 مسجدا او حماما او بيتا او بيتا او دخلها بعد هدم الحمام
 وكذا البيت اذا دخله منهدما صحراء او بعد ما بنى بيتا آخر
 او هذه الدار فوقف في باب دار لو اقلن كان خارجا
 او لا بكنها وهو ساكنها او لا يلبس هو لابس او لا يركبها
 وهو راكبها فاخذ في النقطة ونزع ونزل بملك او لا بدخلها
 فصدق فيها الا بخروج وجه ثم دخوله وفي لا بكن هذا الدار البيت

او الحلقة لا بد من خروجه باهله وجميع من معه بخلاف المصروف
 وحث في لا يخرج ان حمل واخرج باهله وبدونه لا وگوراضيا
 ومثله لا يدخل اشياء وحكاما ولا في لا يخرج الا الى جازة ان خرج
 اليها ثم الى اخرى وحث في لا يخرج الى مكة فخرج لها ورجع
 لا في لا يات بها حتى يدخلها وذا ما به كخوجه وحث في لا ياتن مكة
 في اخوجه وذا في لا ياتنه غذا ان استطاع ان لم ياتنه بلامع
 كمرض وسطان ودين نية الحفظة حلف لا يدخل دار
 فلان براد به نية السكنى او لا يصنع قدمه في دار فلان حث
 بدخولها مطلقا وشرط للبر في لا يخرج الا باذن كل خروج اذن
 لا الا اذن وحث في ان خرجت مثلا لم يرد الخروج
 فعلها فورا وذا في ان تغذيت بعد نعال تغذ مع تغذيه معه وان
 ضم اليوم كفي مطلق التغذي تركب الماذون لبس لولاه
 في حق اليمين الا اذا لم تستغون دينة ونواه براد بالاكل
 من الشجر ثمرة وبهذا البر فصفه وبهذا الدقيق ما يجذ منه وبالشواء
 اللحم والطبخ طبخ اللحم وبالرأس راس كبش من النبز وبيع في
 مصره وبالشحم شحم البطن وبالجذع ما عدا ده بده وبالفكة كته التفاح
 والمشتل لا الغنم الرمان والرطب والقفا والخيار
 وبالشرب من نهر الكرع لا يمين مائة لا يحث في لا ياكل
 من هذا البر باكل رطبه او من هذا الرطب او اللبن بكلمه

ثم اذا وشرب او سبرا باكل رطب ولحما باكل سمك ولحما اشجا
 باكل البية وني لا يشترى رطبا باشترا كبسة بسره رطب
 وحنت في لا باكل رطبا او بسرا او ولا بسرا باكل مذنبه ولحما باكل
 كبه او كرش او لحم خنزير او انك الا دام ما يصطبع به كاخل
 والملح والزيت لا اللحم والبيض والحبان والغداء الا كل من
 الفجر الى الظهر والفت منه الى نصف الليل والسحر منه الى الفجر
 قال ان اكلت او شربت او لبست ونوى معينا لم يصديق
 اصلا ولو ضم طعاما او شرابا او ثوبا بدين المكان البر شربة صحت
 الحلف ففي لا شرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ما فيه او كان
 او اطلع ولا ما فيه لم يحنت وان كان وصت حنت
 وني لصعدن السماء او ليقبلن هذا الحجر ذهابا حنت للحال كذا
 ليقبلن فلانا عالما بموته شرب على انسان سيفا وحلف ليقبلنه
 فهو على حقيقته ولو شرب عصي وحلف ليقبلنه فعلى ابلاته تخلف
 الوالى ليعلمه كل داعي مقيد بحال ولا بية والضرب والكسوة
 والكلام والدخول عليه بالجمرة لا الغسل القريب با دون
 الشرب في يقضين دية الى قريب فالشرب بعيد شربا وحلف
 وعصها كضرها قال ان لبست من عراك هدي فاشترى
 قطنا فزلته ونسج ولبس فهو هدي عقدا لو لم يرصع وخاتم ذهب
 حتى لا خانم فضة حلف لا يجلس على الارض مخيل بساط او حصيرة

اولاً بنام على هذا الفراش فنام على فراش فوقه او لا يجلس
 هذا السرير فجلس على سريره فوقه لم يحنت ولو حال بينه وبينها
 لباسه او جعل على الفراش فراش والسرير بساط او حصيرة حنت
 لا يفعله يقع على الابد ويفعله مرة يعلى المشى الى بيت الله تعالى
 او الكعبة بحج او عمره ماشيا ودم ان ركب لا شى يعلى
 الخروج او الذهاب الى بيت الله والمشى الى الحرم المسجد
 الحرام او الصفا والمروة قال ان لم اجمع العام فانت
 فشهد بخبره بكوفة لم يعنى وني لا بصوم حنت بصوم سابعة
 ولو ضم يوما او صوما لا حتى يتم يوما وني لا يصلي بركعة لا بما دونها
 ولو ضم صلوة فشفع لا اقل من ثمان ولدت فانت كذا بولد
 سبت وني ان ولدت فهو عتق المحي ان ولدت سبت
 ثم حيا وني ليقضين دية اليوم فقضاه زبونا او بخرجه او ستخفه
 او باعه شيئا وقبضه بر ولو كان سنة او رصاها او دية
 له لا وني لا يقض دية درهما دون درهم لا يحنت حتى يقض
 كلمة متفرقا غير ضروري ولا في ان كان الى الامانة فكذا ولم يملك
 الا حنين ولا في لا يشتم رجلا ان شتم دراهما بسمين او بفسخ
 على الورق **باب حلف القول** حنت لا يكلمه ان كلمة ناجيا
 فاقبضه وني الا باذنه ان اذن ولم يعلم فكلمه وني لا يكلم صاحب
 هذا الثوب فباعه فكلمه وني لا يكلم هذا الشاب فكلمه شيخا وني

وفي هذا هو ان بعته او اشتريته ان عقد بالبخار وبالفساد
 والموقوف لا باطل وفي ان لم البع فكذا فاعقن او در بفعله
 وفعل بكلمة في حلف النكاح والطلاق والخلع والكتابة والصلح
 عن دم عمد والهمة والصدقة والقرض والاستفراض والايديع
 والاستبداع والامارة واستغارة والذبح وضرب
 العبد وقضاء الدين وقبضه والبناء والنجاة والكسوة والحمل
 وبفعله فقط في حلف البيع والشراء والامارة والاستنجار و
 والصلح عن مال المحضومة والقسمه وضرب الولد وكنت
 في لا بكم فقرأ القرآن او سجد او هلك او كبر في صلوة او خارجا
 يوم اكلم على المملوكين وضح نية النهار وليد اكلمه على البيل خاصه
 الا ان للغة كحني فقي لا اكلمه الا ان يقدم زيدا وحتى حث
 ان كلمه قبل قدومه لا بكم عبده او لا يلبس ثوبه او لا يخل
 داره او لا يأكل طعامه او لا يركب دابته ان اشار ذرا
 اضافته كالتجديد وفي الصديق والزوجه بحث في المشا إليه
 بعد الزوال وفي غيره لاجين ورومان بلانية نصف سنة
 نكرا وعرف وبها مانوي ودهرلم يدرو الدهر لا بد ايام
 منكورة ثلثة واما بكم كثره والايام والشهور عشرة قال اول
 عبد اشتريته فاشترى عبد اعقن ولو عبد بن ثم اخ فلان
 ضم وحده عتق الثالث وفي اخ عبد ان مات بعد عشر عبيد

لا بعقن وان شري اخ ثم مات عتق يوم شري من الكل
 وبكل عبد بشر في بكذا فهو عتق اول ثلثة بشروه متوفين
 والكل ان بشروه معا صح شرا ابيه للكفارة لا من حلف نفسه
 ومثولة بنجاح عتق عتقها عن كفارة بشرها وبان بشر
 انه هي حرة بعقن من شرا ما هي ملكه حين لا من شرا ما
 فشرا ما وبكل مملوك لي حرات اولاده ويدرود
 وعبيده لا يحاسبوه الا بينهم وبهذا هو وهذا العبيد الثلثة
 ثالثهم وخبر في الاولين كالطلاق والازرار ولا يملن بفعل
 يقبل بناية الغير كبيع وشراء وامارة وخياطة وصباغة وبناء
 اتقضى احره بخصه به فلم يثبت في ان بعث ككث ان ثوبا
 بلا احر ملكه اولاد ان فعلن بعين او فعل لا يقبها كاكل وشرب
 ودخول وضرب الولد اتقضى ملكه فثبت في ان بعث ثوبا
 لك ان باعه بلا احره قالت نكحت على فقال كل امرأة لي
 فكذا اطلقت وضح نية غيره ما ينة **كتاب الحدود** الحد عقوبة
 مقدرة بنجب حلاله تعالى والزنا وطى مكلف في قبل مشناه
 خال عن الكلب وشبهه عن طوى وثبت بشهادة اربعة في مجبر
 بالزنا لا الوطى والجماع فيب اثم الام عنه ما هو وكيف هو
 واين زنى ومنى زنى ومن زنى فان بينوه وقالوا لانيه وطى
 في فرجها كالبيل في المحكمة وعدلوسه وعلنا حكم به وبازرار القاتل

البالغ اربعاً في اربعة مجالس رده كل مرة الا اربعة ثم سأل
 كما عرفنا بنيت نذوب نفعه رجوعه بملكك لست اذنبك
 او طنت بشبهه فان رجوع قبل حده اذني وسطه حتى الاحد
 وهو المحض اي الحو المكلف المسلم الوطئ بخلاف صحيح وهما
 بصفة الاحصان رجوعه في قضاء حتى يموت بيده به شهوده
 فان ابوا او غابوا او ما توفى ثم الامام ثم برمي الن س في المفز
 بيد الامام ثم برمي الن س في غسل وكفن وصلى عليه ولغير المحض
 ح اجلده مائة وسطا بسوط لا عقدة له ينزع ثيابه الا الارزار
 ويقف على بدنه الاراسه ووجهه ورجله فانما في كل حد بلا مة
 وعبد نصفها ولا يجده سبده بلا اذن الامام ولا ينزع ثيابه
 الا الفرد والحشو وتجد جالسه وجاز الحفل لاله ولا يجمع بين جلد
 ورجم وجلد ونفي الاسباب ورجم برص زني ولا يجده حتى
 يبرأ وحامل زنت ترحم حين وصفت وتجد بعد النفاس **باب**
وطئ الزوج بالحد اولاً شبهته دارية للحد وهي في الفعل نظير
 غير الدليل وليلاً فلم يجد من ظن الحبل في وطئ امه ابويه وامرأته
 وسبده والمرتهن المرهونة والمعدنة بثلاث وبطلان
 على مال وباعثان وهي ام ولده وفي الحبل بقبام دليلان
 للحرمة ذاتاً فلم يجد مطلقاً بوطئ امه ابويه ومعدنة الكتابات
 والبايع المبيعة والزوج الممورة قبل تسليمه له والشريك

المشتركة واذا ادعى النسب ثبت هنا لاني الاولى والبعده
 عنده في وطئ محرم كنها وحد بوطئ امه اخيه وعمته واجنيه وجدنا
 على فراسه ولو هو اعلى وذمته زني بها حولي وذمي زني بجنيه
 لا الحولي والحربية ولا من وطئ اجنيه زنت اليه وفلن
 هي عرسك وعليه مهرها ومحرما كنها وبهينة او اني في دبر
 او زني في دار الحوب او البغي ولا يزنا بغير مكلف بكلفة
 مطلقاً وفي عكسه حد هو فقط ولا يارزنا بمساجدة له وبكراه
 وبالاقرار ان انكره وفي قتل امه بالزني يجب الحد والقيمة
 والخلقة لا يجد ويقبض ويأخذ بالمال **باب شهادة الزنا**
 والرجوع عنها شهد بحد متفاد م بلا عذر لم يقبل الا اني قدف
 وبضمن الشهادة ولو اقر به بحد الا اني الشرب ونفا ومبذول
 الرجوع وغيره بمعنى شهدوا بزني وهي غائبة حد وبسنة من
 غائب لا ولو اختلف اربعة في راوي بني البنت او اقر بزني
 وجهها حد وان شهدوا كذلك او اختلفوا في طوعها او بطل
 زناه او اتفق مجتاه في وقتها واختلفوا في بلده او شهدوا
 بزنا وهي بكر او هم نسفة او شهود على شهود لم يجد احدون
 شهد الاصول بعدهم فان شهدوا عياناً او محدودين في
 قدف او ثلثة او اربعة محدود او عباد او وجد كذا بعد الحد
 حد او ارش صرح جلده بدر ودينه رجعة في بيت المال

واتي رجع من الاربعة بعد رجم حد وغرم ربع الدية وقيل جدا
 ولا شيء على خامس رجع فان رجع اخو حد وغرم ربع ضمن
 المذكي ونية المرحوم ان ظهر واعيد او كفرا كما لو قتل من ابره
 فظهر واكذالك وبنت المال ان لم ترك فرجم او شهود
 الزنا بنظرهم عند قبيلت زان انكر الاحصان فشهد عليه رجل
 واخران او ولدت زوجته منه رجم **باب حد الشرب**
 اذا شرب خمرا او قطرة واخذ برجها وان زالت البصيرة
 او سكر وزال عقله ببسب او فربه مرة او شهد به رجلان وعلم شربه
 طوعا حد صاحب ثمانين سوطا للحد ونصفها للعبد نزع ثوبه وبفوق
 جلده كافي الزنا وان اقر به او شهد عليه بعد زوال الرج او
 ثقب ثام او وجد رجها منه او رجع عن اقراره شرب الخمر او سكر
 او افسكران لا ولو ارتد لا يجرم عساه اقيم عليه بعض الحد
 فذهب فشر بثمانين شائف الحد كذا في الزنا **باب حد**
القتل هو كحد الشرب كنية وشبونا اذا قذف محصنا او محضنة
 امي مكافا سدا عفيفا عن الزنا بصر كية او زنا في الجبل است
 لا يكت اولست بابن فلان ابيه في غضب حد يطلب
 المقتوف ولو غايبا حال القذف نزع الفرو والخنو
 فقط لا يكت بابن فلان جده ونسبه اليه او الى خاله
 او عمه او ابيه ويقول له يا ابن ما السماء ويقول له يا بنطي لعزتي

ويطلب

ويطلب من يبيع الصبي في نسبه يذف الميت كما لو ولد
 وان عملا والولد وان سفل ولو جرد ما او ولد بنت قال
 بابن الزانيين وقد مات ابواه فعليه حد واحد ولا يطلب
 احد سببه واباه يذف اتمه وليس فيه ارث ورجوع
 واعتاض عنه قال بازاني فرد بلابل انت حد او لو قال لوسه
 فردت به حدت ولا لعان ويزنبت بك هدر
 اقر بولد ونفي لا عن وان عكس حد والولد ان له قال لا لولة
 بازاني حد والرجل بازانية لا لا شيء بلبس ثني ولا بابك
 ولا حد يذف من لها ولد لا اب له ولا عنت بولد
 رجل وطى في غير ملكه او بوجهه كالا منه المشتكة او ملكه المرحوم ابد
 كانه هي اخنة رضاعا او من زنت في كفو او مكانت ثنت
 عن وفاء وحد ستان قذف سدا هنا وقازف
 والطى عوه حائضا او مملوكة حومت موقنة لانه المحوسية
 او مكاتبه ومجوسى نكح اتمه فاسلم اذا اقر بالقذف يطلب البينة
 فان افام اربعة على زناؤه او اقراره به كما حد القذف
 وان عجز للحاج استاجل لاحضار شهود في المصر بوجل الى
 قيام المجلس فان عجز حد ولا يكفل يذهب فيطلبهم من تحت ولعنا
 ابعث اليهم كفى حد يجنايات اتحاد حنيتها بخلاف ما خفف
فصل التعزير ناديب دون الحد اكثر من سعة وثلثون

سوطا و اقله ثلثة و لا يفوت هنا و صحح جبر مع ضربه و وجهه
 اشده ثم للزنا ثم للشرب ثم للقذف و عزز بقذف
 مملوك او كافر زنا و مسلم يافق الا ان يكون معلوم
 الفسق قال الفارادانية لدفع التقرب لا يسمع بخلاف ما اذا قال
 يا زاني فارادانية و بيا كافرا لا جنيت باسارق يا فاجر
 لا تخش يا خابن يا لوطي يا زنديق يا لص يا ديوث يا فر
 طبان يا ثار رب الخمر يا اكل الربوا يا ابن الفجوة يا ابن الفاجرة
 انك ما وى اللصوص انت ما وى الزواني يا مبغيب
 بالصبيان يا حرام زاده لا بيا حمار يا خنزير يا كلب يا نبيس يا فرد
 يا ابنه و ابوه لبس كذا يا مواجر يا بغا يا ضحكة يا سحرة ادعي
 سرقة و عجز من اثباتها لا يعذر بخلاف و نحو الزنا و هو
 حق العبد فيجوز فيه الابراء و العفو و الهان و الشهادة على الشبهة
 و شهادته رجل و امرأتين بغير المولى عبده و الزوج زوجته
 على تركها الزينة و غسل الجنابة و الخروج من المنزل و ترك
 الاجابة الى الفرائض لا ترك الصلوة و الاب بغير الابن
 عليه من حد او عز و فاسد هدر دمه الا احوالة عز و زوجه
كتاب السنة هي اخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة
 جيدة محزرا بكان او حافظ يقطع ان افرقة او شهيد رجلا
 و سألها الامام كيف هي و ما هي و متى هي و اين هي و كم هي

و من سرق و بينا و ان شارك جمع و اصحاب كل فرد
 نصاب قطعوا و ان اخذ بعضهم يقطع بالساج و القمار و
 و الابنوس و العود و المسك و الادمان و الورس و الغفر
 و العنبر و الفصوص الحضر و الباقوت و الزبرجد و اللؤلؤ و اللعل
 و الفبر و زنج و انار و باب من خشب لا يتافه بوجودها
 في دارنا خشب و خشب و قصب و سمك و صيد و زبرنج
 و موزة و نورة و لا بايضا سر عاكبين و لحم و فاكهة رطبة و ثم
 على شجر و بطيخ و زرع لم يحدد و لا في السنة مطرنة و آلات الهو
 و صليب من ذهب او فضة و شطرنج و زرد و باب مسجد
 و مصحف و صبي و و نحو محلين و عبد كبير و دفاتر غير الحساب
 و كلب و فهد و خيالة و خلس و نهب و بنش و مال عامه و
 و مال له فيه شر كنه و مثل حقه حاله او مؤجلا و كوزايد و ما يقطع
 فيه و لم يغير و لا بسترته من ذي رحم محرم و كوز مال غيره بخلاف
 ماله من بيت غيره و مال مرضعة مطلقا و من زوج و عرس
 و كوز من حوز حاصل و من سبته او عرسه او زوج سبته
 و من مكانه و من مضيفه و معتم و حمام زنا و سرق شيئا و لم
 يخرج من الدار او دخل بنا و ناول من هو خارج او غيب
 بينا فادخل يديه و اخذ او طر صرة خارجة من كم غيره او سرق
 جملا من قطار او حملا و قطع ان حفظ صاحبه او نام عليه و شق

او شق الحبل واخذ منه شبا او ادخل يده في صندوق غيره
 او جيب او اخراج من مفسورة دار فيها مفاصير الى صحفها او سر
 صاحب مفسورة من اخوي او الف شبا من حوز في الطريق
 ثم اخذ او حمله على حارسه فاخذه **فصل** يقطع بين السارق
 من زنده و تخم لاني و برد شد بدین ثم رجله اليسرى
 ان عاد فان عاد لا وجس حتى يتوب فان كان يده
 اليسرى او ابرها او اصبعها او رجله اليمنى مقطوعة او شلا
 او رده الى مالكة قبل الحضوره او ملكه او نقصت قيمته من النصاب
 قبل القطع او سرق فادعى ملكه او افراد عاه احدهما او لم
 يطالب المالك وان اقر السارق لم يقطع سر فادعى
 احدهما فبرهن على سرقتهما قطع الحاضر و قطع بحضوره ذي يد
 حافظة و المالك من سرق منهم لامن سرق من سارق
 و قطع عبد اقر سرقته و ما قطع به مطلقا ان بقي رد الى صاحبه
 و الا لا يضمن و ان انف و لا من سرق و ان يقطع
 و لو ببعضها شبا منها و لا فاطع بار من امر يقطع بمنه بقره
 قال انما سارق هذا الثوب بالاضافة قطع و بدونها لا
 و قطع من شق ما سرق في الدار فاخذه و هو بادي
 العشرة لامن سرق ثاة فذبح فاخرج و من جعل ما سرق
 و راهم و دنا به قطع و رت و ان حمرة فقطع فلا رد ولا ضمان

٢٥
 و ان سود و ردت سرق في ولاية سلطان ليس سلطان
 فقطع **باب قطع الطريق** من قصده معصوما على معصوم فاخذ
 قبل اخذ شئ و قتل حبس حتى يتوب و ان اخذ ما لا و
 و نصيب كل منه نصاب قطع يده و رجله من خلاف
 و ان قتل بلا اخذ قتل حد فلا يعفو و لي و ان قتل و اخذ
 قطع ثم قتل او صلب او قتل او صلب و يعجز بطنه برمح
 حتى يموت و تبرك ثلثة ايام و ما اخذ و تلف لا يضمن و قبل
 احداهم حد و او حرم و عصاهم كالسيف و ان جرح و اقطع
 و بدر جرحه و ان خرج فقط او قتل عدا و اخذ المال نصاب
 او كان منهم غير مكاف او ذور محرم من المارة او قطع بعض
 المارة على البعض و قطع الطريق لبلا او نهارا بمصر او مصرين
 سفارين فلا حد فلكولى القصاص او الارشع الاولى
 و له القود او العفو في غير ما و في الحق و نية و من اعناده
 في المصير قتل مع القطار او اذ قتل و اخذت المال
 دون الرجال لم يقتل و قتل الرجال عشر سنوة قطع **باب**
 و اخذت المال و قتل قتل و ضمن المال **كتاب الاثبة**
 الاثبة ما يبيع بكم حرم الخمر و ان قتل و هي التي من
 ما الغنم اذا على و اشته و قذوف بالزبد كذا الطائر
 و هو ما عنب طنج قذوب اقل من ثلثة و غنط نجاسة

وحم السكر وهو التي من ماز الرطب وتقع الزبيب نبا اذا
 غلت واشتدت وفقد بالزبد وحمته الخمر انوى فيكفر
 سخلها ولم ينجسها ولم يضمن شغلها ويجد شاربا ولو فطره وشاب
 غيره ما ان سكر وحل المثلث العنبي وان غلى واشتد سكر
 ونبيذ النمر والزبيب مطبوخا اذلى طبعه وان غلى واشتد
 والخلطان ونبيذ العسل والبن والبر والشعير والذرة وان
 لم يطبخ اذا شربت مالم يسكر بلا هو وطرب وحل الخمر ولو علاج
 ولا بكرة تخليها ولا انبا ذى الدباء والحنتم والمزفت والنفر
 وكره شرب وردى الخمر والامث طبه ولا يجدر به
 بلا سكر **كتاب الجنابة** القتل اما عمد وهو قتل ادى نحو سلاح
 في نفرين الاجزاء كلبنة ونار وزجاج ومحد خشب وجوطة
 كون الفاعل مكافا والمقتول معصوم الدم ابدأ بالنظر الى القاتل
 وان لا يكون بينهما شبهة ولا دولاك وحكمة الاثم و
 والقود عينا الا ان يعفو وليه او يصالح وحرمان الارث
 ولا كفارة فيه واما شبهة العمد وهو قتل قصد بغير ما ذكر وحكمة
 الاثم والكفارة تحريم رقبته مؤمنة ان قدر والا فصبام شهيد
 متابعين ودية مغلفة على العاقلة بلا قود وهو فيما دون
 النفس عمد فليس فيه شبهة واما خطأ وهو امانى القصد
 كرمية سدا ولو عبد انطنه صيدا او حيا او في القتل كرمية غرضا

فاصاب آدميا واما جرحى الخطا كن ثم انقلب على رجل
 او سقط من السطح عليه فقتله وحكمه بالاثم دون اثم القتل الكفارة
 والدية وحرمان الارث واما قتل بالسب كانه بحفر البئر
 ووضع الحجر فيه فقتله او مشبه على فاعلة الطرفين ونحوه الا
 ان يمشى عليه بعد علمه بالحفر ونحوه وحكمه الدية على العاقلة بلا
 كفارة ولا اثم القتل ولا ارث الا هنا **باب برجم القود**
اولا بوجه بجرم يقتل معصوم الدم عمدا بشرائط ذكرت فقتل
 الحيا بحر وبالعبد والمسلم بالذمى لاها بمس من بل هو مثله
 والعاقلة بالجنون والبالغ بالصبي والصحيح بالاعمى والرس
 وناقص الاطراف والرجل بالامرة والفرع باصله وان عملا
 لا مكسره ولا سيد بعبد وعبده ومكانه وعبد ولد وعبد
 بعضه له ولا فاعل عبد الرهن حتى يجتمع عاقده ومكانه
 قتل عمدا عن دفا ودارث وسبد وان اجتمعا فان لم
 يترك دارثا فغير سبده او ترك ولا دفا او افاك سبده
 لا قود يقتل مسلم سلا طنة مشركا بين الصنفين بل يكفر ويدي
 مات بفعل نفسه وزيد واسد وجنة ضمن زيد ثلث الدية
 شهيد بفا على المسلمين وجب قتله ولا شيء به كذا قتل شهيد
 سلاح على رجل مطلقا او عصي لباني مصر او زاراني فغير مقتله
 المشهور عليه عمد اربع سارقه المخرج سرقته بل لا قتل جاز اذا غلبت

لخالص له شهر عسانا راني مصر قتل من قتلته عهدا شهر فضر ب
 فانصر ففضل المضر وب بقاد وضمن قاتل محنون وصي
 ش هرن وتوعدا الدية في ماله وقاتل حمل حال عليه القيمة
 بلح ثبث عابا او بشهادة جعله مجرما وذا فراس حتى مات
 وتوعدا سنة لا بنحو ابرة وان نعد الا ان يوزن مقله ويجدر
 لاظاهرة ولا عوده او قتل او حزن او قلوب او سوط والى
 ضربه فمات كل ما هو من جنس الحديد كالصوف والنحاس
 والرمال والذهب والفضة والاكاش كالحديد لوله حدة
 يفرق رماه بمقدار حدة يقتل به فخرجه او لا فمات منه قتل
 كذا الوضوء به بعضا راسه مضرب بالحديد وقد اصابه الحديد فخرجه
 او لا او ضربه بقدر حدة او قتلته او عموه فمات منه قتل
 من له ولي واحد قتل القاتل فضا صا قتل فضا القاضى
 او امر الغير به ولا ضمان عليه اذا كان الامر ظاهرا او اذا
 قتل قال الولي امرته لم يصدون ويقتل ولي القصاص من
 يرثه وان زوجا او زوجة كذا الدية وليس بقصاص
 استيفاءه اذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا او بنو في الكبر
 قبل كبر الصغير ولا يجوز التوكيل باستيفائه بغية الموكل قتل
 عهدا رجلا لا ولي له لا امام قتله والصلح العفو يقيد بالمعنوه
 قاطع يده وقاتل قريبه وبصلح ولا يعفو للموصى الصلح فقط

والصحة كالمعنوه والقاضى كالاب يسقط قود نفسا ووزنها
 ورثته على ابيه وبموت القاتل يعفو الاولاد وصلاحهم على
 وان قتل وجب حالا وبصلح احدهم وعفوه والباقي حصته
 من الدية صالح باللف وكيل مولى عبده وحر قتل بالصلح من
 ومها به ينصف ويقتل جمع بفرده وبالعكس كمنفى به ان حضر
 ولتهم ولو لو احد قتل وسقط حق البقية كقوت القاتل
 قود بين اثنين فعفا احد هما ثم قتل الاخر ان علم ان غفوا بعض
 سقط له بقاد والا فلا لا يجب القود يقتل عبد الوفق عدا
 ولا بقاد الا باللف **باب القود** فيها دون النفس هو فيها
 يمكن فيه حفظ المماثلة فيفا رفاطع اليد عدا من المفصل وكوبه
 اكبر منها كذا الرجل والارن والاذن وعين ضربت وزال
 ضوفا وبقيت فيجعل على وجهه قطن رطب ويقابل عينه
 بمدة محاة ولو فلتت لا وكل شجة برأى فيه المماثلة لا قود
 في غظم الا السن وان تفاونا فقتل ان فلتت ونبروان
 ولا في طرفي رجل وامرأة وحر وعبد وعبدان وفي قطع يد
 من نصف الساعد وجانفة برئت ولسان وذكر الا اذا
 قطع الخشفة وطرف الذمى والمسلم سواء وخبر المجنى عليه
 ان كان يد القاطع شدا او نافضة او رأس الشاج اكبر
 القود والارش الكامل لا تقطع يدان بيدان اتراس كنبأ

عليها فقطعت وضمتا ديتها وان قطع رجل بمنى رجلين فلهما
 بمينه فان حضر احدهما وقطع فلهما الدية رجمي عند اقتضائها الى اخر
 فاما بقص الاول وعلى عاقلة الدية الثاني قطع يد رجل ثم قتله
 اخذ بهما في عدين ومختلفين برى بينهما او لا وخطاين بينهما
 وددته في خطاين لا بر بينهما كما في ضرب مائة سوط برى
 من سبعين ولم يبق ازومات من عشرة وان بقي حب
 حكومته عدل ودية عفا المقطوع عن القاطع فاما من ضمن
 دية ولو عا يحدث منه ايضا او عن الجناية فلا شيء عليه الخطا
 من الثلث والعهد من الكل كذا الشبهة فقطعت اداة يد رجل
 عند انكسارها على يده ثم مات فله مهر مثلها وعليها دية في مالها
 وعلى عاقلة لو خطا ولو على يده وما يحدث منها او على الجناية
 فاما من فله مهر مثلها لو عدا فلا شيء عليها ورفع عن العاقلة
 قدر مهر مثلها لو خطا فان سادى الدية ولا مال له سوا فلا شيء
 عليهم في الاكثر لم نجب الزيادة والزيادة في الاقل وصية لهم
 يده فاقض له فاما قتل المتقصد منه به وضمن دية النفس
 من قطع فودا فري وارث اليد من قطع يد من عليه
 نفس فحقا عنه **باب الشبهة في الفصل في القود بقتل البويرة**
 بدالا ارثا فلا يصير احداهم خضعا عن الباقي فلو برهن بغيره
 على قتل ابيه فحضر عيدا ويجب القاتل بخلاف الخطا والدين

برهن القاتل على عفو الغائب فالحاضر خصم وبسقط القود كذا
 لو قتل عبد لرجلين احدهما غائب آخره ولي فود بعفو شريهما
 فهو عفو للقصاص منهما فان صدقهما القاتل في الشراكب
 فلا شيء له ولهما ثلث الدية وان كذباهما فلا شيء للمخبرين
 والشركاء ثلثها وان صدقهما القاتل وحده فكل من ثلثها
 وان صدقهما الشراكب فقط فله ثلثها وبصرف الى
 المخبرين اختلفت في هذا القتل في زمانه او مكانه او الله
 او قال شاهد فله بعضا والاخر جهل الله فله نصف شهادته
 بقتله وقال جهل الله وجب الدية او كل من رجلين بقتل
 وقال الولي فقتله فله فلهما ولو كان مكان الاقرار شهادته
 نصف شهادته بقتله خطا وحكم بالدية فجاء المشهود بقتله حيا
 ضمن العاقلة الولي او الشهود ورجعوا عليه والعهد كالخطا
 الا في الرجوع ولو على اقراره او شهادته على شهادته غيرهما
 في الخطا ضمن الولي الدية البقرة لحالة الرمي لا الوصول
 فنجب الدية على من رمى مسلما فاراد فوصل في القصة
 عبد رمى البه فاعتقه فوصل في الجوار على محرم رمى صيدا فقتل فوصل
 لا على حلال رماه فاحرم فوصل ولا يضمن من رمى مقتضيا عليه
 برجم فرجع شاهده فوصل **كتاب الدية الف دينار**
 من الذهب عشرة آلاف من الفضة ومائة من الابل

فقط وهذه في شبه العدد اربع من ثبت مخاض و ثبت لون
وحفة وجذعة وهي المغلظة وفي الخطر احماس منها ومن ابن
مخاض وكفارتها ما ذكر في النص لا يصح الاطعام والجنين يصح
رضيع احد ابويه سلم و دية المرأة نصف و دية الرجل في
النفس ما دونها والذي فيها كالمسلم وفي النفس المارن
واللسان ان منع النطق واداء اكثر الحروف والذكر
والخشفة والعقل السمع والبصر والشم والذوق واللمعة
ان لم يثبت وشعر الراس و دية كذا كل في البدن اثان
وفي احد هما نصفها وكذا اشعار العين وفي احد هما ربعها
وفي كل اصبع يد او رجل عشرة ما و ما فيها مفاصل ففي احد ثا
ثلث و دية اصبع ونصفها لو فيها مفصلان كما في كل سن وفي كل
عضو زال نفقه بضرب و دية كبد شلت وعين عمت
وصدب انقطع **فصل** لا فود في الشجاج الا في الموضحة عدا
وقر بها خطا نصف عشر الدية وفي الهاشمية عشرة ما والمنفعة عشرة ما
ونصف عشرة ما والامنة والجائفة ثلثها وفي جائفة نفقت
ثلثا ما والحارصة والدامعة والدامية والباضعة والمتلاجمة
والسحان حكومة عدل فيقوم عبدا بلا هذا الاثر ثم مع فقد التفاد
ما بين القميتين من الدية هو الحكومة و دية يفتني وفي اصابع يد
بلا كف و بها نصف الدية ومع نصف الساعد نصف دية

والحكومة وفي كف فيها اصبع عشرة ما وان كان اصبعان
فخمسها ولا شيء في الكف وفي اصبع زائدة وعين صبي وذكره
ولنا ان لم يعلم صحة ما دل على نظره ويجوز ذكره وكلامه
الحكومة وان علمت فالدية ودخل ارش موضحة ذهبت
عقده وشعر راسه في الدية بخلاف اذا ناب السمع والبصر
والنطق طرفين موفقة ذهاب السمع ان تبرك المجنى
عليه حتى يغفل ثم يادى ان اجاب او الفت علم انه لم يذب
وطرفين موفقة ذهاب البصر ان يرى اهل البصيرة فان
قالوا يذها به وجب الدية وان قالوا لا يذرى اعبره الدقوى
والا تخار فيكون القول للضارب مع بمسبة على البات
لا فود في اذا ناب عينية بل دية الموضحة والعين ولا ينقطع
اصبع ثل جاره بل الدية فيها واصبع قطع مفضة الا على مثل ما يقع
بل دية المفصل والحكومة فيها يعني ان انتفع به وبك نصف سن
استود ما فيها او اتم او احضر او دخلها عيب بوجه ما بل كل
دية السن اذا فات منفعة المضغ والا فلو ما يرى نجب ايضا
والا فلا شيء واختلف في الاضرار والمخار الدية اقا فثبت
سن الاول او قلها فردت الى مكانها و ثبت عليها اللحم
وجب الارش كذا الاذن لا ان قلعت سن فثبت اخرى
او انتم شجة او جرح بضرب ولم ين اثر صبي ضرب سن

صبي فانتزعا ينظر بلوغ المصروع ان بلغ ولم يمتجب
 على عاقلة الدية ولو من العجم ففي ماله لطم فكسر بعض اسنانه
 من سن الضارب ذلك القدر لا بقا ورجوع الابد
 عند المجنون والبصبي خطأ وعلى عاقلة الدية ان لم يكن من العجم
 بلكافرة وحرمان ارث **فصل** ضرب بطن امرأة حرة فقتل
 جنباً ميتاً وجب غرة نصف عشرة دية الرجل لو ذكر او عتق دية
 المرأة لو انشئ في سنة وتقسيم بين ورثته سوى ضاربه ولا كفارة
 عليه ودية ان جابها فانت وديان ان جبين وغرة ودية
 ودية ان ميتاً فانت الادم ودية الادم فقط ان ماتت
 فالف ميتاً وديان ان الف جابها فانت وديان
 الامة نصف عشرة فميتة في الذكر وعشر فميتة في الانثى فان
 ضربت فاعتق سبداً معها فالف فانت وجب فميتة حياً
 لاديه وما اسببان بعضه كان مفا ذكر او اذ اسقط ميتاً
 بدوا او فعل ففدية الغرة الا ان يكون باذن الزوج ولو
 امرأة ففعلت لا تضمن المأمورة **باب** بحد في الطريق وغيره
 احدث في طريق العامة كنيفاً او مبرأناً او جوصاً او دكاناً
 جاز ان لم يضربهم وكل نقضه وفي الخصة لا بلا اذن الشرع
 وان لم يضربهم ومن مات بسقوطها كما لو وضع حجراً
 او حفراً في الطريق او غير ملكة فقتل به نفس فميتة بالقيمة

ان لم ياذن به الادم لا ان اذن او ماتت في طريق جوعاً
 او غماً حتى جردت او ضعه آخ فغضب به رجل ضمن المنجي كمن حمل على
 رأسه او ظهره شياً في الطريق فسقط على آخ او ادخل حصى
 او قنبلاً او حصاة في مسجد غيره او جالس مسجد غيره فغضب
 احد لامن سقط منه رداء له وضمن ذو حابط مال له
 طريق العامة وطلب نقضه مسلم او ذمي من بلكة كالراهن
 بلكة بلكة وادب الطفل والوصي والمكاتب والعبدان
 فلم ينقض في مدة يمكن فيها ماله او عاقلة نفساً ثلثاً به لامن شهيد
 عليه فباع وبقضه المسترعى او لا فسقط او طلب من بلكة
 نقضه كالمترين والسبح والمودع والسكن مال الى دار حل
 فله الطلب فيصحبنا جيله وبراءة منها لا ان مال الى الطريق فله
 القاضي او الطالب وان بني ما بلا بد اضمن بلا طلب كما
 اشترع الجناح ونحوه حابط نخسة طلب نقضه من احدثهم
 على رجل ضمن عاقلة منس الدية كما ضمنوا ثلثها ان فو احد
 ثلثه في دراهم براء او بني حابطاً **باب** جنازة البهيمه والجنانة عليها
 ضمن الراكب في طريق العامة ما طئت دابته وما اصاب
 بيده او رجلها او رأسها او كدمت او خطبت او صدمت
 فلو حدثت في البركة ملكة لم يضمن الا في الوطى ولو في ملكة غير
 فلو باذنه كان كملكه والا ضمن ما تلف مطلقاً لا ما تلفت برجلها

او ذنبها ساره او عطف بها راشت وبالت في الطريق
 سائرة او وقفها له فلو وقفها لغيره ضمن الا ان يكون في موضع
 اذن بالبقائها فيه وان اصابته بدم او رجلا حضاة او ذوات
 او انارت غبارا او حرا صغيرا فقفا عينا او افسد ثوبا للضمن
 ضمن السابن والقائدا اصابته بدم او رجلا او عليه الكفا
 ولا يرت بخلها ضمن عاقلة كل من فارس او راجل دابة الا
 ان اصطد ما ومانا ولم يكونا من العجم وكان خطأ ولو عمد فضمنها
 ولو عيدين بدم ورجلها ولو احدى من العجم او الاخر عيدين عاقلة
 الحقيمة العبد في الخطا وضمنها في العمد وضمنها عاقلة ابن
 دابة وقع بعض اذنها على رجل فانت وقائده قطار وطي بعينه
 رجلا ولو معه بن في جانب الابل ضمنها واما اذا نطقت
 واخذ زمام واحد ضمن وحده قتل بعير ربط على قطار سبيل علم
 قائده رجلا ضمن عاقلة القائده الدابة ورجعوا بها على عاقلة الربط
 فلو ربط والقطار واقف ضمنها عاقلة القائده بل ارجوع كذا اذا
 علم القائده ارسلكها او طيرا او سائمة فاصاب في فوره ضمن
 في الكلب ما نلفه لاني الطير ولا كلب لم سبقه ولا دابة
 اصابته نفسا او مالا ليل او نهارا ضرب دابة عليها ركب
 او خشيها ففقدت او ضربت بيد ما اخر او نفرت ففقدته
 وقتلته ضمن هو لا الراكب وفي فناء عابثات الفصا

ما نفسها وعين بقره او ذنوره والحمار والبغل والفرس ربع
 القيمة **باب جنابة الرقيق الجنابة عليه** جنبي عبيد عدا في النفس
 بحجب القود الا ان يصالح او يعفى ولم يجر الا ستر فان
 وثبت بقراره لا بقرار المولى وفيما دونها كخطا ودفعه
 سبدها وبكلمة ولها او فداء بارشها حال فان فداء جنبي
 فحق المولى وان جنبي جنابين ودفعه بها الى ولها فقتلته
 حقيقها او فداء بارشها فان وهبه او باعه او اعنته او در
 او استولده ولم يعلم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الاثن
 وان علم غم الارش كما لو علم غنقه بقتل زيدا او ربيعة شجرة
 ففعل قطع عبيد بدم عدا او دفع اليه فاعنته فمضى فالعبد
 صلح بها وان لم يعف عنه برود على سبده فقتله المولى او
 بعفو جنبي ما دون مد بون خطا فاعنته سبده بلا علم بها
 غم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دية ولها
 الاقل منها ومن الارش كدت ما ذنونه مد بونته ولدا
 لا يدفع معها جنابها وبساج لدينها عبيد لرجل رغم آخر ان مولاه
 اعنته فقتل ولها له خطا فلا شيء له فان قتلت اخا زيد قبل
 عتق خطا وقال زيد بعده صدق الاول وان قال
 قطعت يده قبل عتاقها وقالت كان بعده صدقت
 وكذا في اخذه منها لا اجماع والغلة امر محذور وصبي صبيقتل

رجل فقتله فالدية على عاقلة القاتل ورجعوا على العبد بعد عتقه
 لا العبي الآحر ولو ما مور العبد مثله دفع السيد القاتل و فداءه
 في الخطا بلا رجوع ما لابل بعد عتقه بالاقبل من قيمته ومن
 القذا كذا في العمدان كان القاتل صغيرا وكبيرا انقص قتل
 من عدا حو بن كحل و بان نغفا احد ولى كل منهما دفع نصفه
 الى الآخر بن او فدى بدية و ان قتل احدهما عدا والاخر
 خطا ونغفا احد و لبي العمد فدى بدية لو لبي الخطا ونصفها
 لاحد و لبي العمد او دفع اليهم اثلاثا عولا عند اب خنيفة واربعا
 منازعة عند قتل عبيد هما قريبهما ونغفا احد بها بطل كلمة **فصل**
 دية عبيد و امانة قيمته فان بلغت دية حو اوجة نقص من
 كل عشرة و كواكبه من عشرة الالف في العبد و خم الالف
 في الائمة و في الغصب قيمته بالغة ما بلغت و ما قدر من دية
 الحو قدر من قيمة الفتن ففى بدية نصف قيمته بالغة ما بلغت
 في الصحيح عبيد قطع بدية عدا فاعتق فسرى افيدان و رثه سبده
 فقط و الا فلا قال احد كما هو فشي فقيان و احدا فاشهاده ان
 قتلها رجل و جوب دية حو و قيمة عبيد و لو كلا رجل فقيمة العبد من
 و في نفى عيسى عبيد دفعه سبده و اخذ قيمته او اسكه بلا اخذ
 نقصان **فصل** آفر يدبر او ام ولد بجناية خطا لم يجز ولا شئ
 عليه و لو بعد العتق و بعد اثباتها ضمن مولاة الا قتل من الارش

والقيمة و ان جنى جنابا بلس لم يلزمه الا قيمة واحدة
 فشارك و لى الثانية و لى الاولى في قيمة و دفعت اليه
 بنصا و وينع مولاة او و لى الاولى لو بد و نه جنى خطا فان
 لم يسقط القيمة عن مولاة قتل المدبر مولاة خطا بسنم قيمته
 و لو عدا قتل الوارث او لا او استسعاد قيمته ثم قتله
 غضب عبيد اقطع سبده بدية فسرى ضمن قيمته اقطع
 و ان قطعه سبده في بدية فاصبه فسرى عنده لم يضمن و ضمن
 مجر غضب مثله فان سبده و جنى مدبر عند فاصبه
 ثم عند مولاة ضمن قيمته لهما و رجع بنصفها على الفاصب و دفع
 الى الاول بعكسه لا يرجع و الفتن في الفصلين كالمكرن
 المولى بدفع الفتن و قيمة المدبر مدبر غضب فربن فجنى
 في كل حرة ضمن مولاة قيمته لهما و رجع بها على الفاصب و دفع
 نصفها الى الاول و رجع به على الفاصب و ام الولد في كلها
 كالمدر غضب صبا و افان عند فحاة او بجى لم يضمن
 و لو بصا عتقه او نكس حبه ضمن عاقلة الدية كما في صبي و دغ
 عبيد فقتله و ان انكف ما لا بداع لا يضمن بدية و نه يضمن
باب القسمة ايمان تقسم على اهل المحلة الدين و جد القبل
 فيهم سبب به جرح او ارضه او خنق او خرم
 من اذنه او عينه و جد في محلة او اكثره او نصفه مع رأسه

لا يعلم فاعلمه وادعى عليه الفل على اهلها او بعضهم حلف له
 محسوس رجلا منهم بخبرهم الولي فابلا كل واحد ما فلت ولا
 علمت فاعلمه لا الولي ثم يقضي على اهلها بالدينه وان ادعى
 على واحد من غيرهم سقط الفسخ عنهم وان منهم فلا وان
 لم توجد فيها كرا الحلف عليهم الى ان تنم ومن نكل منهم حبس
 حتى يحلف ويخلف قال قل له زيد حلف باحد ما فلتت
 وما عرفت فاعلمه غير زيد ولا فاسمه على صتي ومجنون او
 وعبد ولا فاسمه ولا دينه في ميت لا اثر به او خرج دم
 من فمه او الفه او دبره او ذكره وما تم حلقه كالبحر حبل
 يسوق دابة عليها قبل ضمن عاقلة دينه لا اهل المحنة كذا
 لو فادى او ركبها فان اجتمعوا ضمنوا ولو بين قريتين او بين
 ففعل قريتها وان استوبا ففعلها ان كان في موضع يسبح
 الصوت وجدني دار رجل فعليه الفسخ منه ونذمي عاقلة
 اذا ثبت انها له بالبحر لا بحد البعد ولو في دار نف نذمي
 عاقلة ورثته الفسخ منه على اهل النخلة لا مع السكان ولا
 فان باع كلام فعلى المشتري وجدني دار بين قوم لبعضهم
 فني على الروس وان بيعت ولم تقبض فعلى عاقلة البيع
 وفي البيع بخبار فعلى عاقلة ذي اليد وفي الفلح على من فيه
 وفي مسجحة وثا رعاها على اهلها وفي سون محلوكت على الكا

وفي غيره والشايع الا عظم والسجن والجامع لا فاسمه والدينه
 على بيت المال وفي قوم الفوا بالسيف واجلوا عن قبل
 على اهل المحنة الا ان يدعى الولي على القدم او بعض منهم
 وجدني برية لا عارة بغيرها او نهر كبير فهدروا لو حلف بانها
 فعلى اقرب القوي وفي ارض ودار موقوفين على
 ارباب معلومة فعليه ولو على مسجد فالحال مسجد ولو في مسكن
 فلا غير محلوكة فعلى الخبنة والفساط على ساكنها وخارجها ان
 كانوا قايلا فعلى قبيلة وجدنيها ولو بين القبلتين كان كذا
 القريتين وان نزلا واحدة مختلفين فعلى اهل العسكر ولو لو
 فعلى الاكس حرج في حي ففعل الى اهله يعني ذافراش ما
 فالف منه والدينه على الحي رجلا ان في بيت بلانث وجد
 احدهما ففعل ضمن الاخر دينه عند ابي يوسف خلا فالحد وجدني
 قربة امرأة كرا الحلف عليها ونذمي عاقلة بطل شهادته اهل
 المحنة باهل غيره او واحد منهم **باب المعاقلة** العاقلة اهل الدلو
 لمن هو منهم يؤخذ من عطبا منهم في ثلث سنين من وقت
 القضاء كذا ما يجب في مال القاتل وان خرجت لاكثر منها او
 او اقل يؤخذ منه والحي لمن لبس منهم يؤخذ من كل في ثلث
 سنين ثلثة دراهم او اربعة فقط في كل سنة درهم
 او مع ثلث وان لم ينسج الحي ضم اليه اقرب الاحباب

الا قرب فالأقرب كفا في العصبان والفاصل كاحدهم
 وللمعنى في مولاة والمولى المولاة مولاة وجهه ونجل العاقلة
 ما يجب بنفس النفس وقدر ارش موضحة فضا عدا لا ما يجب بصلح
 او اقرار لم يصدفه العاقلة او عمد سقط فوده بشبهة او قلته
 ابنه عدا ولا خباية عبدا وعمدا وما دون ارش موضحة بل الجاني
 ومن ليس له ديوان ولا حتى فعاقلته بيت المال وروى محمد بن
 ابي يوسف عن ابي حنيفة انه يجب في مال الجاني ولا يجب في
 بيت المال لا لاجماع ولا عاقلة للعجم **باب اللبون** نذرب اخذ
 لقا ورعيه واخلف في الضال قباني به الى القاضي فيجب الى
 ان يجي مولاة فاذا جاء واقام البينة قبل على القاضي وقبل على
 من نصبه بخلصة بالمد ما اخرجته عن ملكه بوجه فبذعه اليه بالقبيل
 وقبل لا وان لم يفرها او اقرانه عبده او وصف المولى عاقلة
 وحليته دفعه بالقبيل وان انكر المولى اباقه بخلط فان طال
 مجيئه باعه القاضي وان علم مكانه وامسك ثمنه وانفق
 عليه منه ودفع الباقي اليه ان اثبت او بين الحليته والعلانية
 وتب له فسخه ولم يوصله اليه حجرا او ما ذونا او مدبرا او ام
 ولد من مدبرة سفار يعون درهمها وان لم يقد لها ان يشهد
 انه اخذ للرد ومن اقل منها بفسطة وفي الاخبار ان اذا مات
 المولى قبل وصولها اليه فلا جعل فان شهدوا بآب من لم يضمن

والا ضمن ولا شئ له لا جعل برود المكاتب وعلى المهر من جعل
 الرهن وان رد بعد موت الرهن اذا كانت قيمته
 مثل الدين او اقل منه وفي الاكثر قدر الدين عليه والباقي
 على الرهن وان كان مدبونا فعلى المولى ان اخذ القضا
 وان اتى ببيع فبدا بالجعل والباقي للغرماء وان كان جانيا
 فعلى المولى في الغداء والاولى في الدفع وان كان مدبونا
 فعلى الموهوب له وان رجع المواهيب في هبته بعد الرد
 وان كان الصبي فحق ماله وان رده وصنبه فلا جعل له
 ابن بعد البيع وقبل القبض خبر المشرى يرجع او رفع
 الى القاضي لفسخ **كتاب المفقود** غائب لم يدركه ولم
 يسمع خبره حتى في حق نفسه فلا تلحق لورثه ولا يقسم له قبل
 ان يعرف حاله ولا يفسخ امارته ويقسم القاضي من يضمن
 حقه ويحفظ ماله ويبيع ما نجى فسادده وينفق على اقرانه
 بالولاء وعمره لا يفرق بينه وبينها وكذا لاربع سنين
 في حق غيره فلا يرت من غيره ولا يضمن ما اوصى له
 اذ مات الموصي بل يوقف قسطه من مال مورثه ويؤ
 الى موت اقرانه في بلده فان ظهر قبله جبا فله ذلك
 وبعده يحكم بموته في ماله يوم تمت المدبرة فنقد عرسه
 للموت ويقسم ماله بين من يرثه الان وفي مال غيره

من حين فقد فقه وما وقف له الى من برت مورثه عند
 موته ليس للقاضي تزويج امة الغائب والمجنون وعبد هما
 وله ان يكاتبهما ويبيعهما **كتاب اللقطة** نذرت رقة
 ووجب ان خيف هلاكه وهو الابحجة رقة نفقته وجبا
 في بيت المال وانه له انفاق المتقط عليه تبرع لا يكون
 وان امره القاضي في الاصح الا ان يقول على ان يكون
 وينا عليه فان ادعى المتقط الانفاق كما ذكر فكذا لا يرجع
 الابينة الى المتقط ان ينفق عليه وسال القاضي ان يأخذ
 منه فانه لا يقبله الابينة على كونه لقطا وبعدها الاولى قبوله ان
 علم بحجة فان وضعه عند اخ قطبه الاول فهو حجة لا يؤخذ من اخذ
 وان دفعه الى اخ ليس له الاخذ منه ونسبه من دعاه
 ولو رجاها او من يصيف منها علامة به او ذوات خروج
 ان صدقها او برهنت او امر ائمن فبرهنت كل او عبد فيكون
 حرا او ذميا فيكون مسلما ان لم يكن في مصرهم وذميا ان
 كان فيه ما شهد عليه او على دابة هو عليها له صفة اليه باقرها
 وقبل بدونه للمتقط قبض منه ونقله حيث شاء ونسبه
 في حرفة لا اسكاحه ولا تصرف ماله ولا اجازته في الاصح
 ولا ان يحته وان فعل ذلك بضمن **كتاب اللقطة**
 نذرت فقهها لصاحبها فان شهد عليه وعرف الى ان علم

ان صاحبها لا يطلبها او انها تفقد كانت امانة قلت او كثر
 او اخذت من الحل والحرم فبقيت بها لو فقير او الا تصدق
 ولو على اصله وفرعه وعمره فان جاز صاحبها واجازة فله
 او اخذها من الفقير لو فائمه والا ضمن الاخذ او الفقير بلا رجوع
 بينهما وان لم يشهد فان اقرباخذ له ضمن وفاقا وان خالف
 على اخذها لصاحبها لم يضمن وفاقا وان اختلفا ضمن الاخذ الى
 يوسف وان لم يجد من يشهد او وجد لكنه ترك الخوف
 من اخذ الظالم ابا ما قالوا لم يضمن كذا البهينة وما انفق عليها بلا
 اذن القاضي تبرع وبه دين على صاحبها واجر القاضي بالنفع
 وانفق عليها منه وما لا نفع له اذن بالانفاق عليها وشروط
 الرجوع على صاحبها ان كان الاصلح والا امر بيعها وحفظ ثمنها
 والمتفق حبسها لاخذ نفقتها فان ملكك بعد حبس سقطت
 وقبله لا ياتن مدعيها علامتها حل الدفع ولا يجب بلا حجة رجل ما
 بالبا وبه جاز رقيقة سبع مائة ومركبه وحمل ثمنه الى اهل مطب
 وجد في الماء ان له ثمنه فلقطة والافعال لمن اخذ **كتاب الوقف**
 حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالنافع خلافا
 لها فلم يصح في رواية وصح في الاصح ولم يلزم فسخ ملكه وارش
 والرجوع عنه الا بالنقصا بالمولي او بالولت اذا علم به
 او بقوله ونفقته في حياته وبعد حياته مؤبدا او بنا مسجد واوزار

بطريقه والاذن للناس بالصلوة فيه وصلوة جماعة وقيل كلف واحد
 ولم ينم الا بذكر مصروف مؤبد عند محمد فلو وقف على اول
 وانقرضوا عاود الى الملك عنده ولو وقف بطل وعنده الى
 يوسف بنم بدونه واذا انقطع صرف الى الفقراء وهو عنده
 اسقاط كالايمان ولا يملك فيجوز بيعه فيقولون لا يجوز
 وبه يفتي شيخ الوان وعنده محمد صدقة فيشرط ان يسم
 والقبض يمنع الشبيع فيما قبل القسمة كالصدقة وبه يفتي
 مشايخ بخارا واذا الرزم ونم لا يملك ولا يبار ولا يمين
 ولا يقسم الا عندهما اذا كانت بين الواقف والمالك
 لا الموقوف عليه ازال ابو يوسف المسجد بقوله جعلته سجدا
 وشرط الصلوة كما قرآن جعل تحته سدا بالصالحه جاز ولو
 لغية ما او فوفه بنا وجعل باب المسجد الى الطريق وغزله
 عن ملكه فلا كما لو جعل وسط داره مسجدا واذن للصدقة فيه
 ولو غوب ما حوله واستغنى عنه بقي مسجد عند الى حنفية
 والى يوسف وعاد الى الملك عند محمد ومثله حصيرة المسجد
 ومثله اذا استغنى عنهما والرباط والبيبر الى اقرب
 مسجد ورباط او بيبر اليه اذا اتخذ الواقف والجهة وقيل
 مرسوم بعض الموقوف عليه جاز للحاكم ان يصرف من
 الاخر اليه وان اختلف احداهما فلا وقف خبيثة على الفقراء

وستها الى المتولي ثم قال لو صبه اعط من غلها فلا نكذ او فلا
 كذا افعل رابت من الصواب فجعله لهم باطل الا اذا كان
 شرط في الوقف ان يصرف غلها الى ماشاء جاز جعل شئ
 من الطريق مسجد او عكسه وجعل الطريق مسجد الا عكسه
 واخذ ارض بجنب المسجد اذا ضاقت على الناس بالقبض كما جعل
 الولاية لنفسه واجاز ابو يوسف جعل غلة الوقف لنفسه بشرط
 ان يستبدل به او يبيعه وبشرى ثمنه ارض اخرى اذا
 شافا فوافل صارت الثانية كالاولى في شرطها بطلانها
 ثم لا يستبدلها بثالثة واما بدون الشرط فلا يملكه الا القاضى
 صحيح وقف الفقار يقره واكرته وسائر آلات الحوائث لا تقبل
 وعن محمد صحته في المنعارة وقضية بني ارضه فوقفه
 لم يجوز وقيل جاز وعلى ارض موقوفة لجهة فوقفه لها جاز بالاجماع
 ولو لغية ما اختلف فيه يجب عمارته بشرط اولا على الموقوف
 عليه لو معينا والا يبدلها من غلته ولم يزدني الا صحيح ولو الى
 او غير غلته الحاكم باجونه فرد اليه ولا يحجز عليها ولا يحجز اجاره
 من له السكنى وصرف نقصه او ثمنه اليها وان لم يحجز
 حفظ للجهة ولم يقسم بين مصارفه الواقف اذا انقرض واجتمع
 الى الموقوف برفع الى القاضي ليقضه ان لم يكن سجدا ونسخه
 لو وارث الواقف كان حكما بطلان الوقف والا فلا

ان يوقف صحيح وبانه اخوه من يده ودارته يعلم خلافه جاز
 له ان اخذ ولا يسمع دعواه الوقف في مرض الموت كالبنت
 فيه وان خرج من الثلث او اجاره الوارث نفذ والا
 بطل في الزائد على الثلث الوقف اما للفقر او لا غنا ثم
 الفقراء او يستوي فيه الفقيران كارباطات والخنا
 والمقابر والمساجد والسفاريات والنفاطر **فصل** يتبع
 شرط الوقف في اجارته فلو اهل يدها قبل طبعين وقبل
 يقيد بئنه وبها يفتي في الدار وثلاث سنين في
 الارض وبالمثل بوجه فلو خضع اوجه لا يفسخ ولو زاد على الوجه
 قبل يقيد به ثمانية لاني وقبل لا زيادة واحدة تغا ولا بوجه
 الموقوف عليه الا بتولية متول اوجه بدون اوجه المثل لزمه
 ثمانية كذا اب اوجه منزل صغيره بدونه لا يفسخ بموت
 الموجه والوقف لا يعار ولا يرهين ويفتق بالضممان بالثبات
 منافع وعصب عفا به وقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة
 الرجال كالبنا والشهادة بالشهادة لا ثبات اصله وان
 صح حوايه لا شرطه في الاصح وبيان المصنف من اصل
 بني في عصبه الوقف فهو للوقف ان بناء من مال الوقف
 او مال نفسه ونواه للوقف او لم يوشبها وان يفسخ
 واشهد عليه كان له والا جنى اذ ابني ولم يوشبها فله

كذا الغرس والغرس في المسجد للمسجد مطلقا باع وارا ثم ادعى الى
 كنت وقفها او قال وقف لا يصح ولو قامت البينة قبلت
 التولية للوقف وان لم يشترطها ويقول لو خان
 كالوصي وان شرط ان لا يقول ولاه واخرجه صحيح وان
 شرط ان لا يخرج طالب التولية لا يولي مرض المنولي
 التولية الى غيره جاز ولو مات فالراي في نصب المنولي
 الى الوقف ثم وصيه ثم القاضي الباقي اولى بنصب الامام
 والمؤذن في المختار الا اذا عين القوم اصح من غيره
 المنولي بمال الوقف دار له لا يكون وقف في الاصح جاز الحكم
 تزويج امة الوقف لا عبده ولو من امة وجبته عبده في
 ماله **فصل** قال ارضي هذه موقوفة علي ولدي كانت الغلة
 لولد صلبه يستوي فيه الذكر والانثى الا ان يقيد بالذكر
 فما دام يوجد واحد من الصلبة كانت له واذا انتفى صرفت
 الى الفقراء لا ولد الولد وان لم يكن جابن الوقف صلبه بل
 ولد الابن كانت له خاصة ولا يدخل فيه ولد البنت
 في الصحيح ولو قال ولد ولدي فقط يدخل فيه الصبني واولاد
 بنيه بشرط كون في الغلة ولو قيد بالذكر يدخل الذكور من
 ولد البنين وابنائهم ولو زاد البطن الثالث صرف
 الى اولاده ثمانية سوا الفقراء ما بقي واحد من اولاده

وأن سفل سفل في الألف واللام والباء والحاء والظاء والسين والصاد
 على الترتيب كذا إذا قال على ولدي واولاد واولادي على
 اولادي وقف صنعة على اولاده ثم الفقراء فمات بعضهم
 صرفت الغلة الى الباقين ولو وقفها على اولاده وسماهم جعل
 اخوه للفقراء فمات احدهم صرف نصيبه الى الفقراء ولو
 على امراته واولاده ثم ماتت لا يكون لابنها خاصة اذ لم
 يشترط رد نصيب الميت الى ولده بل للجميع ولو قال على ولدي
 وولد ولدي ابدانا سدا ولم يقل بطن بعد بطن لكن بشرط
 الشرط المذكور فالغلة للجميع ولده ونسبه منهم على السوية ولو
 مات بعض ولد الواقف وترك ولدا ثم جاءت الغلة
 تقسم على الولد وولد الولد وان سفلوا وعلى الميت فما احب
 كان بولده ويصير له سهمه الذي عليه الواقف وسهم والده
 ولو على ولده فاذا انقضا فعلى اولادها ابدانا سدا فاذا
 مات احد هما وخلف ولدا صرف نصف الغلة الى الباقي
 والنصف الى الفقراء واذا مات الآخر صرف الكل الى
 اولاد الاولاد وقف على ذوي قرابته لم يدخل والده
 وجده وولده وارثه يده برهن اخوانها وقفت عليه ورثته
 فتم الوقف انها للمسجد فان ارضا فله سابق والا فبنيتها نصفها
كتاب البيوع هو ما دلالة مال بالطلوع الاكتب بقبول الاجابة

والقبول الماضين وبما في معناها حتى الفا على مطلقا ومقبول
 واحد كما في بيع الاب من طفله ونشأ منه وكيفية القابل
 في المجلس بين قبول الكل في كل ترك الا اذا كان الغلط
 بعث وفصل الثمن او رضى بقوله اشترى هذا بكذا او بمئة
 الى آخر المجلس الكتاب والرسالة كالمخطوب وبطل الاجابة
 قبل القبول بالرجوع وبقيام اربها عن مجلسه ولزم بها بلا
 خيار وكفى الاشارة في اعراض غير روية وشرط معرفة
 بيع بتم ما يرفع الجهالة وقد رتب في الذمة وصفه وصح
 بحال من قبل معلوم الوقت واذا منع البائع السعة
 الاجل فله شتر اجل سنة ثمانية وبطلان فالعقد على غالب
 النصف فان استوى الرواج لا المالبة فسد ان لم يتبين
 او المالبة ايضا واختلف الاسم صح ان اطلق اسم الذم
 على كل وصرف الى ما ذكره من كل نوع ولا يتعين
 النقد انما والفلوس النافقة في صحته وان عينا صح
 في الطعام والجوهر ولو جزا فالوغيره وبانها او حجر
 معين جمل فذروني القدر المسمى اذا بيع صبرة كل قبضة او غير
 بكذا لا يصير من جنس ولا شفاوت كالثمن والعدل
 وان سمي الجنتين بلا تفصيل صح في الكل منها وانا اولادها
 على انها مائة مائة وهي اقل اخذت بخصه او شح او اكثر فالرايد

للبائع وآن باع المذروع هكذا اخذ الاقل لكل او ترك واخذ
 الاكثر بلا خيار للبائع وآن باع المتفاوت هكذا اوضح في كل
 لا الاقل الاكثر وآن زاد كل زراع بدرهم صح في الكل فان
 وجدوا قل او اكثر اخذ الاقل لاقل او ترك والاكثر باكثر
 او شح وآن وجد عشرة ونصف او تسعة ونصف اخذه
 في الاول عشرة بلا خيار وفي الثاني بنسبة وآن زاد في سبع
 المتفاوت صح ببيع في الاقل بقدره وفسد في الاكثر صح ببيع
 عشرة اسهم من مائة سهم من دار لا عشرة ازرع من مائة
 زراع منها ولا ثوبين على انهما هروبان فاذا احدهما ودي
 وان بين ثمن كل **فصل** لا يدخل العوض بشرط بيع كل من له
 ونحوه ولا ينزل الالة ويدخل هو والبن ومنتفع عن ينصل
 والكسيف بشرط دار جدد وما بدونه لا الظلة والطريق والشرب
 والمسبل الالة ويدخل الشجر لا الزرع بشرط الارض ولا الثمر بشرط
 شجرة الابكل فيها او منها لا يحق فيها لا يصح بيع الزرع قبل صبره
 بقلا وبعدها يصح ان شرط تخلية المشتري ويجوز بيع حصته من
 شريكه مطلقا ومن غيره بغير اذنه ان لم يفسخ الى الحصة وكذا
 منفرد باع كله باع سكة فيها ورة لم تدخل في البيع صح بيع النهر في سبيله
 والباقي والارز والسمن في شجرة الاول وبيع ثمره وآن لم
 صلاحها وزرع قطعها بشرط ان يفسده وجره زبونا ليس له

استود او السلعة وجبها به قبض زبونا بدل الجاه ونم علم
 ان كانت فائضة بزيادة وبسند الجاه والا فلا يشتري
 شيئا وقبضه ومان مقلب قبل نقد ثمنه فالبايع سوة للغوا
باب خيار الشرط والقبض جاز للبائعين ولا حد هما
 وغيرهما الى ثمنه اياهم لا اكثر وآن اجاز فيها جاز ان شري
 على انه لم ينفذ الثمن الى ثمنه اياهم فلا بيع صح والى اكثر لا الا ان
 ينفذه في الثلثة ولا يخرج البيع بخيار البائع عن ملكه فان قبضه
 المشتري فهلك ضمن ثمنه ويخرج بخيار المشتري فان
 هلك عنده ضمن الثمن ولا يملكه وله فروع الاول المشتري
 زوجته بقى النكاح الثاني ان وطئها له رد ما الا في البكر الثالث
 قريبه لا يعين عليه في المدة الرابع كذا من شرطه قابل ان يملك
 عبدا فهو الخامس حصتها في المدة لا بعد من الاستبراء
 السادس ان ردت به على البائع فلا استبراء السابع
 من ولدت في المدة بالنكاح لم يفسخ ام ولد الثاني من انه يملك
 على البائع ان قبضه المشتري باذنه وادو عنه عنده التاسع
 بقى خيار ما ذون شري وبراء با بعه عن ثمنه في المدة العاشر
 بطل شرطه من ذمي فخر بالخيار ان اسلم ومن له الخيار
 بخير بلا علم صاحبه ولا ينقض بدونه وان نقض فلو علمه المدة
 انقضت الا ان شرط العقد ولا يورث هذا ولا خيار الرتبة **والقبض**

والعيب شرطه احدهما لغيرهما فاي اجاز او نقض صح و
اجازة احدهما ونقض الآخر الاول اولى وفي المعية النقض
ما ع عبد بن با نجاز في احدهما ان فصل وعين صح والافلا
وصح النعين فيما دون الاربعة اشترى بالبخا رخص احدهما
لا برده الآخر وكذا اخبار العيب الرؤية وبطله الاخذ بالشفقة
دار اربع بجنب شرط فيه ونفيه بما لا يرتفع ومضى المدة و
وتصرف لا يفسخ كاعتاق والتدبير ولا يجل الا في الكا
كالوطى والقبيل والمس شهوة او لا ينفذ الا فيه كالبيع والارز
والاجارة والاهبة لا اللبس والركوب مرة اشترى بالبخا
الى الغد دخل والقبول للمكر في البخار والمضى والزبادة اشترى
عبد ابنة طخنة او كنية ووجد بخلافه اخذه بثمنه او ترك كثر
شدة على انها لبون بخلاف شرطها على انها حامل او تحلب
كذا رطل اشترى بالبخا رجارية فرد غير ما بارها الشراة
فالقول في الباي وطرها **باب جبار الرؤية** جاز البيع والشراة ما لم يركب
حضر البيع في المجلس وغاب او اشترى الى مكانه الخ الى عن
شتمته وللشترى البخا رعدا وان رضى قبلها دون البيع
ولا يوقف ولا يثبت الا في الشراء والاجارة والقسمة والصلح
عن دعوى المال على شئ معين وكفى رؤيته ما يعلم به المقصود
كوجه الصبرة والرقين والدابة وكفلها وكضريح ثمة القينة

ثوب مطوى غير معلوم وموضع علمه معلوم وجس ثمة اللحم دون
ما يعلم لا خارج الدار او صحنها او الدهن في الزجاج وكفى نظر
وكيله بايقض كوكيله بالشر لا رسول صح عقد الا على سفظ خبا
بحسب وشتمه وذوقه ووصف العفار ونظر وكيله رأى احد
الثوبين فاشترى بها ثم رأى الآخر فله ورهما لا غير شترى رأى
ان غير فيه ولا فلا وان اختلفا في التغير فالقول للبايع في الرؤية
شترى عدل ثوب وقبض فباع ثوبا منه او وهب وسلم
لم برده بخا رؤيته او شرط بل لعيب وبطله بطل خبا بالشرط
مطلقا وما لا يوجب من التغير بعد الرؤية كذا طلب الشفقة بما
لم يره **باب جبار العيب** شترى وجده بشراة ما يقض ثمنه
عند النجا راخذه بكل الثمن او رده لا غير كالا بان والبول
في الفراش والسرقة وكلها بخلاف بالصفراء والكبر والخبون
وهو لا يخلف بهما وكالنج والزر والزمار والتولد منه فيما لا
ان ينجس الا ولان فيه ويكون الزمار عادة له والكفر فيها
والسعال القديم والدين والشعر والادنى العين والرفع
حيض بنت سبع عشرة والاسخنة فلو حدث آخر عند الشترى
رجع بنقصانه او رده برضى البايع الا لانع كثوب شراة
فقطعة فظهر عيبه ولبايعه اخذه كذلك فلا يرجع شترى
ان باعه وانه وطرها بكرا او ثوبا او قبلها بشهوة او لمساها باو

فوجد بها عيبا فان خا ط المقطوع او صبغه بغير سواد اولت
 السويين بئمن فظهر عيبه لا باخذ ولا يرجع به كما لو باعه بعد رؤيته
 عيبه او مات العبد او اعتقه قبلها مجانا او بدينه او استولى
 وان اعتق على مال او قتل او اكل كل الطعام او بعضه او
 لبس الثوب فخرق لم يرجع شري نحو بيعه بطيخ ووجهه
 فاسد ينتفع به فله نقصانه والا فكل الثمن باع مشربه
 عليه عيب نقصان رد على بايعه وبرضى لا قبض شريه
 وادعى عيبا لم يجبر على دفع ثمنه بل يبرهن او يحلف وان
 غاب شهوده دفعه ان حلف بايعه وازم عليه ان يحلف
 ادعى ابا قال يحلف البايع حتى يثبت انه ابن عنده ثم حلف
 بالمد ما بين قط او ماله من الرد عليك من دعواه هذه
 او لقد سلمه وما به هذا العيب لا بالمد ما بين عندك قط
 ولا بالمد لقد باعه وما به هذا العيب ولا بالمد لقد باعه وسلمه
 وما به هذا العيب واذا لم يثبت يحلف بايعه عندها انه لا يعلم
 انه ابن عنده واختلفوا على قول الامام اختلفا بعد القبض
 في قدر البيع او المقبوض فالقول للمشتري ان شري عبدين
 صفقة وقبض احدهما ووجد به او بالآخر عيبا اخذها او اذنتها
 ولو قبضهما رد العيب فقط قبض كلبا ووزنا ووجد به
 عيبا رد كله واخذاه ولو اسحق بعضه لم يجبر بعد القبض على رد

ما بين وفي الثوب خبثا شري جارية ولم يبرأ من عيوبها
 فوطئها او قبلها او سبها بشهوة ثم وجد بها عيبا ثم برأها مطلقا
 ورجع بالنقصان الا اذا رضى البايع باخذها بالحدث اذا
 زال فالحديث بوجوب الرد ظهر عيب سبع الغائب عند القاضي
 فوضعه عند عدل فهلك كان على المشتري الا اذا قبض
 بالرد على البايع مداواة العيب عرضة على البايع ولو استخذه
 وركوبه في حاجته رضاه ولو ولد لأكاسفي وشرا العلف عن
 ضروره قطع المقبوض او قتل بسبب عند البايع رد المقطوع واخذ
 ثمنها باع بشرط البراءة من كل عيب صح ويدخل فيه الموجود والحال
 قبل القبض قال يشتري العبد لمن ساومه اشتره فلا عيب
 ولم يبع فوجدته عيبا برده على بايعه ولا بطله الا ان اراد البايع
 ولو عيبه لا قال لاخو عبدي هذا ابن فاشتره مني فاشتراه
 وبيع من آخر فوجدته الثاني ابنا لا برده بما سبق من قرار
 الاول لم يبرهن انه ابن عنده فاشتره قال اعتن البايع او
 وبر او اولد او هو حوالا اصل وانكر البايع وحلف قضى عليه
 بالعتق والتدبير والاستبداد ورجع بالعيب ان علم به
 باع الامام او امينه غيبه محررة ووجد المشتري عيبا لا برده
 عليه بل الامام ينصب له حضما ولا يحلفه فاذا اثبت عليه العيب
 ورد باع ويدفع الثمن اليه والنقص والفضل يرجع الى محله

باب السع الفاسد بطل بيع ما ليس بالبيع به كالدم
والرج والحر والمبنة المبنة حقت انفها والمعدوم ومنه حق
النقل والمضامين والملاقيج والسيج وسبع امته تبين ان
وملكه ومنه وكنت النسبة عامدا وما في حكمه كام الولد والمكان
والمدبر وسبع مال غير متقوم كالخمر والخمر بر ومنه لم تمت حقت
انفها بالثمن والفلوس ان نفقة وسبع فن ضم الى حو وذكته
صنعت الى مبنة ماتت حقت انفها وان سمي ثمن كل وصح
بيع فن ضم الى مدبر او فن غيره وملك ضم الى وقف
وسبع لا يجزئه حال العقد كبيع الصغرة او وصية له بفن فاش
وسبع نفق فيه الثمن وحكمة ان البيع به لا يملك فان ملك عند
المشتري لم يضمن وقصد ما ملك فيه عن الثمن وسبع عرض
بالخمر وملك وسبعه بام الولد والمكان والمدبر حتى لو
تفا بضا ملك مشتري الوض الوض وشما لم يصدا وصيد
والنق في ما لا يؤخذ منه الابجدة وان اخذ بدونها صح الا اذا
دخل ولم يسد مدخله وطير في الهواء لا يرجع والحمل والامه الا
ولبن في صرع ولولون في صدف وصوف على ظهر الغنم وجع
في سقف وذراع من ثوب وضربة الفانص تيمم خذو
مثل كبده فوصا والملاسنة والمناذرة والقار والحجر والكل كذا اجابة
والنخل الامع كوارات فيها العسل ودود الفز وبضيه

والابن الا مما يزعم انه عنده ولبن اواة في وعاء وسعر
الخمر بر وجاز الانقاع بالخمر وشعر الان كذا الانقاع به
وجلد المبنة قبل الدبغ وبيع وينتفع به بعده كعظم المبنة وعصها
وصونها ووبرها وفرنها والفيل كاسبع وزيت على ان
يوزن بظرفه وبطرح وزن الطرف اختلاف في الوزن
فالقول للمشتري وشرا ما باع بالاقبل قبل النقد بخلاف
ما ضم اليه وسبع الجميع بالثمن الاول قبل نفقه صح بيع الطريق
حد او لا وهبته لا يبيع سبل الماء وهبته وصح بيع حو
المرو وشرا بالاجماع ووحده في روايته والشرب كذلك
لا يبيع حو السبل وهبته ولا البيع الى النير وزو المدهان
وصوم النصارى وفطر اليهود اذا لم يوفاه بخلاف فطر
النصارى بعد ما شرعوا في صومهم وقدم الحاج والحصاد
والدباس والقطاف والجزائر ويكفل بها وصح ان
اسقط الاجل قبل حلوله بشرط لا يقضيه العقد وفيه
نفع لاحدهما او يبيع بخفضه كشرط ان يقطعه البايع ويخطه
او يجذوه فلا او يشرها وصح في النقل استحسانا او بخفضه
شرا او يدبره او يكاتبه او يتولد ما او لا يخرج الفن
عن ملكه فصح بشرط يقضيه العقد كشرط الملك للمشتري
او لا يقضيه ولا نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة البيعة

جازا المسلم ذميا ببيع خم او خمر بر و شراهما والمحرّم غيره ببيع
 صيده وحكمه ان المشتري اذا قبض البيع برضى بالبعه صرحا
 او دلالة ملكه وزمه مثله حقيقة او معنى وعلى كل منهما نسخة واحدة
 ما دام في يد المشتري فان باعه او وهبه وسلمه او عتقه
 فغلبه قيمته ولا يشترط الفضا في فسخ الفاسد ولا بطلان
 الفسخ بموت احدهما ولا باخذ البايع حتى يرد ثمنه فان
 مات المشتري احق به حتى ياخذ ثمنه طاب للبايع
 ما ربح في الثمن لا المشتري في البيع كما طاب ربح مال دعا
 ففرضي ثم ظهر عده بالنضادون بنى في دار شرا فاسدا او
 غرس لزمه قيمتها ووقف بيع مال الغير ببيع العبد والعبيته
 المحجورين وبيع ماله من فاسد عقل غير رشيد وبيع المهر
 والمناجو وارض في فارة الغير وبيع شئ برقمه وبيع
 المبيع من غير المشتري وبيع المرند والبيع بما يباع فلان
 والبيع بما يبيع الناس او بمثل ما اخذ به فلان وبيع الشئ
 بغيره وبيع فيه خيار المباح وبيع العاص وحكمه انه لا يقبل
 الا جازة اذا كان البايع والمشتري والبيع فاما كذا الثمن
 لو عرضا وصاحب المتاع ايضا وان اخذ الثمن او طلبه
 باجازه واختلف في احسن وقوله لا اجيز رده وكره
 البيع عند الاذان الاول للحجة والخمس السوم على سوم

غيره

غيره بعد رضاها بيمين بخلاف بيع من يزيد وتلفي الحلب المضر
 لابل البلد وبيع الحاضر للبادي زمان القحط والتقليد
 بين صغير وذو رحم محرم منه بخلاف الكبيرين والزوجين
 وحكمه ان لا يفسد ولا يجب فسخه ويملك البيع قبل القبض
 ويجب الثمن **باب الاقالة** هي رفع البيع ونسخه بفظان احدهما
 مستقبل متوقف على قبول الآخر في مجلس وهي فسخ
 فيها هو من موجبات العقد فطلت بعد ولادة المبعة صححت
 بمثل الثمن الاول ان شرط غير حبه او اكثر منه او الاقل
 الا اذا قبض لا تفسد بالشرط وجاز للبايع بيع المبيع قبل
 قبضه وبيع المكمل والموزون بلا اعادة الكيل والوزن
 وهبه المبيع للمشتري بعد الاقالة قبل القبض وبيع في حق
 ثالث فتسلم الشفعة في البيع لا ينافي اخذ ما في الاقالة ولا يرد
 البايع الا في على الاول يعيب علمه بعد ما وليس الواهب
 الرجوع اذا باع الموهوب للموهوب من آخر فقا بلا
 والمشتري اذا باع المبيع من آخر قبل النقد جاز للبايع شراؤه
 منه الاقل واذا اشترى بوض البجارة عهده للخذته بعد
 الحول ووجد به عيبا فرده بغير فضا واسترد الوض
 فهلك في يده لم يسقط الزكاة وهلك البيع بمنعها الثمن
 وهلك بعضه بغيره **باب المراجعة** والتولية والوصية

الأولى بيع ما ملكه بمثل ما قام عليه بزيادة والثانية بيعه به بدورها
 والثالثة بيعه بأقل منه وشروطها شراؤه بمثل أو محكوك من البائع
 والأدلة للمشتري والرجح مثلي معلوم وله ضم اجماع الفصار والبيع
 والطرار والقتل والحمل وطعام البيع وكسوته وسوق الغنم و
 والسب والمشرط اجماعه في العقد الى ثمنه لا اجماع الطبيب
 والمعلم والدلال والراعي ونفقة نفسه وجعل الآبون وكرا
 بيت الحفظ ويقول قام على كذا الا اشتريته كذا خان
 في المراجعة اخذه بثمنه او رد في التولية حط ولو ملك
 البيع قبل الرد او حدث به مانع منه لزمه بكل الثمن وسقط
 خياره شري ثانيا بعد بيعه براج فان راجح طرح عنه ما راجح وان
 استغفرت الراجح الثمن لم يراجح ستيه شري من ثاؤه
 المحبط دينه برقبته على ما شري الماذون كعكسه ورب المال
 على ما شراه مضارب به بال نصف او لا ونصف ما راجح بثمنه
 ثانيا منه براج بلا بيان بالنغب ووطي الثيب كقرض
 الفاروق النار للمشتري وبيان للنغب ووطي البكر
 ككسره بثمنه ووطيه شري بنسبة وراجح بلا بيان خير شري
 فان اتفق ثم علم لزمه كل ثمنه كذا التولية والى ما قام عليه ولم
 يعلم شري به قدره فسد وان علم في المحبس صح وخبر
فصل في بيع العفار قبل قبضه لا المنقول شري الكيل كذا

لا جوا فلم يبعه ولم يملكه حتى يملكه الا ان يبيع البائع بعد بيعه عند
 المشتري كذا الموزون والمعدود ولا المزروع جاز النصف
 في الثمن قبل قبضه وزيادة المشتري فيه ان قام البيع وحط
 البائع عنه وزيادة في البيع وتغلب الاستحقاق بالكل في الرجح
 ويولي عليه ان زيد وعلى الباقي ان حط والشفيع يأخذ بالكل
 قال يبع عبدك من زيد باللف على اني ضامن كذا ان
 الثمن سوي اللف اخذه من زيد والزيادة من الضامن
 ولو لم يفل من الثمن فاللف على زيد ولا شئ عليه صح ما قبل
 الديون الى اجل معلوم او مجهول جهالة بسيرة سوي
 القرض الا اذا اوصى به او احال المقرض على اخيه بنسبة
 فاجله المقرض مدة معلومة **باب الربا** هو فضل المتحاجين
 على الآخر بالعبارة الشري خاليا عن عوض شرط لا القاذب
 في المعاوضة وعلته القدر بالجنس فان وجد اجماع الفضل
 والنف وان عدما حلا وان وجد اجماعا حل الفضل
 لا انت وكسليم هرومي في هرومي وبرز شعير والجيد الذي
 سواء محرم بيع الكيل والوزن في جنسه متفاضلا وكغيره معلوم
 وبالف الا ان يتفاضل في صفة الوزن كالنفود والغرور
 وحل من وباب قدر كما دون نصف صاع بأقل منه مخفان
 بخفة الا ان يكون بالف كذا الحكم كل عددي متفارب

والعقود في غير الصفوف النجاس لا النقا بفض البر والشجر والتمر
والملح كيتي والذهب والفضة وزني لا بغير ان يوزن
بجلا ف ما عدا ما قلتم نجس البر بالبر من و باوزن ما والذهب
بالذهب مستسا وبكيل كما لم يجز مجازفة وجاز ببيع الفس
بالفسين باعبارها والرطب بالرطب وبالتمر والتمر بالبر
بالزبيب والبر رطباً او مبلولاً بمثل او بالابس التمر والزبيب
المنقع بالنقع منها والدقيق بمثل من و بالتمر بالحبوب والحكم
والالبان المختلفين بعضها ببعض والكرابس بالقطر والتمر
وخل الدقل بخل العنب وشحم البطن بالالبنة او بالحم وانجر
بالبر والدقيق متفاضلا وبالن في الاخيرة وبه يقضى لبيع
البر بالدقيق او بالسويون او بالنجاسة ولا ببيع الدقيق بالسويون
والزيتون بالزيت والسهم بالشبح حتى يكون الزيت
والشبح اكثر مما في الزيتون والسهم وبفرض النجسة
بوزن لا عدد وبه يقضى والفلوس بها والدرهم والدينار
بالوزن فقط كذا ما ثلثه خالص ما ثلثه بعد وان تفاطوا به
وبوزن ان به ولا بفرض القيمي ولا ربوا بين السيد
وعبد ما ذونا غير مدبون ومسلم وحرى ثمة او من آمن ثمة
بالاستحسان لو كان تبطل للملك كالحرية الاصلية والعقود
وفروعه وما قل كالاستحسان بالملك الاول بوجوب

انفس العقود وكل من البائة الرجوع على بائعه وان لم
يرجع عليه ويرجع على الكفيل وان لم يقض على المكفول عنه
والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا يسمع دعوى الملك
من احد كذا العنق وفروعه واما في المورخ فعلى الكافة من
التاريخ لا قبله والثاني لا يوجب انفسا والحكم بحكم على
ذم اليد ومن نفى الملك منه فلا يسمع دعوى الملك
منهم بل دعوى النجاس او نفى الملك من المستحق لانفا
البينة للرجوع ولا يرجع احد قبل الرجوع عليه ولا يرجع على الكفيل
قبل انقضاء على المكفول عنه ثم الرجوع انما يكون اذا ثبت
بالبينة فبيعة ولدت فاستخفت ببينة غيرها ولدا وان اقر
بها لا اتى قض يمنع دعوى الملك لا الحرية والطلاق والنسب
فلو قال رجل اشترى فاني عبد فاشتراه فثبت حريته
صحيح ان لم يعلم مكان بائعه ورجع عليه وان علم فلا خلاف
الرجوع لا بغيره لان رجح الغيبة فلو قال المستحق غابت عني
منذ سنة فقال البائع لي بينة انها كانت ملكا لي منذ سنتين
لا تندفع العلم بالاستحسان لا يمنع صحة الرجوع فاذا استولد
مشتريه يعلم غضب البائع ابا ما كان الولد رقيقا ويرجع
بالثمن لا بحكم سجل الاستحسان بشهادة انه كتاب كذا بل
بالشهادة على مضمونه كذا ما سوى نقل الشهادة والوكالة

قبض كل الباع فاستحق بعضه بطل البيع في قدره فان ادرث
العيب في الباني او كان شيا من كشي واحد غير فيه
والا لزمه بحصته من الثمن او بعضه فاستحق المقبوض وغيره
بطل فيه ايضا وغيره في الباني او رث العيب فيه او لا
ادعى حقاني دار مضوح على شئ فاستحق بعضه لم يرجع شئ
او كلها رد وكل العوض وان ادعى ما مضوح على شئ فاستحق
بعضها رجع بحصته صالح من الدنانير غير دراهم وقبضها فاستحق
بعد الفرق رجع بالدنانير جاز اعناق عشرة من صاحب
باجازة بعية لا بعية باع عبد غيره بغير اموه وبرهن المشتري
على اقرار الباع والمولى انه لم يامر بالبيع وادرد الباع لم
يقبل وان اقر الباع به عند القاضي بطل ان طلب المشتري
بائع دار غيره بلا اموه واعترف بالقبض وانكر المشتري
لم يضمن الباع **باب السلم** هو بيع الشئ على ان يكون دينا
على الباع بشرائط معينة شرعا والباع مسلم اليه والمشتري
رب السلم والبيع مسلم فيه والثمن رأس المال ويصح
فيما يعلم قدره وصفته كالكميل والموزون الثمن والعددي
المتعارف كالجوز والبض الفس واللبن والاجر
بلايين معين والذرع كالشوب معينة قدره وصفته وقدره
ان يبع به فصح في السمك اللحم والطري جان يوجد ذرا

وضربا

وضربا معلوم وزن الطست والقمصة والخفين اذا
عين لا فيما لا يعلمان كالجوان واطرافه واللحم والجود عدا
والخطب ح ما والرطبة جزا والجوهر والخز والمقطع الى
الحل ولا يكيل او ذراع معين لم يعلم قدره وبرقبة او غير
نحلة معينة وشرط صحة بيان الجنس والنوع والصفة و
والقدر والاجل اقله شهر وقدر رأس المال في الكيل والوزن
والعددي المتعارف ومكان البقا ما حكمه مؤنة والا
فيؤنه حيث شاء كذا الثمن والقسمة والاجر وشرط بقاها
قبض رأس له قبل الاقرا ان فان اسلم مائة نقد او مائة
على المسلم اليه في كتر بر بطل في حصته الدين لا ينصرف
في رأس المال المسلم فيه قبل القبض شركة او تولية
او نحوها فان نقلا بالسلم لم يضمن المسلم اليه شيئا
برأس المال شي بقبضه اشترى كرا او عرب السلم
بقبضه فضا لم يصح وان امر مقرر صرح كذا لو امر رب
السلم بقبضه له ثم لفه ففعل ولو امره رب السلم ففعل
في طرفه بغيره او اشترى الباع ففعل في طرفه لم يكن قبضا
بخلاف كيلة في طرف المشتري بامر وكيل العين ثم الدين
في طرف المشتري قبضه كس لا اسلم انه في كرا وقبض
فقال فماتت بقي ارماتت نقلا بصرح وعليه فبها كذا القابضة

في وجهه بخلاف الشراء فيها القول لدعي الرداءة والاطار
 والاصناف باجل سلم لغا اولا ولا بد منه صحيح بغير اعادة
 فالصانع بخير على عمله والآخر لا يرجع عنه والبيع هو العين لا عمله
 فلو جاء بما صنعه قبل العقد او غيره صحيح ولا يتعين له بل انضاه
 فصيح بغيره قبل ردونه الآخر وله الخيار ولم يصح في غيره المتعامل كالنائب
 الا باجل **سائل شني** صحيح بيع كل ذي ناب او مخيط
 الا الخنزير والذمي فيه كالمسلم الا في الخمر والخنزير وبسته لم
 ينف الفها فاذا اشترى عبدا مسلما او مصحفا يصح ويجوز
 بغيره وعلى زوج المشتراة قبض لانها حرة مشتركة في
 غيره من البائع على بغيره ان علم مكانه لم يبع لديه والبيع العبد
 وان اشترى باو غاب احدهما فلهما ضم دفع كل الثمن وقبضه
 وجبه حتى ينفذ ثمنه ببيع بالثمن ثقال ذهب وفضة تنقفا
 وبالنف من الذهب والفضة تنقفا بثقال ودرهم وزن
 سبعة قبض زلفا على حديد بلا علم وناف او اناف كان
 قضا او فسخ طهر او باض او تكتس ظني في ارضه كان لاخذ
 كصيد ثبت بشككته نصب للجفاف ودرهم او سكر ثمنه
 على ثوب لم يبدله ولم يحف بايظن بالشروط الفاسد ولا يصح
 بغيره بالشروط البيع واجازته والقسمته والاجارة والرجعة
 والصحيح عن مال والبراءة عن الدين الا اذا اعلن بكائين

وغزل الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاينة والاقار
 والوقف والتكليم وما لا يبطل به القرض والهبة والصدقة
 والكساح والطلاق والخلع والعقن والرهين والابصاء
 والوصية والشركة والمضاربة والقضا والامارة والكفالة
 والحالة والاقالة والكفالة الا اذا كان الف ذم في العقد
 واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصالح عن دم
 العمد والجراحة التي فيها القضا من جنابة الغصب والوديعة
 او العارية اذا ضمنها رجل بشرط فيها كفالة او حوالة وعقد
 الذم والرد بالعيب وبخيار الشرط وغزل القاضى وما يصح
 اخافته الى المستقبل الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاينة
 والمضاربة والوكالة والكفالة والابصاء والوصية والقضا
 والامارة والطلاق والعقن والوقف وما لا يصح
 البيع واجارته وفسخه والقسمته والشركة والهبة والكساح
 والرجعة والصحيح عن مال والبراءة عن الدين **باب القرض**
 هو بيع الثمن بالثمن فان تجايز لم يرضى بالتأخير
 قبل الاقراء او لو اختلفا جودة وصياغة والاقالة بغير
 ولو باع احدهما الآخر فافا وبفضل وتقا بغيره صحيح ولا يتعين
 ويقتضي بخيار الشرط والاجل ويصح ان اسقط في الحابس
 ظهر بعض البدل بغيره وانقص فيه لا ينقص في ثمن

الصرف وقبل قبضة فلوسه به ثوبا فشد اشترى انة
 مع طون ذهب فتمت كل الف درهم بالعين نسبة قد
 في الكل لو نفذ الف او اشترى بها بالعين احدهما نفذ فهو ثمن
 الطون وان لم يبين او قال من ثمنها كذا اذا باع سيفا
 حلية خسون بانه و نفذ خسين فهو خسوها ان تخلص فلا ضرر
 والا بطل فيها باع انا فضة وقبض بعض ثمنه واقر فاصح فيها
 قبض اشترى كافي الاناء وان اسحق بعضه اخذ المشتري
 باقية بقسطه او رده وان اسحق بعض قطعة نقرة بيعت
 اخذ الباقي بقسطه بلا خيار صح بيع درهمين ودينار بدرهم
 ودينارين وكرترة وكرترة بضعفها و احد عشر درهمين
 درهم ودينار و درهم صح و درهمين غلته بدرهمين صح
 و درهم غلته من له على آخرة عشرة درهم فباع من به عليه دينار
 بها صح وان باعه بعشرة مطلقه ودفعه ونقاصا العشرة بعشرة
 صح ايضا الف الف الفضة والذهب فضة وذهب فلان صح
 بيع الخالص ولا بعضه بعض الا متساويا وزنا والغالب
 العش منها في حكم الموضع فصيح ببيع بالخالص ان كان اكثر
 وتجب متفاضلا بشرط التقابض في المجلس وان كان
 مثله او اقل او لا بدري فلا و اذا راجح لم يتعين بالتعيين
 والا يتعين به فالبايعة والاستقراض بابروج منه يكون

وزنا او عدوا او بهما والمث ومي كغالب الخالص في
 البايعة والاستقراض وكغالب العش في الصرف اشترى
 او بفلوس ما فقه فكد قبل التسليم بطل البيع فيه والبيع ان قام
 والا مثله او فتمت صح بفلوس ما فقه بلا تعيين وبكسرة
 استقرض فلوسا فكدت رد مثله اشترى بنصف
 درهم فلوس او دالون فلوس او فراط فلوس صح وعليه
 ما باع بها منها قال لمن اعطاه درهم اعطاني بنصفه فلوسا
 ونصفه نصف الاجنة فشد في الكل بخلاف اعطاني نصف درهم
 فلوس ونصف الاجنة ولو كررا اعطاني صح في الفلوس فقط **قريب**
 بيع الوفاء قبل رهن وقبل بيع وقبل الصبيح انه اذا كان يلفظ
 البيع لا يكون رهنا فان شرط الفسخ فيه فسد كذا اذا لم
 وتلفظ بلفظ البيع بشرط الوفاء او بالبيع الجائز وعندها
 هو بيع غير لازم وان ذكر البيع بلا شرط ثم ذكره على وجه
 المواعدة جاز و يلزم الوفاء به صح في العفار استخانا
 واختلاف في النقول **كتاب الشفعة** هي تلك العفار و
 دانه حكمه جبر على شتر به بمثل قام عليه وتثبت بعد البيع
 للمخبط في نفس البيع في حقه كالشرب والطريقين الخاصين
 ثم تجار ملصق وكوزبا او ما ذونا او مكانا به في سكة
 اخوي ولو وضع الجذع على حائطه او شتر كافي خستبه عليه

على عدد الرؤوس لا قدر الملك وشهد بالشهاد وبكالت
بالقضاء او الاخذ بالرضا وبطلبها في مجلس علمه بالبيع سبعا
من رجلين او رجل وامرأتين او واحد عدل ان امس
بلفظ يفهم منه طلبها وقبل بطلان في سكوت وبسعي طلب موثقة
ثم يشهد عند الدار او على البائع او المشتري قابلا لشري
فلان هذه الدار وانا شفيعها وكنت طلبت الشفعة واطلبها
الآن فاشهد واعليه وبسعي طلب الشهاد واذ اشهد في الاول
عند احدهما استغنى عنه ثم يطلب عند فاض قابلا لشري
فلان دار كذا وانا شفيعها دار كذا فمده بسم الى وبسعي طلب
ملكك وحضومة وبناخيه مطلقا لا تبطل وبه يقضى واذ طلب
سأل القاضي الخصم عن ملكية الشفع لا يشفع به فان اقربها
او نكل عن الحلف على العلم او برهن الشفع سأل عن الشرا
فان اقربها او نكل عن البين على الحاصل او السبب او برهن
الشفيع قضى له بها وان لم يجزئ الثمن وقت الدعوى بعد
القضاء لزمه والمشتري حبس الدار لقبضه وبناخيه
ادائه لا يبطل والخصم البائع قبل التسليم ولا يسمع البينة عليه
بغية المشتري ويفسخ بحضوره ويقضى بالشفعة والعهدة
على البائع الوكيل بالشرا خصم الشفع المسم بسم الى الموكل
لشفيع خبار الرتبة والعيب وان شرط المشتري

الرأفة منه اختلفا في الثمن فالقول للمشتري ولو برهن
فالشفيع اولى ادعى المشتري ثمنه وباعه اقل منه بلا قبضة فالقول
وبه للمشتري خطأ البعض نظيره عن الشفع لا خط الكل والرأفة
وفي الشرا بمثل ما اخذ بمثله وقبض بالقيمة فقي عفا ربحا اخذ
كلا القيمة الاخر وفي ثمن مؤجل باخذ بحال او يطلب الآن
وباخذ بعد الاجل ولو سكت بطلت شفيعته وفي شرا ذي
بخم او خمر بمثل الخمرة وقيمة الخمر ولو ذمها وقيمةها لو سلم
وفي بناء المشتري وعمره بالثمن وقيمة ما سخر الفقع
او كلف المشتري فلعها وان قلها الشفع فاستخفت
رجع بالثمن فقط فان خربت او احترق بناؤها او خرب
شجر البستان اخذ بما تمام الثمن وتركه وبجسته العوضه ان
نقص المشتري البناء والفضل له وفي شرا ارض نخل
عليها ثمر او اثرات عنده باخذها والثمر بكل الثمن فيها
واذا جده المشتري ثم جاء الشفع لا باخذ الثمن فيها لكن
في الاول سقط حصته من الثمن لا الثاني **باب** ما يكون
هي فيه او لا وما يطلبها لا تثبت قصدا الا في عفا ومانى
حكمه ملك بان ان لم يقسم كحما ورحى وبئر وبنت صغير
ونهر وطريق لبناء ونخل سباع قصدا وعرض وملك في ثلث
وصدقة وهبة الا بشرط عوض بلا شفع فيها ودار

فتمت او جعلت اجرة او بدل خلع او عتق او صلح عن دمه
 او ميراوان قبول بعضها مال او بيعت بخار للبايع و لم
 او بغيره فسد ولم يسقط فسخه او رد بخار روثه او شرطا او
 عيب بقضا بعد ما سلمت بخلاف رد بلا قضا او باقالة
 وثبت للعبد المسترق بالدين في بيع سببه و له في
 بيعه و لمن شري او اشترى له لا لمن باع او بيع له او
 او ضمن الدرر كذا في بايع الا ذراع من طول حد الشفع
 او شري سهما بثمن ثم باقها فالحا شفع في الاول لا في الثاني
 و المشتري في الثاني او شري و دفع ثوبا دينا به فاشفعه بآخر
 لا الثوب او شري بدارهم معلومة بقبضه فلوس اشبه اليها
 و جهل قدرها و ضيع الفلوس بعد القبض كره الحجة لا سقاطه
 الثانية وفاقا اما ابيعها منك بما اخذت فلا فائدة في
 الاخذ بها في سلم الشفع و اما لعدم ثبوته ابتداء فنقد الي كوف
 لا بكرة و عند محمد بكرة و بالاول يعني ههنا و بالثاني في الذكوة
 يبطلها ترك طلب الموائمة او الاشهاد عليه قادرا عليها و صلح
 منها بعوض فيرده و موت الشفع بعد البيع قبل القضا بها
 لا المشتري و بغيره ما يشفع به قبل القضا بها و جعله سجدا او مقبرة
 او وقف سجلا قال الشفع طلب حين علمت فالقول له يمينه
 ولو قال علمت اسر و طلبت كاف اقامة البينة سمع ترك

فتمت فظهر شره غيرك او بغيره بالف فسلم و كان على
 او وكيل او و زني او عدوي متقارب فبينة الف و اكثر
 فهي له و بعوض كذا لك لا يشفع حصته احد المشرين
 لا احد الباقين بل اخذ الكل و ترك و نصفه مفرز ابيع ما
 من دار فقسما صحح للاب والوصى شبيهها على الصغير
 كذا اذا بلغها شره و اربحوا الرصبي فسكن او وكيل طلبة اذا
 سلم او اقر الى الموكل شبيهه صح لو عند القاضي **كتاب**
البينة هي ملكك عين بلا عوض و نفع بايجاب كونه
 و جئت و اعطيت و اطعناك هذا الطعام فقبضه
 و جعلت هذا لك و اعتمرته و جعلته لك عمري و ملكك
 على هذه الدابة لو نوي و كسوته و داري لك هبة
 سكنها لاني هبة سكني او كسوة او نخلي سكني او سكني
 صدقة او عارية هبة و قبول و تنتم بالقبض الكامل و ثوبا على
 ملكك الواهب لا مشغولا به فتم بالقبض في مجلسه بلا اذن
 و بعده به و لو نهاه لم يصح مطلقا في مجوز مقسوم و شائع لام
 لا فيما يقسم و لو اشرك به فان قسمه و سلمت كلين في ضرع
 و صوف على غنم و زرع و نخل في ارض و تمر في نخل بخلاف
 و قين في برودهن في سمس و سمن في لبن حيث لا يفتح
 اصلا و تنتم في مناع في داره و طعام في جرابه اذا استقر فانها

بخلاف العكس لا اذا وهب المتاع والطعام انقبض
 الكل بانه يفتح في الكل في سبب القبض في المحبس من باب
 القبول ويصح في صحته بالتخلية لا فاسدا وهب دارا
 ببناء عليها فاسحق المتاع صححت في الدار ولو وهب
 ارضا وزرعها وسلمها فاسحق الزرع بطلت في الارض
 الهبة الفاسدة تقيد المكات بالقبض وبه يفتى وبلي القرب
 الرجوع فيها قال هبت لك هذا الغزارة الخطية او الرق
 السمن صححت في الخطية والسمن فقط وهبت دارا وزوجها
 واما ببناءهما ساكنان فيها جازت وهبت شيئا بائنه
 مفصل ودفعه لا يكون قبضا ونعم هبة ما مع الموهوب له
 بلا قبض جديد بخلاف البيع وما وهب لطفه بالعقد اذا كان
 معلوما وما وهب اجنبي له بقبضه عاقلا او قبض ابيه او جده
 او وصي احد هما او ام هو معها او اجنبي بربيه وهو معه
 او زوجها لها بعد الزفاف ولم يجر هبة ولا له صح هبة ابن
 دار الواحد ولكه لا كصدقة عشرة على غنيين وصح هو
 وهبتها على فقيرين وهبت نصف الدار وسلم ثم الباقي لم
 يجر ولو وهب قبل التبرع صححت في الكل هبة دار مشتملة قبل
 القبض يجوز كذا هبة درهم صحيح لرجلين معه درهمان قال
 لرجل وهبت لك درهمينهما ان استويا لم يجر والا

٩١
 جازت وآبون من دون دار السلام لطفه وهبة البناء
 دون العوضه اذا اذن له الواهب في قبضه وارض فيها
 زرع دونه او نخل فيها ثم دونه اذا امره بالحصار والتخاذل
باب الرجوع فيها يفتح في اجنبي ومنعه المحرمية بالقرابة كما في الآباء
 والامهات وآن علوا والاولاد وآن سفلا والاخوة
 والاخوات واولادهما وان سفلا والاعمام والعمات
 والاخوال والخالات وزيادة متصلة كبناء وغرس شجر
 وموت احد هما وعوض اضيف اليها مطلقا وخروجها
 ملكة والزوجه وقت الهبة وبلاك الموهوب خصا بها
 وف وف دفع خرقة وهبت لاجنبي ورجعها بقبضا
 له الرجوع في نصب الاجنبي وهبت لرجل شيئا وقبضه
 فوهبه الاخر ثم رجع الثاني او رد عليه فللرجوع فيه
 ولو تصدق به الثالث على الثاني او بامه منه لم يرجع
 الاول يرجع في استحقاق نصفها بنصف عوضها لا في استحقاق
 نصفه حتى يرد ما بقي ولو عوض نصفها رجع بالم عوض لو
 لو باع نصفها او لم يبع رجع في النصف وذا تبرأ من او
 حكم فاض قضي اعان الموهوب بعد الرجوع قبل الفضا
 ولم يضمن بهلاكه بعد المنع وضمن به بعد الفضا والمنع ومنع
 احد هما فصح لاهبة للواهب فلم يشترط قبضه وصح في الشئ

كضف دار و هبت تلف الموهوب في يد الموهوب
 فاستحق فضمن لم يرجع قضى بطلان الرجوع لما منع ثم زال
 عا و الرجوع و هي بشرط العوض هبة ابتداء فشرط قبضها
 للعوضين و بطلت بالشبيع و لم يجز هبة الاب مال طفله
 بشرطه و بيع انشائها فشرط بالعقب و خيار الزوجة و تستغيب
 الشفعة و هب كرايا ففصره الموهوب له لا يرجع كذا
 عبد كافر اسلم في يد الموهوب له و جارية عليها الموهوب له
 القوان او الكتابة او نحوها و تهر و هب بفقد او فخل الموهوب
 الى بلخ تصدق على غني او و هب لفقره لا يرجع **فصل**
 و هب انه الاحمل او على ان يرد ما عليه و يقفها او يستوفى
 او و هب دارا او تصدق بها على ان يرد عليه شيئا
 منها او يعوضه شيئا منها صح و بطل الاستثناء و الشرط
 اعثن عليها و و هبها صح بخلاف التدبير لا يجوز تعليل الابرار
 عن الدين بشرط الابحان فلو قال لمد بونه اذا جاء عند
 فانت برئ منه بطل لو قال ان كان لي عليك دين
 ابرأ منك و له عليه دين صح جاز العري لا الرقبي **كتاب الاحبار**
 هي تلك نفق بعوض عاين او دين او نفع و تستغيب
 هذه الدار شهرا كذا و و هبتك منافعا و اختلف في
 انعقادها بلفظ البيع و يعلم النفع ببيان المدة كالسكنى و الزاينة

مدة كذا او العمل كالصباغة و الصبغ او الاشارة كضف
 الى ثمة و لا يلزم الابهج بالعقد بل بتجديده و شرطه او الاستيفاء
 او ثمة منه فيجب له ان يقبض و لم تكن و يسقط بالعقب
 للموهوب طلب الابهج للدار و الارض لكل يوم ولدانية لكل حصة
 و النجاسة و نحوها اذا فرغ و ان عمل في بيت المتأجر و نجس
 فيه بعد اخراجه من التنوير فان احتقره بعده فله الابهج و لا
 غرم و قبله الابهج و يغرم من لعله اثر كالصباغ و فضا يقصر
 بالث و نحوه يجلس العين للابهج فلا غرم ان صاغ بعد
 و الابهج و من لا اثر لعله كالحال و الملاح و فاسل الثوب
 لا يجلس بخلاف دار الابن ان شرط عملا لا يستعمل غيره
 و الا جاز استأجر ليجي بعباله فانت بعضهم فجا و بمن بقي
 فله الابهج بحسبه لو معلومين و الا فكله و لا يصال قط او زاد
 الى زبدان رده بموته او غيبة لاشئ له فان دفع القط
 الى ورثته او من سبلم اليه اذا حضر و جب الابهج بالذباب
 و ان وجد و لم يوصله اليه لم يجب شئ صح استنجار
 دارا و كان بلا ذكر ما يعمل فيه و له كل عمل سوى موهين
 البناء كالقضارة او ارض لبناء او غرس فاذا مضى المدة
 قلعه الا ان يضمن الموهوب فتمتة سحق الفلح او برضى تبركه
 و الزرع تبركه بالمثل ان يترك و الرطبة كالشجر

او دانه لركوب او الحبل و ثوب للباس ان بين الارب
 والحبل واللباس فانهم اركب واللباس ثوب والحبل ثوب
 وآن مخصص فخالف ضمن كذا كل ما يختلف المستعمل كالفسطاط
 وقبلا لا يختلف به بطل التقييد فان سمي نوعا وقدرا كترتر
 له حمل مثله والاختلاف كالسمسم والشعير لا الاضره كالمحج والحد بدو
 باروان رجل ان ذكر ركوبه نصف قيمتها وبارزادة
 على حمل معلوم ما زاد ان اطافت الحبل والاكل قيمتها كاطرافها
 بضره وكبحه وجوارحه بها عما استوجبت اليه وكذا اهبها
 وجانبها وردما اليه ونزع سرج حمار كمنه واليكافه مطلقا
 واسراجها بالالبس سرج ثمنه وسلوك غيره عينية وتفاوتها
 او مالايك له ان سرج حمله في البحر وله الاجر ان يبلغ استباح
 ارضه لزراع بر فزاع رطبة ضمن ما نقصت بلا اجر دفع ثوبا
 ليجب فيه فخالطه فباء ضمنه ثمنه ثوبه او اخذ القباء باجر مثله
 ولم يزد على المسمى دفع غلامه الى خاتمك مدة معلومة
 يعلم النسيج على ان يعطى الاستاد المولى كل شهر كذا اجاز
 ولو لم يشترط على اخذ اجر فبعد تقييد طلب الاستاذ من
 المولى اجر او هو منه ينظر الى عرف البلدة **باب اللعانة**
الفاسدة تفسد بالشرط المفسد للبيع والسبيع الاصل الا ان
 شرهه وجهاته المسمى عدم التسمية فان فسدت بها وجب

اجر المثل في استيفاء المنفعة بالفا بالغ والالم يزد على المسمى
 وينقص عنه فان اجر وارو بعد فسخ مدة ولم يدفعه فعليه
 للمدة اجر المثل بالفا بالغ وتفسخ في الباقي اجر دارا كل شهر كذا
 صحيح في واحد فقط وفي كل شهر سكن في اوله الا ان سبتي
 لكل اجر كما يكذا صحيح وان لم يستم اجر كل شهر واول المدة
 مسمى والا فوقت العقد فان كان حين بطل الغبن لا الهبة
 والا فالايام استباحه عبد اباجر معلوم وبطاعه لم يخرج جاز
 اجارة الحمار والحجم والظفر باجر معين وطعامها وكسوتها
 وكزوج وطها لانه بيت المستاجر الا باذنه ولنه في كل
 طاهر فسخها لو بغير اذنه وفيما باقر اربالا وجاز فسخها ان صفت
 او جلت وعليها غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه ودننه
 لا ثمن شيء منها وهو واجبه على ابيه فان ارضعته بلين
 او غذته بطعام ومضت المدة فلا اجر بخلاف ما دفعته الى
 خادمتها حتى ارضعته ولم تصح للاذان والامانة والحج وتعليم
 القرآن والفقه والفناء والملاهي والنوع وعسب النفس
 وتبقي اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه والامانة والاذان
 وتجهيز المستاجر على دفع الاجر ويجوز على الحلق المرسومة
 تفسد ان دفع الى آخر غير لا يبيعه نصفه او استباحه حمارا
 ليحل زاده ببعضه او ثور البطيخ بره ببعضه وقيمة او من تجرله

سنة

كذا اليوم كذا او ارضا بـ شرط ان ينفها او بكرى انهارا
 او يسرفها بخلاف استجارها على ان يكرها ويزرعها او يسقيها
 ويزرعها وبلا ذكر زراعتها او يزرع فيها لم يصح الا ان يعمم
 الموج ولو زرعها فمضى الاجل ما وصح استجارها جلا الى بغداد
 ولم يسم حمله وحمل معناه اذ هلك لم يضمن وان بلغ فله المسمى
 فان نازعها قبل الزرع والحمل فسخ الاجارة وان تقضى
 وضمن او حمل طعنا مشتهرا فلا اجر له كافي الحجة في الطريق اجارة
 النفع بالنفع يجوز اذا اختلفا واذا اختلفا **باب من الاجارة**
 الاجارة المشتركة من يعمل للواحد او يعمل له غير موقت او موقفا
 بلا تخصيص وانما يستحق الاجر بعمله كالصباغ ونحوه ولا يضمن
 ما يملك في يده وان شرط عليه الضمان وافق المأخوذون
 بالصالح على النصف بل يملك بعمله كالحرف من الدوق وذوق
 الخصال والنقطة جيل يديه كالحرف غون السفينة من تد لا دما
 عرف او سقط من دابة او ملك من حجامته او فسد لم يجر
 المعاد وكذا دابة لم يجره فان انكسرت في الطريق ضمن
 الخصال فتمت في مكان عمله بلا اجر او مكان كسره بجهة اجره والحاصل
 من يعمل للواحد موقفا بالتخصيص يستحق الاجر بنفسه يده
 وان لم يعمل كاجير شخص لخدمته او رعي غنمه ولا يضمن ما يملك
 في يده او بعمله فلا يضمن صبي صباغ في يده او سرق ما عليه صح

زود الاجر بالنزديك في العل وزمانه ومكانه والعالم المسافة
 والحمل يجب اجماعا وجد كمن اذا كان في الزمان يجب
 في الاول سمي في الثاني اجماعا كمن غير زائد على المسمى المسمى
 تنورا او كالتونان في الدار المسماة واهترق بعض من
 البحر ان او الدار لاضمان عليه مطلقا الا ان يصنع بالا
 الناس استاجر حمارا فضل عن الطريق ان علم انه لا يجده
 بعد الطلب لم يضمن كذا راع ندبة من قطيعه فحلف
 على الباني ان يبعها لآب فربعد موجه للخدمة بلا شرط ولا
 استاجر اجماعا على عبد محجور ولا يضمن اكل غنمه عبد غصبه فاجر هو
 كما اذا اجره الفاصب وصح للعبد قبضها وبأخذها مولاه فانه
 استاجر عبد شهرين شهرا بربعة وشهر الخمسة صح على الترتيب
 حكم الحال ان اختلفا في اباؤ العبد ورضه وجوى ما الرضى
 القول لرب الثوب في القمص والقباء والصفوة والحكة
 والاجر وعدمه **باب فسخ الاجارة** فسخ بخلاف الشرط والروية
 ويجب قبل العقد وبعد بفسخ النفع كخراب الدار و
 وانقطاع ما الرضى والارض او يخلج كرض ودبر الدابة
 فلو لم يخلج به او انتفع بالخل او ازاله الموج سقط خياره وبغدر
 زوم ضرر لم يسخن بالعقد ان يفي في سكون وجع ضرر من
 لقلعه وموت عرس واخذها استنجر بطبخ ولبنها وزرق

وبين لا يقضي الا بئس الموج وسفر مستاجر عبد للمخدنة في مصر
 او مطلقا واقل من مستاجر وكان لنحوه خياط يعمل بالهناج
 عبد ليخط فترك عمله وبدا يكثرى الدابة من سفره بجلا
 ترك مستاجره له ليعمل في الصرف وبدا الكاري وبيع
 ما آجوه وتفسخ بموت احد هما لو عقد بالنفس ولو غيره لا
 كالوكيل والوصي والمنولي ومبوت احد المستاجر بن او
 الموج بن في حصته فقط **سنة** احوق حصايد ارض مستاجر
 او استعارها فاحرق ما في ارض غيره لم يضمن ان لم يضر
 الراج وضع حجرة في الطريق فاحرق شيئا ضمن سقي ارضه
 سقيا لا يجنده فتعدى الى جاره ضمن اقصد خياط ونحوه في دكانه
 من بطرح عليه العن لصف جاز كاستنجا رجل يحمل عليه محلا
 وراكبين وحمل محلا معا وادارانه اجود استاجر به يحمل
 قدر زاد فاكل منه رد عوضه قال الفاصب داره فرغها والاب
 كل شهر بكذا فلم يرفع وجب المسمى لا اذا انكر الفاصب ملكه ان
 اثبتته او اقر به ولم يرض بالاجه المستاجر ان يوجه الاجير
 غير موجره ويعبر ولو دعي فبالاختلف الناس في الانتفاع
 فاذا استاجر دابة ليركب لا يوجه غيره ولا يعبره وكله لا يستنجا
 دار ففعل قبض ولم يسلمها اليه حتى مضت المدة رجع
 الوكيل بالاج على الامر كذا ان شرط بفعل الاجه وقبض مضت

المدة ولم يطلب الامر وان طلب فبالى لعجل لا تقاضى الاجه
 على كتب المكاتب فدر بما يجوز لغيره المستاجر لا يكون حصما
 لمعنى الاجارة والرهن والشراء بخلاف الشراء **كن البعارة**
 هي تملك نفع بلا عوض ونفع باعترافك واظمتك
 ارضي ونحكك ثوب في هذا وحملك على دابتي هذه وخذك
 عدي وداري لك سكنى وعمرى سكنى وبرجع المعبر منى
 ث ولا تضمن اذا ملكك بلا نقد ولا نوجه ولا ترهن فان
 آجوه فملكك ضمنه المعبر ولا يرجع على احد او المستاجر ويرجع
 على الموج ان لم يعلم انه عاربه معه وتعار مطلقا ان لم يبين
 شتقا وما لا يختلف استعماله ان عينه فمن استعار دابة
 مطلقا يحمل عليها ماشاء ويعبره ويركب ويترك واما فعل
 نقين وضمن بغيره وان اطلق الانتفاع في الوقت والنفع
 انتفع ماشاء في وقت شاء وان قيد ضمن بالتحلف الى
 شتر فقط عاربه الثمين والمكيل والموزون والمعدود
 المتقارب قرض اذا لم يبين الجهة فيضمن بهلاكها قبل الانتفاع
 صحح الا عاربه لبن والغرس وله ان يرجع ويكلف فلهما ومن
 ما نقض ان وقت وكره قبله ولو اعار للزراع لا يؤخذ حتى يصد
 مطلقا واذا كتب بكتب قد اطمعني ارضك لا اعترني صح
 التوكيل برد العاربه والمقصوب ولو توكل به لا يجبر الوكيل

تقضاء الدين رد المستعير الدابة ولو مع عبده او اجيره
مساومة او مشاهرة الى اصطبل مالكها او العبد الى دار مالكه
تسلم كرد مع عبده المعبود مطلقا او اجيره كحمار لو غير نفسه
بجلاف الاجنبى ورد الوديعة والمعصوب الى دار مالك
العبد المأذون بملك الامارة والمحرر اذا استعاره
واستملكه ضمن الثاني للحال استعاره ذهابا فله صيانة
فان كان البصير مضبوطا عليه لم يضمن والا يضمن وضعها
بدونه فقام فضا عت لم يضمن لو جالس وضمن لو مضطجعا
للأب اعارة مال طفله واجرة الرد على المستعير والمودع
والموجر والغاصب والمترهن **كتاب الوديعة** هي امانة تركت
للمحفظ وركنها الايجاب كاد وعقبات وما يوجب منابه
قول او فعل والقبول وغر فاشترطها كون المال قايما لا يثا
اليد عليه وحكمها وجوب الحفظ وصيرورة المال امانة فلا يضمن
ان يهلك او سرق ولو وحدها الا ان يموت مجتهدا
الا مناء الا متوليا اخذ الفلذة ومات مجتهدا سلطانا او دوع
بعض الغائبين بعض الغنيمات ومات مجتهدا وفاضا او دوع
مال التيمم ومات مجتهدا وحفظها بنفسه وعياله ويضمن نعمتهم
الا اذا خاف حرقا او غرقا فسلم الى جاره او فلكا
كذا اذا طلب ربه فمضى فادرا على تسليمها او لغد في تسليمها

او ركب دابته او انفق بعضها او خلط مثله بما يعنى او محجرا
عنده ثم افراولا او حفظه في دار امر به في غيره او خلط به
حتى لم يميزه وان اختلطت به اشتركا وان ازال النعير
زال الضمان واختلف في سائر الامانات وله سفرها
ان امن ولم يبه او دعاه مثلبا لم يدفع الى احد هما حصته
الاخر كما في الغنيم او دعاهما بقسم انفسهما وحفظ كل نصفه
وضمن دافع كله لا فاقضيه بخلاف ما لا يقسم كذا المزنه
والوكيلان بالاشارة اذا استم احدهما الى الآخر ما يقسم عن
الدفع الى عياله فدفع الى من له بدنه ضمن والى من لا يملك
منه كدفع الدابة الى عبده وما يحفظه النساء الى عرسه لا كما
يحفظها في بيت معين من دار او صندوق معين فيه
في احوالها واخر منه بخلاف الدارين الا ان يكون لهما
خلط ظاهر او دوع المودع فهلك ضمن الاول فقط ولو
او دوع الغاصب ضمن اياها كما في الغاصب وغاصبه الغاصب
والمتشري منه معه الف ادعى رجلا ان كل انه له او دعه
اقباه فشكل لهما فهو لهما وعليه الف اخرج بينهما او دوع مجورا فادوع
شده وضاع ضمن الاول فقط بعد العتق ولو ضاع عند ثالث
فلا ضمان عليه وان اعتن وغرم الاول بعد عتقه والثاني
في الحال **كتاب السهم** هو جسر المال بين يمين اخذ منه

وهو الدين حقيقته او حكمه يتعقد بغير لازم ما يجاب قبول
 فلهذا هو شبهه والرجوع عنه فاذا استتمه وقبض محجوزا منقرا
 ممبزا الزم والتخلية فيه قبض كالبيع ولو هلك ضمن بالاقبل
 من قيمته ومن الدين ولو استوفى بسقط دينه ولو قيمته اكثر
 فالفضل امانة ولو اقل سقط من الدين فذره ورجع المأثر
 بالفضل وضمن بدعوى الهلاك بلا دينه مطلقا لطلب دينه
 من رهنه وجبه به وجب رهنه بعد الفسخ حتى يقبض منه
 او يبرئه لا الا شفع به مطلقا الا بالاذن فلو فعل بقدمي ولم
 يبطل به واذا اطلب دينه ولو في غير بلد العقد امر باحضار
 الرهن ان لم يكن بحكمه مؤنة فان احضره سم الرهن الدين
 ثم المرتهن الرهن وان كانت سلم بلا احضار الرهن
 ورهن طلب دينه لا يكلف احضار رهن وضع عند عدل
 باجر الرهن ولا ثمن رهن باجره المرتهن باجره حتى يقبضه
 ولا حرتهن معه رهنه تمكنه من سبه ليقضي دينه ولا من قضى
 بعض دينه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية ويحفظه بنفسه
 وعياله وضمن لحفظه بغيرهم وتعبه وادبائه وجعل خاتم
 من خنصره اليمنى واليسرى وتعد سبقي الرهن الثلاثة
 وفي لبس خاتمه فوق آخر يرجع الى العادة وعليه ثمن
 حفظه واما مؤن رده او رده منه الى يده فتقسم الى المضمون

والامانة وعلى الراهن خراج الرهن ومؤنة بقبضه واصلاح
 منافعه وكل ما وجب على احد هما فاداه الاخر كان متبرعا الا
 ان ياجر به القاضي **باب البيع رهنه** والرهن به او لا صح رهن
 الحرجين والمكبل والموزون فلو حبسها هلك بمكبلها من الدين
 بلا جعرة للجودة لا شاع مطلقا ونثر على شجرة دونه وزرع ارض
 ادخلها ودونها كذا العكس ورهن قودا وبر ومكان
 وام ولد ووقف وخمر وارتها من مسلم او ذمي للمسلم
 ولا يضمن له مرتهنها الذمي وفي تلك الضمان ولا بامانات
 وبيع في يد البائع ودرك واجرة ناجة ومقينة وثمن قود
 وكفالة بالنفس شفعة وعبد جان او يد بون وقصاص
 مطلقا بخلاف النجاسة خطا ويصح بعين مضمونة بالثلث
 او بالقيمة ويدين ولو موعودا فهلك في يد المرتهن عليه
 بما وعدا لم يكن الدين اكثر من قيمة الرهن وبرأس مال
 السلم وثمن الصرف فان هلك ثم العقد واخذ حقه فان
 اقره قبل نقد وهلك بطلا وبالسلم فيه فان هلك ثم
 العقد وصار عوضا للمسلم فيه وان فسخ صار رهنه ببدله و
 هلك رهنه بعد الفسخ هلك به ويدين عليه عبد طفله
 وثمان عبد او قتل او ذكبه ان ظهر العبد او اخل في والدته
 ستة وببدل صلح من اخل ان اقر ان لا دين شر على ان

ان برهن شيئا او يعطى كفلا معين ثمنه والى صحيح استحقاقا
 ولا يجزى على الوفاء قلبا بغير ثمنه الا اذا سلم ثمنه حالا او قيمته الراهن
 رهنا قال ليا بعه اسكت هذا حتى اعطى ثمنك كان رهنا
 رهن غنا من رجلين بدین کل منهما صح وکله رهن عند کل
 منهما وفي نهما بوجه کل من ثوبه كالعدل في حق الآخر ولو كان
 ضمن كل حصته فان قضى دين احدهما فكله رهن للآخر رهنا
 من رجل رهنا بدین عليهما بکله يسکه الى قبض الكل بطل حتى کل
 من شخصين انه رهنه عبده وقبضه ولو مات رهنه و
 والرهين معهما فبرهن کل کذا کانت كان نصفه مع کل رهنا بجهة
باب رهن بوضع عند عدل وضعا عند صح ولا يأخذ
 منه احد هما ويضمن بدفعه اليه وبذلك على المرتهن وکله
 او العدل وغيرهما ببيعة عند حلول الاجل صح فان شرط في الرهن
 لم ينقل الا بموت الوكيل وله بعه بغيره ورثته وبغيره عليه
 ان خل الاجل والراهن غائب كوكيل بالخصوص غاب موکله
 ولو والکل بالبيع مطلقا ثم نهاه على النسبة لم يفد ولا يبيعه الراهن
 او المرتهن الا برضی الآخر بعه العدل فالرهن رهن وان لم
 يقبض فملكه على المرتهن كذا قيمته عبده رهن قتل وعبد فله دفع
 فان اوفى ثمنه المرتهن فاستحق ففى الهاکست ضمن المسخ
 الراهن وصح البيع والقبض والعدل فهو الراهن وصح او

ثمنه فهو له ورجع المرتهن على رهنه بدنيه وفي القاييم اخذ من
 مشربه ورجع هذا على العدل ثمنه ثم هذا على الراهن به وصح
 قبض المرتهن الثمن او على المرتهن ثمنه ثم على الراهن بدنيه
 وان لم يشترط بل وكل عبده رجع به العدل على الراهن
 فقط قبض المرتهن ثمنه او لا يکانت الرهن مع المرتهن بجهة
 وضمن الراهن قيمته بکانت بدنيه وان ضمن المرتهن
 رجع على الراهن بغيره و بدنيه **باب النصف** والنجانية في
 الرهن وقف بيع الراهن ان اجار المرتهن او قضى فيه
 نقد والثمن رهن وان فسح لم يفسح وجبه المشتري الى كنه
 او رفع الى القاضي لفسح باع من رجل ثم اخذ قبل الاجازة وقف
 الثاني ايضا فلو اجازة جاز ولو باع ثم اجهه او رهن او وب
 من غيره فاجازة المرتهن جاز الاول وصح اعاقته وتبديره
 واستبداله فلو موصرا طوب بدنيه الحال وفي الموجل اخذ
 منه قيمته وجعلت رهنا بدله ولو موصرا ففى العتق بسعي في الاثر
 من قيمته ومن الدين ورجع على سببه اذا صار غنيا وفي
 اخيه سعي في كل الدين بلا رجوع وان اقله كاعاقته غنيا واجهني
 اتمفه ضمنه المرتهن وكان رهنا بدله اعاقه مرتهنه رهنه او
 احدهما باذن صاحبه اخذ سقط ضمانه حالا وان بقى الرهن فملكه
 مع سغيره بکانت بلا شئ وكل منهما رده رهنا فان مات

الراهن قبله والمرتهن الحق به من الغرام وأن أجروا وحب
 أو باع أحدهما باذن الآخر من اجتناب خروج عن الرهن فلا يعود
 إلا بعقد مبتدأ ولو مات الراهن قبل الرد إلى المرتهن فالمرتهن
 اسوة للغرام رهن عبد غصبه ثم اشتراه من مالكه لا ينفذ
 الرهن مرتهن اذن بكسها له أو استغفاره من رهنه
 لعل أن يهلك حال العمل لم يضمن وفي طريقه يضمن كالرهن
 صح استغفارة شيء لغيره من غير رهن بآثاره وإن كان المعبر
 ينفذ بما عينه من قدر وجنس ومرتهن وبلد فان خالف
 ضمنه المعبر ونجم الرهن أو المرتهن ورجع بما ضمن وبدنيه على الراهن
 وأن وافق وهلك عند المرتهن استوفى كل دينه لو ضمنه
 كالدين أو أكثر وجب مثله للمعبر على المسعور لا القيمة وبعض
 دينه لو ضمنه أقل وباقية على الراهن لو افكك المعبر ورجع على
 بائنه أو سوي الدين القيمة يملك عند الراهن قبل
 أو بعد فكه لا يضمن وإن تصرف فيه من قبل جناية الراهن
 على الرهن ضمنه وجناية المرتهن عليه تسقط من دينه بقدر ما
 وجناية الرهن عليه وعلى الباقي رهن عبد يعدل الفايء
 مؤجل فصار رهنه مائة فقتله أو فزعه مائة وحل عليه أخذ ثمنه
 المائة من حقه وسقط باقية ولو باعه بآخره بآثارة وضمها رجع بالنهي
 فقتله عبد يعدل مائة فذبح به فاك بكل دينه جني خطاء فذاه مرتهنه

ولم يرجع ولا بدفعه فان أبي دفعه الراهن أو فذاه بسقط ما
 الدين أن لم يكن أكثر من قيمته مات الراهن باع وصيه
 الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصب لبيعه من
 الوصي بعض التركة لدين على الميت عند غريم من غرامته نفق
 على رضى الآخر من ولهم ردود وان قضى دينهم قبل الرد نفذ
 ولو انفرد الغريم جاز وبيع في دينه وإذا ارتهن بدين للميت
 على آخر جاز **فصل** رهن عصبه فقيمة عشرة بها فتميز وتخلع هو بائنه
 بنفي رهنها بها ورهن ثلثه كذلك فانت فذبح جلد ما في
 ورهنها فهو رهن به فاء الرهن للراهن ورهن مع أصله
 وبهلك مجتأ وأن يعني وبهلك الأصل فكيف ينسقط
 بقسم الدين على قيمته بوالفكاك وقيمة الأصل يوم القبض
 وتسقط من الدين حصته الأصل ونفيك التما بحصته الزيادة
 تنص في الرهن لا الدين رهن عبد ابداً وي الفايء بالف
 فذفع مثله رهنه بدله فهو رهن حتى يرد إلى رهنه والمرتهن
 أبان في الثاني حتى يجعله مكان الأول أبراء المرتهن الراهن
 عن دينه فقبله أو وهبه له فهلك الرهن يملك مجتأ
 ولو استوفاه أو بعضه بائنه الراهن أو منطوع أو شراؤه
 عبا به أو صلحه عنه على مائة أو حاله مرتهنه بدنيه على آخر فهلك
 في هذه يملك بالدين مرد ما قبض إلى من ادعى وبطلت الحوالة

كذا اذا ملك بعد نكاحها على ان لا يدين **كتاب الغصب**
 هو اخذ مال منقوض مختم من يد مالكه بلا اذنه فاستخدام العبد
 ونجس الدابة غصب لا جلوسه على البساط وحكمه الاثم لمن علم
 وزوال العين فائمة والغرم ما كنهه ولغيره الا خيرة ان ويجب المثل
 في المثل فان انقطع فبئنه يوم الخصومة والقيمة في الغصب يوم
 غصبه فان ادعى الهلاك جسد حتى يعلم انه لو بقي لظفر قضى
 عليه بالبدل برهن انه مات عند فاصبه وقلب الغاصب
 قيمته اولى عند محمد وبنية المالك عند ابي يوسف وهو فيما
 ينقل فلو اخذ عفا وملك في يده لم يضمن قبل الاصح انه يضمن
 بالبيع والتسليم وبالحج وفي الودعة وبالرجوع عن الشهادة وضمن
 فيها ما نقص بفعله وسكنه وزرعه او باجارة عبد غصبه بخلاف
 البيع وتراجع السوا اذا رد في مكان الغصب بصدق باجره
 واجه مستفاده ويرجى حصل بالنقص في مودعه ومغصوبه
 متعب بالاشارة او بالشهادة بدريهم الودعة او الغصب ما
 فان اشترى بها ونقص غيرها او الى غيرها او اطلق ونقص ما لا
 آجره فاجاز ما كنه في المدة فعند ابي يوسف اجره ما مضى قبل الاجارة
 وما بقي لا كنه وعند محمد اجره ما مضى لغاصبه وما بقي لا كنه كذا الوأجره
 فاسحق في المدة واجاز المسحق غصب غيره فزال اسمه واخطأ
 بملك الغاصب ولم يثبت اصلا او لا يخرج ضمنه وماله باطل قبل

الرضا كذا يوجب ثلثه وطبخها او شربها وطحن بر او زرعه وجل
 حديد سيفا والبناء على ساجدة وان ضرب الحجر بن دبرها
 او دينار او اناء فلما كنه بلا شيء ذبح ثلثه وغيره طرحتها عليه واخذ
 قيمتها او اخذها وضمن نقصانها كذا الوأجره وثوبها ونقص
 وبعض نفعه ولو كنه ضمن كلها وفيه يسير نقصه بلا نفوت شيء
 منه ضمن ما نقص شيء في ارض غيره او غرس فلما وردت
 ولما كنهها ان يضمن له قيمتها ان نقصت به تقوم بدونها ومع
 احد هما سحق القطع فبئنه الفضل في اذا كانت قيمة المبيع
 اكثر من قيمة البناء والغرس واذا كانا فلفظ الغاصب ان يضمن
 قيمة الساحة فباخذها حتم الثوب او صقرا او ثلث السولين
 بسمن ضمنه ايضاً مثل سويقه او اخذها وضمن ما زاد الصنع
 والسن وان سوت ضمنه ايضاً واخذها ولا شيء للغاصب
فصل غيب غصب وضمن قيمته ملكه مستند او صدق في
 قيمته يمينه ان لم يبرهن المالك للزيادة فان ظهر دعي
 اكثر وقد ضمن بقوله اخذ المالك ورده حقه او مضى
 الضمان ولو يقول كنه او حجة او كمول الغاصب فهو له ولا
 للمالك نقد بيع غاصب ضمن بعد بيعه لا اعانة كذا كنه
 المغصوب مطلقا لا ضمن الا بالتقدي او المنع بعد الطلب
 وما نقصت الجارية بالولادة مضمون وكثير يولد ما زني يمينه

غضبها فردت حالاً فولدت فماتت ضمن فميتها بخلاف
 الحجة زني بها واستولد ثابت النسب والولد رقيق المنافع
 لا تضمن بالغضب والاتلاف بل ما ينقص من ماله إلا أن
 يكون وقفاً ومال نعيم ولا خمر المسك وخمر بره بخلاف ما للزني
 غضب من ماله فميتها بخلاف ما ينقص من ماله إلا أن
 مجاناً ولو لم ينفقها ضمن ولو خلاها بمقوم ملكه ولا شيء عليه ولو دفع
 به الجدة أخذت المال كالأب ورد ما زاد الدبغ ولو أنفقت لا تضمن
 ضمن بكسر ميم مرفوف فميتها صالحة لغير الله ولو بارقة سكر مضاف
 فميتها لا المثل ويصح بيعها كالأب منه المقيمة ونحوها حل فميتها بغير
 أو رباط وابنة أو فتح اصطبلها أو قفص طائره فذهبت أو سعى
 إلى سلطان من يوزيه ولا يدفع بل يدفع أو من يعينق و
 يهنيه أو قال عند سلطان قد يغرم وقد لا أنه وجد مالاً فميتها
 لا تضمن ولو غرم قطعاً ضمن كذا الوسمي بغير حق عند محمد أو غيره
 بالابن أو قال قتل نفسك ففعل وجب عليه فميتها ولو قال
 أنفقت مال مولاك فأنفقت لا تضمن استعمل عبد الغيرة
 وأن لم يعلم أنه عبد أو قال أنتي حرم ضمن فميتها ولو لغيره لا كتاب
الأكراه وهو عمل الغير على فعل ما يعدم رضاه به لا اختياره لكنه
 قد يفسده وقد لا مع بقاء أهله وشروطه قدرة الحامل على ما يهتبه
 سلطاناً أو غيره وخوف الفاعل من فوعه وكونه متساقطاً كره

عليه حتى ما يكون المكره به منف نفوس أو عضواً أو موجب عم
 بعدم الرضا وهو ما يلحق بفسد الاختيار ولو بانلاف نفس أو عضو
 وأما غير يلحق لا يفسده لو حبس فميتها بدنه أو ضرب
 شد به بخلاف حبس يوم أو فدية أو ضرب الكلدني جأه
 فبالأول رخص كل الميتة ودم وكحم خمر بره وشرب خمر
 وبالصبر على القتل انتم كما في المحضه وتلفظ كمنه كفو فميتها
 بالابن وبالصبر عليه أجم والاتلاف مال مسلم ضمن الجمل
 لا قتله ويقاد في العمد الحامل فقط ولا زني الرجل ولكن لا يجتد
 استخفافاً وبالثاني لا لكنه اسقط الحد في زنا ما لا زناه فميتها
 المكره قولاً ينفق وما يجتمل الفسخ بفسخ وماله فلا الأول كسبه
 وشراءه وإجارته وصحة وإبرائه مدبونه أو كقبله وهبته و
 وإقراره وبكلمة المشتري أن قبض قبضت إعاقته ولزمه
 فميتها فإن قبض الثمن أو سلم المبيع طوعاً نقض وإن قبضه كراه
 لا ورتده إن بقي ولم يضمن إن يملك بخلاف ما إذا
 أكره على الهبة بلا ذكر الدفع فذهب ودفع حيث يكون
 فاسداً يملك المبيع في يد شئ غيبه كره والبايع كره ضمن فميتها
 للبايع وله أن يضمن أياً كان فميتها الحامل رجع على
 المشتري بضمته وإن ضمن أحد المشتريين نقض كل شئ
 بعده وإن في كفاحه وطلاقه وإعاقته ورجع نصف السمتي

ان لم يطل، وبقيته العبد ونذره وبنيه وظهاره ورجعيته و
 وابلائه وفتنه واسلامه بلا قتل لم يرجع ولا يعتبر رتبة فلا
 عسر صا د ر ه السلطان ولم يعين بيع ماله فباعه صح
 خوفها الزوج بالضرر حتى وهبت ماله لم يصح ان يذر
 على الضرر **كتاب الحجر** هو منع نفاذ التصرف القولي
 وسببه الصغر والجنون والروم فلم يصح طلاق صبي مجنون
 مغلوب واعناقها وافرارها وصح طلاق العبد اذا
 في حق نفسه لا لمولاه فان افرجها الى عتقه واجد او قود
 عجل ولم يصح اقرار المولى عليه فيها اذا عقد منهم من يعقله خيرة
 ولته وان التمسوا شيئا ضمنوا لا يحرجون مكلف بسفه وفسق
 ودين بل سفت ما جن وتنطبق جال ومكارفلس بمغنة
 المنع عن التصرف حتى تبلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ
 خمس وعشرين سنة ولو صح تصرفه قبله وبعده يستم ولو طار
 بحبس القاضي المديون لبيعه ماله لدينه وقضى بلامه درهم
 ودينه من دراهمه وباع ونايره درهم ودينه وبالعكس
 لا عوضه وعقاره انفس مع عرض شره فقبض بالاذن
 فباعه اسوة للفرما حرج فاض ورفع الى اخو فاطمة جاز **فصل**
 بلوغ الصبي بالاحلام والاحبال والانزال والصبي بالاحلام
 والحض والحبل والافحنى نيم له ثمانى عشرة سنة واما سبعة عشرة

سنة وقال فيها بنام خمس عشرة وبنه يفتى واولى مدته لاني
 عشرة سنة ولها منع سنين فان راهقها وافرأ بالبلوغ كانا
 كالبالغ حكما **كتاب الاذن** اذن العبد فكالحجر واسقاط
 الحق فقبضت نفسه بانه فلا يرجع بالعهدة على مولاه ولا يوثق
 ولا يتخصص وثبت دلالة اذ ارأى المولى بيع عبده مكان
 الاجنبى وبشرى وسكت وصح بافلاذن مطلقا صح كل
 بخارة منه فبيع وبشرى ولو باع من فاحش ولو كل بها وبرهن
 وبرهن وتقبل الارض وما اخذ من ارغمة وبشرى بدار زرعه
 وبساجد وبوج نفسه وبضارب وبنار ك غنا وبقو
 بدین لغیر زوج وولد ووالد ونصب وودعة وهدى
 طعاما بيرة او يصف من طعمه ويخط من الثمن بعب بالاذن
 لعهده ولا يزوج الا بالاذن المولى ولا يبرى وأن اذن له
 ولا يزوج رقيقه ولا يكانه ولا يعقن مطلقا ولا يقرض ولا يب
 مطلقا ولا يبرأ ولا يكفل مطلقا وبن وجب بخارته او باهو
 في معام يعقن برقيقه ببيع فيه ان حضر مولاه ونقسم ثمنه بخصم
 وبكسبه مطلقا وبانزله وأن لم يحضر لا بما اخذه منه مولاه
 قبل الدين وبطالب بباقيه بعد عتقه ولمولاه اخذ ثلثه مثله
 بوجوده وبنه وما زاد للفرما ويخرج كجه وان علم اكثر اهل سوقه وبابا
 وموت مولاه وجنونه مطلقا ونحوه بدار الحرب مرند

واستبلا دألا بالنديس وضمن بهما قيمتهما للفرمان أو بعد حرجه
 ما معه امانة أو غضب أو بدس عليه صحح أحاط دينه باله وبقية
 لم يملك مولاه ما معه فلم يغني عبدا كسبه باعنا من مولاه وعق
 ان لم يحط وبيع من مولاه بمثل القيمة ومولاه به وبالفل
 وله حبه باليمن وكوبال أكثر خط الزائد أو فتح العقد وبطل
 لاسم المبيع قبل قبضه صحح عاقبة مديونا وضمن الاقل من
 دينه وقيمته وإذا فضل دينه ببيع عبد محبط دينه برفقة وغيبه
 المشتري اجاز الغريم بعه وله ثمنه او ضمن المشتري او البائع
 قيمته فان ضمن المشتري رجع باليمن على البائع وان ضمن
 البائع سلم المبيع للمشتري وتم البيع ثم ان رد على مولاه عيب
 رجع على الغريم بقيمته وعاد حقه في العبد وآيهما اختار تضمنه
 برى الآخر ولو ظهر بعد التضمن لاسبيل له عليه ان قضى له قيمته
 او يمول وكوبقول الخصم مع يمينه وهذا من الغريم اكثر منه رضى بقيمته
 او ردأ واخذ العبد وان باعه معلما دينه والغريم رد بعه ان
 لم يصف بدنيه ثمنه وان وفي ولا محاباة في البيع لا ولا يخصم
 الغريم مشرا بغير دينه ان غاب باعه اشترى عبدا
 وباع ساكتا عن اذنه وحجره فهو مأذون ولا يباع له دينه
 الا اذا اقر مولاه باذنه واثبته الغريم واذن القضي المعنوية
 فك الحرج واثبات الولاية لهما ونقصهما ان نفع كالسلام

والاثاب صحح بدونه وان ضرر كاطلاق والعاق وان
 اذناه به وما نفع وضره كالباع والشراء صحح به وشروط الصحة ان يعقل
 الباع سالب للمالك والشراء جالب له والولي الاب ثم وصيه
 ثم الجد ثم وصيه ثم القاضي او وصيه ولو اقر الان باعها
 من الكسب والارث صحح **كتاب الموكل** التوكيل تفويض النفس
 الى غيره والرسالة تبلغ الكلام الى الغير وشروط جوازه كون
 الموكل اهل تصرف والتوكيل بعقله وقصده فصح توكيل السهم
 كافر ببيع الخمر والحرج البالغ والمأذون شديدا وصيا بعقله وعبد
 محجورين والتوكيل بكل يعقده بنفسه لنفسه وبأخصونه في كل
 حق ولم يلزم بلارضاء خصم الا للموكل مريض او مسافرا او لغيره
 او مخدرة وبالفائه واستيفائه الا في حدوده وبقية موكله
 المحبس قال انت وكيلي في كل شيء كان وكيل في الحفظ فقط
 ولو زاد جاز امره كان وكيل في جميع التصرفات حتى الطلاق
 والعاق وحقوق عبد بصفته الوكيل الى نفسه كبيع واجارة
 وصالح عن اقرار تغلق به ان لم يكن محجورا كتب المبيع قبضه
 وقبض ثمنه والمطالبة ثمن مشد به والرجوع به عند الاستحقاق
 والمخاصمة في شفقة ما بيع فيه ولو بيده وبعد تسليمه للموكل
 باذنه والمشتري منع الثمن من موكل باعه وان دفع اليه
 صحح ولا يطلبه باعه ثانيا والمالك يثبت للموكل ابتداء لكن

خلافة عن الوكيل وقبل للوكيل لكن لا يتفرغ وعلى القولين لا يعين
 قريب شراؤه ولو كان غرسه لا يفسد الكفاح وحقوق عقدية
 الى الموكل كمنح وخلق وصالح عن النكار اودم وعن علي قال
 وكاتبته وهبته وصدقته واعارة وايداع ورهن واقرض
 يتعلق بالموكل فلا يطالب بكيه بالمر ولا بكيه بتبديدها وبذل
 الخلع التوكيل لا يستفرض باطل لا الرسالة **باب الوكالة**
 بالبيع والشراء ان تمت او علم ما وكل بشراؤه او جهل جهالة
 بسيرة صححت وان لم يبين الثمن وان جهل جهالة جهالة
 لا وان يبين الثمن وان جهل جهالة متوسطة فان بين النوع
 او ثمن عين نوعا صححت والا فلا الاول كالقوس والبقر
 والحمار والثوب الهدي والمرقي والثاني كالثوب
 والدابة والرفيق والثالث كالعبد والامنة والدار فاذا
 وكل بشرا فوسن نحوه صح وان لم يبين الثمن وبشراء عبد
 ونحوه صح ان يبين النوع او ثمن عين نوعا وبشراء ثوب
 ونحوه لا وان يبين التوكيل بشراء طعام على البر ودقيقه وقبل
 في دراهم كثيرة والخمر في قبضة والدقيق في متوسطة وفي متخذ
 الوليمة على الخمر مطلق وكل بشراء هذا العبد بين له على الوكيل
 صح وان اطلق فامشترى عبدا كان للوكيل الا ان يفسد الموكل
 وكل عبدا بشرا نفسه من مولاه له فان قال له يعني نفسي لفلان

فباع صح وان لم يقل لفلان عن والتمن على العبد فيها وكل
 عبدا من بشري نفسه من مولاه باللف دفع فان قال له
 امشترى نفسه فباعه عن نفسه وان لم يقل لنفسه كان للوكيل
 وعليه ثمنه والالف للمولى قال شرب عبدا لآخر فباع
 وقال بل لنفسك فان كان معينا فلو حيا فالقول للمولى مطلقا
 ولو ميتا فان كان الثمن منقودا فكذا او لا فلا مرد وان كان
 غيره فكذا ان كان منقودا او لا فلا مرد الرجوع بالثمن عليه
 ودفعه الى بايعه او لا وجب المبيع منه لقبض ثمنه وان لم يغيث
 فان بكاه في يده قبل الحبس فله الامر ولم يفسد الثمن وقبضه
 فعليه وسقط وليس للوكيل بشراء شيء بعينه شراؤه لنفسه الا اذا شرا
 بغير جنس سمي او بغير النقود او غيره باجرة بعينه فان حضر فله
 ونحوه غير عين هو له الا اذا اطلق ونواه لآخره او اضاف
 العقد الى ماله صح بعقد الصرف والاسلام لا يقبل التسمي
 العبرة لمعارضة الوكيل فيها لا لآخر قال يعني هذا الزيد فباعه بغير
 المشري فان كذبه زيد اخذه وان صدقه لا الا برضاه
 او بشراء من لحم درهم فشرى متوبين به مما يباع من به زعم
 الآخر من نصفه وبشراء عبد بن معينين بلا ذكر ثمن فشرى احدهما
 او آخر بشراهما باللف ومثلهما سواء فشرى احدهما بنصفه او كل
 وقع عنه وبالاكثر عن المشري الا اذا اشترى الباقي بالباقي

قبل الخصومة قال الوكيل شرهته بالف وقال الآخر نصفه فان
 كان الفه صدق المأموران ساواه والا فالآخر وان لم
 يالفه وسادى نصفه صدق وان ساواه تخالف كذا معين
 لم يستم له ثمن فشره واختلف في ثمنه الوكيل واذا خالف الآخر
 ان كان خلافا الى خبر في الجنس بان وكلمه بيع عبده بالف درهم
 فباعه بالف ومائة بنقد ومائة دينار لا وان كان خبر **فصل**
 الوكيل في بيع والشراء لا يقصد مع من يردها منه له وصح بيع الوكيل
 ما قبل اكثر والعوض والنسبة وصح اخذه رهنا وكفيل بالثمن
 فلا يضمن ان صاع في يده او نوى ما على الكفيل وتفيد شراره
 بمثل الغبنه وعين يسره وهو ما يقوم به مقوم وكلمه بيع عبدا ببيع
 نصفه صح وفي الشراء يتوقف على شرهته الباقي اذ اراد بيع عبدا
 على وكيله بنسبه او نكوله او اقراره فيها لا يجزئ رده على الآخر
 وفيما يجزئ الا الاصل في الوكالة الخصوص في المضاربة العموم
 فان باع ثرا فقال آخره امرتك بنقد وقال طلفت صدق
 الآخر وفي المضاربة صدق لا ينصرف احد الوكيلين وحده
 الا في خصومه ورد وديعه وقضا دين وطلاق وعتق لم
 بقوضا ولم يكن توكلها بكلام واحد الوكيل بقضا الدين لا يجزئ
 عليه لا يوكل الا باذن آخره او باعلا براكب ونحوه فان وكل
 كان وكيل الآخر لا ينزل بفعل موكله او موته وينزلان بموت

الاول من كل بلا اذنه فقد عذرا وبقيته واجازا وكان الموكل الاول
 قد ائتمن صح قال فوضت اليك امراتي صار وكيلها بطلاق
 وتنفيد بالمجلس بخلاف قوله وكلت من لا يلي غير لم ينفذ
 في حقه فاذا باع عبدا ومكاتب او ذمي مال صغيرا او مسلما وتبرأ
 لم يجز كذا في بيع صغيره كذا لك **باب الوكالة** بالخصومة والكفيل
 الوكيل باو بالتفاضي لا يملك القبض به يفتي ويقبض الدين
 بملكها والعين لا فلو برهن ذوا اليد على الوكيل يقبض عبدا ان
 الموكل باعه وقف الامر حتى يحضر الغائب كذا الطلاق والعتق
 الوكيل باو لا يجزئ عليه بخلاف الكفيل اذ وكل شخص مائة واخذ
 حقوقه من الناس على ان لا يكون وكيل فيها يدعي على الموكل
 جاز فلو اثبت المال ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل
 صح اقرار الوكيل بالخصومة عند القاضي دون غيره وان
 انزل به كذا اذا استثنى الاقرار واقرعده لا توكل كفيل
 بمال يقبضه بخلاف الرسول ووكيل الامم ببيع الغايم وبالنسبة
 الوكيل يقبض الدين اذ اكفل صح وبطل الوكالة وبالسبع ذوا صنفين
 الثمن للبايع عن المشتري لم يجز ولو ادعى بحكم الضمان ببيع
 لا تصدق الوكيل يقبض لو غابا امر بدفع دينه الى الوكيل فان
 كذبه الغائب دفع اليه ثانيا ورجع به على الوكيل ان يفي وان
 صاع لا الا اذا ضمنه عند الدفع او لم يصدقه ودفع على رعا

الاجارة او كذا بانه ولو مودع عالم يوم بالمدفع كذا الوادع الشر
 وصدقة و امر به لو قال نركها المودع ميراثا لي وصدقة وكل
 بقبض مال و ادعى الغريم قبض ابيه دفع اليه واستخلف ابيه
 على عدم قبضه لا الوكيل على عدم علمه قبض الموكل وكله بعينه
 البائع رضى المشتري لم يرد عليه حتى يخلف المشتري و دفع رجل
 الى آخر عشرة بنصفها على الله فانفع عليهم فخرى بها الوكالة الجردة
 لا تدخل تحت الحكم **باب غر الوكيل** ينزل بوزل الموكل في نفسه
 بشرط علم الآخر فيها باخبار عدل او اثنين وكوفاه عدلين وبمو
 الموكل ويجوز ان احدهما مطلقا والحكم للجوفه وتدا و اذا لم يتحقق
 حق الغير ونقصه بنفسه بحيث يعجز الوكيل عن الاشغال به ويعود
 الوكالة اذا عاد اليه فديم ملكه وبغنى اثره وبافتراف الشركين وان
 لم يعلم الشريك ويجوز موكله لو كانا وحججه لو ما ذونا اذا وكل
 في العقود والحضومات لا قضاء الدين او اقتضائه لا ينزل
 بغزل المولى و كبل عبده الماذون قال وكلت بكذا على اني
 متى غرتك فانت وكيلي يقول في غرتك غرتك ثم غرتك
 ولو قال كلما غرتك فانت وكيلي يقول رجعت عن الوكالة للحققة
 وغرتك عن المنجزة **باب الكفالة** هي ضم ذمة الى ذمة في مطالبة
 النفس المألولة تسليم ركنها الالبجاب والقبول وتسطة
 كون المكفول به مقدرا لتسليم من الكفيل وفي الدين كونه صحيحا

لزوم المطالبة على الكفيل و اهل التبرع فالدعي مكفول له والمكفول
 عليه مكفول عنه والنفس والمال مكفول ومن لزوم عليه المطالبة
 كفيل في كفالة اما بالنفس وان نقد دينا او بمال وما يتحقق به
 اما الاولي فيض مكفول بنفسه وبما يقتر به غيرها ونحو اشياء وصيته
 وبغنى والى و انا به زعيم او قبل لا بانا ضامن لوفته واختلف في
 انا ضامن لوفته او على تعاقبه فان عين وقت التسليم احضره
 فيه اذا طلب كذا اذا اطلق او نعم فان لم يحضره الحاكم وان
 غاب وعلم مكانه امله مدة ذمائه و ايا به فان مضى ولم
 يحضره و ان لم يعلم لم يطالب به وان شرط تسليمه
 مجلس القاضي سلمه فيه ولم يجز في غيره وبه يغني كفل بالنفس
 الى شهر يطالب بها بعده برضى الكفيل بموته وبموتها ولو عبد الكفيل
 لا يموت الطالب وتسلم الكفيل او ما مورده المطلوب وذلك
 نفسه الى الطالب حيث يكن مخاصمته فابلا سلمه اليك عن الكفيل
 او سلمت نفسي عنه وفي تسليم لا يجزى شرط معه قبول الطالب
 كفل نفسه على انه لم يستلمه غذا فهو ضامن لاعليه ولم يستلم غذا صح
 الكفيل ان فان مات المطلوب ضمن الكفيل المال والكفيل
 فوارثه او الطالب فكذا ادعى على رجل ثمانية دينار لم يبرأ فكل
 بنفسه آخر على انه ان لم يستلم غذا فعليه المائة صح والقبول
 في البيا لا جبر على اعطاء الكفيل في حدوده ولو اعطى جاز ولا

فيها معنى يشهد سوران او عدل واما الثانية فتصح وتوجب
 المكفول به اذا صح دينا بخلت عنه بالف وبالك عليه وبما
 يدركه في هذا البيع وبما يباع فلانا او ما ذاب لك عليه
 وعلقت بشرط ملايم نحو ان استحق المبيع او ان قدم زيدا او
 مكفول عنه او ان غاب زيد عن المص لا نحو ان استرجع
 او جاء المطر ولا بجهالة المكفول عنه ولا نحو ما ذاب لك على
 الناس واحد منهم فعلى ونحو ما ذاب للناس واحد منهم
 فعلى ولا بنفس احد وقصاص وبخل وانه معينة مستأجرة له وخدمته
 عبد معين مستأجر لها وبالثمن للموكل ورب المال لا يشترط
 اذا بيع عبد صفقة وبالعهد وبالمخلص وتبدل الكتابة وعن
 نفسه بل قبول الطالب في المجلس الا ان يخلو وارث
 المريض عنه بعينه الغرامة وصحت عند ابي يوسف وبه يفتي الجمهور
 انه اذا قال بطريق الاجارة وبالمات وبالمبيع والموت
 ويجوز تبليها وقبل ان وجب على الاصيل جازت به والا فلا
 وتصح بالثمن والمقبوض على سوم والمبيع فاسدا
 وباتخاذ والنوايب والقسمة والدرك والشح وقطع الطريق
 اذا لم يكن موجبه القصاص قال دفعه اليك او اقصيه لا يكون
 كفالة الا ان يذكر ما يدل على الاثر ام او علو الطالب مطالبة
 الاصيل مع الكفيل الا اذا شرط البراءة فتكون حواله كما ان الحوالة

بشرط

بشرط عدم البراءة كفالة ومطالبة احدهما ولو بعد مطالبة الآخر كقول
 بالك عليه فان برهن على الف لزمه والا صدق الكفيل فيما
 يقرب مع يمينه لا الاصيل في الزايد عليه كقول من يرجع عليه بما ادعى عليه
 اذا ادعى ضمه ولا يطالبه قبل الاداء وبدونه لم يرجع وان اجاز
 بعد العلم قال ضمن الف فلان على فادي لم يرجع عليه الا اذا قال
 عنى فان لزم لزم وان حبس حبس ابراء الطالب الاصيل
 ان قبل بربا واخوه عنه فما هو عنها بلا مكس فيها ولو ابراء الكفيل
 براء وان لم يقبل ولو ذهب الدين له او تصدق عليه بشرط
 القبول وبعد له الرجوع على الاصيل صالح احدهما الطالب
 عن الف على غمائية بربا ورجع على الاصيل بما وفي ابرائه لا يختلف
 في برئت وان كان حاضرا يرجع اليه في البيان لا تصح تفتيق البراءة
 عنها بشرط مات الكفيل قبل الاجل هل فان ادعى وارثه لم يرجع
 قبل حلوله وان مات المطلب قبل الاجل هل عليه الاجل فقط وان
 مات الطالب باخذ من ابي الترتين شاء لا يسترد اصيل ادعى
 الى كفيه وان لم يعط طالبه فان رجع به طالب له وندب رده
 على قاضيه فيما يتعين او كفيه بيع الغنية ففضل المبيع للكفيل والرجع عليه
 بما ذاب له او قضى له عليه او بالزمن له فغاب الاصيل فبرهن
 المدعى على الكفيل ان له على الاصيل كذا وبرهن ان له على زيد كذا
 وهذا كفيه قضى على الكفيل ولو زاد امره قضى عليه كفالته بالدر

سبب كذب شهادته في حكاية كذب فيه باع ملكه وبيعنا فذا باننا
 لا كذب شهادته في حكاية بيع مطلق كذب شهادته على اقرار القاذف
 قال ضمنه لك الى شهر وقال الطالب حال القول للمضامن وكفى
 لك على مائة الى شهر اذا قال لا خ حاله لا يؤخذ ضامن الدرر
 اذا استحق البيع قبل القضاء على البائع بالثمن قال لا خ اسكأت
 هذا الطريق فانه آمن فسكأت واخذوا ماله لم يضمن ولو قال ان كان
 مخوفا واخذ ما لك فانما ضامن ضمن **فصل** له دين على آخر كففر
 احدهما لصاحبه بنصيبه لم يخو وعليهما دين لا خ كففر كل لا خ جاز ولم
 ولم يرجع على شريكه الا بما ادى زائدا على النصف كففر بشئ عن رجل
 بالغائب وكل عن الآخر بامره فادى رجوع بنصفه على شريكه
 او بالكل على الاصيل واذا كففر كل بنصف ثم كل عن صاحبه فهي كففرها
 في الصحيح كذا وكففر بالجميع معاً ثم كل عن صاحبه او كل كل مع متعاقبا
 ثم كل عن صاحبه بالنصف وان ابراء الطالب احدهما اخذ الآخر
 بكلمة اقترن المفاوضان اخذ الغريم اياها بكل الدين ولا يرجع
 حتى يودي اكثر من النصف كاتت عبده بعقد وكففر كل عن صاحبه
 فيها ادى احدهما رجوع بنصفه وان اعتق احدهما اخذ اياها
 بخصته من لم يعتقه وان اخذ المعتق رجوع على صاحبه وان اخذ
 الآخر لا مال لا يجب على عبده حتى يعتق حاله على من كففر مطلقه
 وان ادى رجوع عليه بعد عتقه لو بامره ادعى على عبده مال وكففر

بنف رجل فأتى العبد برئ الكفيل مات عبد مفضل بنف
 فبرهن انه لم يعبه ضمن الكفيل فمته كففر عبد عن مولا وبامره فعتق
 فاداد وعكس لم يرجع واحد على الآخر **باب الحوالة**
 هي نقل الدين من ذمة الى ذمة المدون مجمل الدين
 محال محال له ومحال له ومن يفتيه محال عليه ومحال عليه المال
 محال له وشروطه رضا الكل بلا خلاف الا في الاول وشروط
 حضور الثالث الا ان يقبل فضولي له لا حضور الباقين واذا
 تمت برئ المجمل ولا يرجع عليه المحال الا بالنوى بموجب
 المحال عليه مفسدا وحلفه شكر حوالة ولا يبينه عليه فصح كذا
 المودعة والمقصودة وبالكدين وتبطل بهلاك الاولى او اختفاء
 وتبرأ المودع وتبطل حق الثانية وتبرأ الغاصب لا بهلاكها
 اذا كان فيه وفاء فيها لا يطالب المجمل المحال عليه ولا يقدر
 المحال عليه ان يدفعها الى المجمل مع ان المحال اسوة لغوا
 لغوا المجمل بعد موته بخلاف المطلقة لا تبطل باخذها عنده او
 عليه لا يقبل قول المجمل اعلنت بدين لي عليك المحال عليه
 اذا طلب مثل حال ولا قول المحال المجمل اذا طلبه اعلنت بدين
 لي عليك يجبر المحال اذا ادى المجمل فلم يقبل حاله فبره على رجل
 على ان يعطيه من ثمن داره فقبل صحت ولا يجبر على البيع ولو باع
 يجبر على الاداء ولو احال على ان يعطى من ثمن دار المجمل لا اذا

امره بالبيع مانع بشرط ان يجبل على المشتري الثمن غير ماله بطل ولو
 مانع بشرط ان يجبل الثمن صح كره السفينة **كتاب المضاربة**
 هي عقد شركة في الربح ماله من رجل وعمل من آخر وركنها الاجابة
 والقبول وحكمها انواع ابداع اوله ولو قبل عند عمله وشركته
 ان ربح ونقصان خالف ولو اجاز بعده واجازة فاسدة
 ان فسدت فلا ربح حينئذ بل اجعله مطلقا بلا زيادة على الشروط
 ولا ضمان فيها كالصبيحة واما دفع المال الى الآخر وشروط الربح للمالك
 قبضته ولا فاعل ففرض وشروطها كون راس المال من الثمان
 فلا يضيح الا بماله يصح به الشركة ولو دفع عرضا واحدا يصح به
 في ثمنه فقبل صح وكونه عينا لا دينا فلو قال اعمل بالدين الذي
 في ذمتك مضاربة بالنصف لم يجز بخلاف ماله لو كان له
 دين على ثالث فقال قبض مالي على فلان واعمل به مضاربة
 وتسميته الى المضاربة بشرط العمل على رب المال فيسده ما
 وكون راس المال معلوما تسمية او اشارة وكون نصيب المضاربة
 من الربح معلوما عنده وتسمية الربح فنفسه بشرط زيادة قدر
 معين لا حد بها كذا كل شرط يوجب جهالة الربح وغيره لا بطل
 الشرط واذا صحب فله في مطلقه البيع مطلقا الا باجل لم يبعد
 والشراء والتوكيل بهما والسفر والا بضاع وتول رب المال
 وابداع والرهن والارزنان والاستيجار والاحتياض الثمن

مطلقا

مطلقا لا المضاربة الا باذنه او بعمل برأيه ولا يفيدان
 في الاقراض والاستدانة بل يجب التصريح بهما فلو شري بماله
 ثوبا ونقص بماله او عمل بماله بعد ذلك القول كان نظوما
 وان صبه امر شركت بازاو ودخل في العمل برأيه
 كما تحط فلا يضمن بهما وله حصته صبه ان يبع وحصته الثوب
 في ماله ولا تجاوز بدلا وسعة او وقت او شخص عينه لما كان
 فان تجاوز ضمن وله ربحه وعليه خسارته ولا تزويج فن من
 ماله ولا شراء من يعين على رب المال ولا من يعين عليه
 ان كان ربح فان فعل صار لنفسه وان لم يكن ربح صح فان
 ظهر بزيادة فبمنه عن خطه ولم يضمن وسعي في فتمه نصيب المالك
 معه الف بالنصف فاشترى به امة فبها الف فولدت
 مساء وبالفاد عاهة موسرا فبلفت فبها الف ومنه سعي
 للمالك بالف وربعة او اعققة فان قبض الف فبها نصف
 فبها **باب مضاربة** ان لم يضمن بالمعنى الثاني ورجح وتدل
 ما رزق احد فبها نصفان فلما كان النصف وللاول السدس
 والثاني الثلث ولو قبل ربحا فبها في نصف ولها نصف
 ولو قبل لم يزرع احد فبها نصف او قال فضل فبني وبنيك
 نصفان نصف للمالك ونصف للثاني فلا شيء للاول ولو شرط
 للثاني ثمنه فلما كان الثاني النصفان ويضمن الاول والثاني

السدس صح شرطه للمالك ثلثا ولعبد ثلثا لعمل معه نصف
 ثلثا تبطل بموت احدهما ولحق المالك من ثلث المصارف
 ولا تبطل بالدفع الى المالك بضاعة او مضاربة وتبطل
 بقوله ان علم واذا علم والمال موقوف مبيعها ولا تبطل
 في ثمنها ولا في نقد من جنس رأس المال وتبطل به خلافة قرفا
 وفي المال دين وربح الزمة طلبه كاللذال والسمسار وبل ربح
 لا يتوكل المالك به كذا سائر الوكلاء والمالك من الربح
 فان زاد لم يضمن قسم الربح والعقد باق وبك المال وبعضه
 تراد الربح لياخذ رأس ماله فما فضل يقسم وما نقص لم يضمن وان
 اقتسماه وضيحا ثم عقدا فهلك المال لم يتراد انفقة مضارب
 في الحضر من ماله كدوائه وفي السفر طعامه ونشأ به وكسوته
 واجرة خادمه وغسل ثيابه والدهن اذا اخرج اليه وركوبه كرا
 او شرا وعلفه من ماله بالمعروف وضمن الزائد والباقي
 بعد الاقامة الى ماله وما دون سفر نفقة واليه ولا بيت باهله
 كالسفر والاقل ان ربح اخذ المالك قدر المنفق من رأس
 المال ان ربح حسب نفقته لانفقة نفسه مع الف بالنصف
 فاشترى به بزا فباعه بالعين فاشترى بها عبدا فضا عاقده
 غزم خمسائة والمالك الباقي وربيع العبد للمضارب وباقيه
 لها ورأس المال الفان وخمسائة وربيع على العين فقط فلو بيع

بضعفها فخصها ثلثا الف والربح منها خمسائة بغيرها شري
 من المالك بالف عبدا شرا بضعف ربيع بضعف شري بالفها
 عبدا بعدل العين فضل رجل خطا فربيع العدا عليه وباقيه على
 المالك واذا فداها وخرج عنها فيخدم المضارب يوما وكذا
 ثلثة ايام شري عبدا بالفها وبك الف قبل نفقة ودفع المالك
 ثمنه ثم وثم وجميع ما دفع رأس المال مع الفان فقال ودعت
 الف وربحت الف وقال المالك دفعت العين واودعي
 المضارب العموم او قال عيبت لي بخاوة والمالك ادعي
 الخصوص فالقول للمضارب ولو ادعي كل نوعا فلهما
 كما لو قال من مع الف هو مضاربة زيد وفد ربح وقال زيد
 بضاعة او فرض وقال زيد بضاعة او دبعة ولو قنا قنا
 فضايب الاخيرة والى **كتاب الشركة** هي اما شركة ملك وهي
 ان يملك عينا بآثر او شرا او انهاب او استبلا او
 اختلاط ما لهما بلا صنع او خلطهما حتى تغذر التميز او تغصروا كل اخ
 فيها لصاحبه وصح له بيع خطه ولو من غير شركة بلا اذنه الا في صورة
 الخط والاختلاط واما شركة عقد وركنها الا بآثار والقبول
 ونشرها كون المعقود عليه قابلا للوكالة وعدم ما يقطع كشرط
 وراهم مساهمة من الربح لاحدهما وهي ثلثة الاول شركة بالمال
 والثاني شركة بالاعمال وتسمى شركة الصانع وشركة الفضل وشركة

الا بدان والثالث شركة الوجوه وكل منها اما مفاضة وثالث
 اما مفاضة في الشركة بالاموال فيان تضمنت وكالته وكفالة وشاؤ
 مالا ونصرفا فلا يفرق بين عبيد وحيين ومكاتبين ولا بين
 حر ومملوك وصبي وبالغ ومسلم وذمي ولا بد من ذكر لفظ
 المفاضة او بيان مفاضة في كل لهما الا طعام اهله وسكنهم
 وكل دين لازم احدهما بما يصح فيه الشركة كالشراء والبيع والاستيحاء
 او كفالة باجر ضمنه الآخر وبلا احوالا واما العنان في الشركة بالاموال
 فهو شركة في كل تجارة او نوع وتضمن الوكالة فقط ويصح بعض
 المال ومع فضل مال احدهما وتساوي لهما لا الربح وبالعكس
 ويكون احدهما دراهم والاخر دنانير وبلا غلط وكل يطلب
 بمن يشتر به لا الاخر ثم يرجع على شركة بحصته منه ان ادا من
 ماله ولا يقسم الا بالتقديرات والفلوس النافقة والبر والنقود
 ان تعامل الناس بهما وبالعرض بعد بيع كل نصف عرض نصف
 عرض الآخر وان ملك احد المفاضة ضمن ما صح فيه الشركة ونقص
 صار على عاتق ملك مالها او مال احدهما قبل الشركة بطلها
 وهو على صاحبه قبل الخلط ملك في يده او يد الآخر وبعد عليهما
 فان ملك مال احدهما بعد شراء الآخر بماله ومشر به لهما على شرط
 ورجع على الآخر بحصته من ثمنه وان ملك قبله فان وكله خبر
 الشركة صرحا فمشر به لهما شركة ملك والا فلا وكل من يدين

الشريكين ان يبيع ويودع ويضارب ويوكل والمال في يده
 امانة واما المفاضة في شركة الصنایع فيان يشترک
 صانعا متساويا فيما يجنب المسواة في المفاضة المذكورة
 سوى المال كصباغين او خياط وصباغ وتقبل العمل لاجل بينهما
 وتضمنت وكالته وكفالة وصحت وان شرط العمل نصفين
 والمال ثلث ولزم كلا عمل قبله احدهما وبطل طلب الآخر
 وببراء الدافع بدفعه اليه والكسب بينهما وان عمل احدهما
 واما العنان في شركة الصنایع فيان يشترک صانعا متساويا
 بينهما فيما ذكر وتضمنت وكالته فقط وتثبت به الاحكام المذكورة
 استثناء واما المفاضة في شركة الوجوه فيان يشترک
 متساويا فيما ذكر بلا مال يشتر باوجودهما وبيعا وتضمنت
 وكالته وكفالة واما العنان فيها فيان لا يعتبر التساوي فيها
 وتضمنت وكالته فقط وان شرط ما صفة المشتري او ثلثه
 فالربح كذلك وشروط الفضل باطل **فصل** في الشركة في الاخطاب
 والاختلاس والاصطبا وسائر المباحات وما حصل احدهما
 فله وما حصله معا فلهما نصفين وما حصل احدهما باعانة الآخر فله
 والاخر اجره مثله بالفايد عند مجده ولا يزد على نصف ثمنه عند ابي
 يوسف ولا في الاستحفا بان كان لاحدهما بغل الآخر رتبة
 واستغنى احدهما والكسب للعامل وعليه اجر المثل للاخر الربح في الشركة

الفاسدة على قدر المال و آين شرط الفضل و يبطل مطلقا بموت
 احدهما ولو حكما لا يتركى احدهما مال الآخر بلا اذنه فان اذن
 كل لصاحبه فادبوا ولا ضمن الثاني و ان جهل باء الاول ان
 ادبوا ضمن كل قسط الآخر شرعى مفاوض انه باذن شرعية
 لبطا، فهي له مجانا واخذ البايع ثمنها ابايت **كتاب المزارعة**
 هي عقد على الزوج ببعض الخارج ولا يفتح عند ابي حنيفة وتفتح عندها
 وبه يفتى وتركنها الايجاب والقبول وشرطها اهلية العاقدين
 وصلاتية الارض للمزارعة وبيان مدة متعارفة و رب
 البذر وجبة وخط الآخر والتخلف بين صاحب الارض والعامل
 والشركة في الخارج وانما يفتح اذا كان الارض والبذر الواحد
 والبقر والعمل للآخر والارض لواحد والباقي للآخر او العمل
 والباقي للآخر وكان نفقة الذرع عليها بقدر حقها كاجرة الحصاد
 والدفاع والردوس والتزينة وتقدان كانت الارض
 والبقر لواحد والبذر والعمل للآخر او كان البذر لاحدهما والباقي
 للآخر او كان البذر والبقر الواحد والباقي للآخر او شرط
 لاحدهما قفرا ناسما او ما يخرج من موضع معين او ما على الماذنات
 والسواني او كون نفقة على العامل او رفع رب البذر بذره
 او رفع الخراج الموظف وتنصيب الباقي او رب البذر
 عشرة الخارج لنفسه او الآخر والباقي بينهما او كون البين لاحدهما

والحب للآخر او تنصيب الحب والبين لغير رب البذر ولو
 شرط الحب نصفين ولم يتوضا للبين او جعله لرب البذر
 صحى واذا فسدت فالخارج لرب البذر وللآخر اجم
 عمدا و اجم مثل رضة ولو صاحب الارض فله على اجم مثله
 لا يراى على المسمى والعامل فله صاحب الارض اجم مثل رضة
 واذا صحى فالشرط للعامل ان لم يخرج ويحجر العامل ان البى
 لارب البذر قبل الفائه ولو اباى رب البذر والارض له
 وقد كرسب العامل فلا شئ له قضاء وبشرضى ديانة وتطل
 بموت احدهما فلو دفعها ثلث سنين فلما نبت في الاولى
 ومات صاحب الارض قبل ادراكه تركت في يد المزارع الى
 ادراكه وقسم على الشرط وبطلت في الاخير من مضي المدة
 قبل ادراكه فعلى المزارع اجم مثل نصيبه من الارض متى يدرك
 ونفقته عليها وفي موت احدهما قبله تركت الى ادراكه
 ولا شئ على المزارع انفق احدهما بلا امر صاحبه او قاض
 وهو منطوع وتفسخ بدىن محجج الى بيعها ولو نبت لم ينع قبل
 استحصاوه **كتاب المساقاة** هي دفع الشجر الى مصلحه بخير من
 وهي كالزارعة وشرطها كشرطها المكنته ههنا كاهلية العاقدين
 وبيان نصيب العامل والتخلف بين الاشجار وبين العامل والشركة
 في الخارج فتصح بلا ذكر المدة وتقع على اول ثم يخرج ونفسه لم

يخرج الآ اذا دفع غراسا في ارض لم يبلغ الثمر على ان يصلحها فخرج
 كان بينهما نصفين حيث تفسد ان لم يذكر سبب معلومة
 او دفع اصول رطبة في ارض مسافة ولم يسم الوقت فانها
 تفسد بخلاف رطبة لبناتها غابة وتقع على اول حصة يكون دفع
 رطبة انتهى جوازها على ان يقوم عليها حتى يخرج بذراعا ويكون
 بينهما نصفين جازبا ذكر الوقت والرطبة لصاحبها ولو شرط
 تفسدها فسدت ذكرته لا يخرج الثمر فيها يفسد ما وده فخرج
 فيها وقد لا يفلوخرج في وقت سمي فلي الشرط والا فلي عامل اجر
 المثل يصح في الكرم والشجر والبقول واصول البازنجان والنخل
 ولو فيه ثمر ان لم يذكر كالمزارعة دفع ارض سبب معلومة
 على ان يغرسها اشجارا او يكون هي والارض بينهما نصفين
 فسدت فان غرسها غراسا من عنده فخرجت ثمرها كان الكل
 لصاحب الارض وللغارس عليه قيمة غراسه واجر مثل عمله
 ينظر بموت احدهما ومضى مدتها والثمر في فلو مات صاحب
 الارض فلي عامل القيام عليه وان كرهه ورثة صاحب الارض
 وان مات العامل فلو رثته القيام عليه وان كرهه صاحب
 الارض وان ماتا فالنحو الالى ورثة العامل وان لم يموت
 احدهما بل انقضت مدتها فالنحو للعامل ولا تفسخ الا بعذر ومنه
 كون العامل عاجزا عن العمل او سارقا نجاف على ثمره او سقعه

كتاب الدعوى هي مطالبة من عند من له المخلص اذا ثبت
 والمدعى من اذا ترك ترك من التنازعين قولاً في الحق والمقرر
 بخلافه وركنها اضافة الحق الى نفسه او من باب مناهة عند
 النزاع واهلها العاقل المبهر وشروط جوازها مجلس القاضي وحكمها
 وجوب الجواب على الخصم وانما يصح اذا اذنت شيئا على الخصم
 بعد ثبوتها وعلم المدعى فلو سقولا في يد الخصم ذكرانه في يد غيره
 حق وطلب احضاره ان امكن لبث رايه في الدعوى
 والشهادة وذكر قبضته ان تعذر ولو قال غصبت مني عين كذا
 ولا ادري قيمته فالواضيع ولو عفا را ذكر حدوده وكفى الثلثة
 الا ان يغلط في الرابع كذا الشهادة وانه بطلان وانه في يد
 المدعى عليه وهو لا يثبت تبصا وفيها بل بينة او علم القاضي ولو
 دينا في الذمة ذكر حبه وفدرة ومطالبة به واذا صح
 سأل القاضي عنها فان اقر الزم بموجبه وان انكر سأل المدعى
 بينة فان اقام قضى عليه والا خلفه بطلان فان نكل مرة او سكت
 بلا آفة ونقضى صح وهو بعد عرض البين ثلثا احوط ولا عبرة
 بعد القضاء لقوله اختلف ويغير قبل ولو بعد العرض ثلث
 ولا يرد البين على المدعى وان نكل خصمه ولو قال لا اقر ولا انكر
 حبه حتى يقر او ينكر ادعى بالافكار فاصطلى على ان يحلف المدعى
 عليه ويبرأ من المال فحلف بالصلح باطل وهو على دعواه ان

اقام بنية تسمع وان لم يقربها واستخلفه بحلفه القاضي لولا الاول
 عنده ولو عنده كفى كذا الواضحة ان المدعى لو حلف فالحكم ضامن
 وحلف لم يضمن لا تخلف في الحكم ورجعة وفي ابله واستبداد
 ورون ونسب وولا واحد وكمان وحلف السارق وان
 نكل ضمن ولم يقطع كذا الزوج اذا ادعت طلاقا قبل الدخول
 فان نكل ضمن نصف مهرها والنسب اذا ادعى حقا كارت
 ونفقة ومجر في القبط وعمن بالملك وامتناع الرجوع في البتة
 فان نكل ثبت الحق لا النسب ان كان لا يصح الاقرار به
 والا فعلى الخلف تخلف شكر القود فان نكل في النفس حبس
 حتى يفر او يحلف وفيما دونها يقض ويحلف في التزويج فان نكل
 عزز قال في بنية حاضرة في المصدا واستخلف الحكم لا يحلف ويخلف
 ثلثة ايام فان ابى لازمه والتزيب ولا يحلف الا الى ان المجلس
 والحلف باقده تعالى لا بالطلاق والعاقب الا اذا ارجح الحكم
 لكن اذا نكل لا يقضى واذا قضى لم ينفذ ويغلب بصفاته تعالى
 لا بالزمان والمكان وحلف اليهودي باقده الذي انزل الانجيل على عيسى
 والتوراة على موسى والنصراة باقده الذي انزل الانجيل على عيسى
 والمجوسى باقده الذي خلق النار والوثني باقده ولا يخلفون
 في معا بدهم ويحلف على الحاصل في سبب برئف كالباع والكلام
 والطلاق والغصب والتزويج باقده ما بينكم بايع فاقم او نكح الآن

او ما هي باين ملك او ما يجب ملكك رده او من العور
 لا على السبب فابعده ونحوه الا اذا كان فيه ترك النظر للمدعى
 فيحلف على السبب كدعوى شفعة بالجار ونفقة بنتوته ويحلف
 على سبب لا يرتفع كعبد مسلم يدعى عتقه بخلاف الامنة والعبد
 الكافر استخلف حظه فقال علقني مرة فاقام البنية تفصل ولولا
 واستخلفه جاز قال لا بنية لي ثم برهن او لا شهادة لي ثم شهد
 فيه روايان والاصح القبول قبل يقبل ان وفق وفاقا كذا
 اذا قال لا دفع لي ثم انى يدفع البنية بخي في الاستخلاف
 لا الحلف فلو كبل الوصي والمولى واب الصغير يخلف
 ولا يحلف الا اذا صح اقراره على الاصل كلو كبل بالبيع او الحفنة
 في الرد بالعيب التخلف على فعل نفسه على البتات وعلى فعل
 غيره على العلم الا اذا كان شيئا يتصل به فان ادعى سرقه العبد
 او ابنته يحلف على البتات لان تسليمه لهما واجب عليه
 واذا ادعى سبع الشاة يحلف حظه على العلم كذا اذا ادعى
 دنيا او عينا على وارث يحلف على العلم لا البتات اذا علم
 القاضي كونه مبرأ او اقرب المدعى وبرهن الحكم عليه ولو دعا
 الوارث يحلف على البتات كالمو هو ب له والشري
 ادعى مسكونه الغير ولا بنية له يحلف الزوج على العلم فان حلف
 انقطع النزاع فان نكل حلف على البتات فان نكلت فحلف

بنجاح المدعى ادعى شيئا مختلفا بخلاف على الكل مرة اخرى بين
 او غيره ثم قال كنت كاذبا في اقرارى حلف المقر له انه لم
 يكن كاذبا فيه ولسن بمبطل في دعواك عليه صح فدا البين
 والصلح منه ولا يختلف بعده **باب النخالف** اختلفا في الثمن
 او وصفه او جهته او في قدر المبيع حكم لمن برهن وان برهن
 حكم لمثبت الزيادة وان اختلفا فيها فحجة البائع في الثمن المشتري
 في المبيع اولى وان عجزا ولم يرضيا بدعوى احدهما تخالفا وبدأ
 بهمين المشتري لو سلفه ثمن والا فبانهما شأ وقسمة القاضي
 بطلب احدهما ولا يفسخ فلو وطى المشتري الجارية المبعة
 بعد النخالف وقبل الفسخ بكل من نكل لزمه دعوى الآخر بالفسخ
 لا تخالف في اصل البيع والاجل بشرط الجوار وقبض بعض
 الثمن ومكان دفع المسلم فيه وحلف المنكر ولا بعد ملك
 المبيع او خروجه عن ملكه او تغيره بالعيب كذا بعضه الا ان
 يرضى البائع بترك حصته الها لك ولا في بدل الكفاية
 ورأس المال بعد اقلته بل صدق المسلم اليه لو حلف ولا يعود
 المسلم بخلاف البيع اختلفا في قدر المهر قضى لمن برهن وان
 برهنها فلا ان شهد مهر المثل له وله ان شهد لها وان لم يشهد
 لها نازا وان عجزا تخالفا واهما نكل لزمه دعوى الآخر ولا يخفى
 النكاح بل يحكم مهر المثل فيقضى بقوله لو كما قال او اقل منه وبقوله

لو قالت او اكثر منه و به لو بينهما اختلفا في بدل الامارة او
 المنفعة قبل قبضها او فيها تخالفا و نازا وحلف المتأخر اولا
 لو في الاجرة والموجود لو في المنفعة و اى نكل ثبت قول الآخر
 و اى برهن قبل وان برهنها فحجة الموجب اولى لو في الاجرة
 والمتأخر اولى لو في المنفعة وحجة كل في زائد يدعيه لوفيهما
 ولا تخالف لو بعد قبض المنفعة والقول للمتأخر وبعد
 قبض بعضهما تخالفا وفسخ فبما بقى والقول للمتأخر فيما مضى
 اختلف الزوجان في مناع البت فام النكاح بينهما اولا فالحال
 لكل منهما فيما يصلح له الا اذا كان كل يقبل او يبيع ما يصلح للآخر
 وله فيما يصلح لهما فان مات احدهما فالمشكل للمحيي بهيمة ولو
 احدهما مملوكا فالمناع للمحرر في الجبوة والحي في الموت **فصل** قال
 المدعى عليه هذا الشيء او دعيته زيدا او ابنة او رهنه او عاقبة
 او غصبته وبرهن عليه دفعت مضمونه المدعى ان قال الشهود
 تعرفه باسمه ونسبه او بوجهه وان قال ودعه من لا يوفيه
 لا كما لو قال شترته من الغائب وقال المدعى غصبته او سرقة
 او سرقة منى وان برهن ذوال اليد على ايداع زيدا بخلاف
 غصب منى ولو قال شترته من زيدا وقال ذوال اليد هو عني
 دفعت بلا حجة الا اذا برهن المدعى ان زيدا وكله غصبته لو
 قال ودعني وكله لم يصدق الا ببينة **باب دعوى العاين** حجة

الخارج في الملك المطلق اولى من جهة ذي اليد الا اذا اراد
 وذو اليد اسبق ادعى ان هذا العبد لي غالب عنى من شهر
 وقال في اليد لي منذ سنة بقبضى للعدى برهن على ما في يد اخ قضى
 به لها وعلى الشراء منه فلكل نصفه بيده او تركه وترك احداهما
 بعد النضال لم يأخذ الاخر كله وهو اسبق ان ارادها ولذروا ان لم
 يورثا او ارث احداهما ولذروا وقت ان وقت احداهما فقط
 بلا يد لها وعلى الناحى سقط ان لم يورثا او استورا رهنهما ففى
 لمن صدقته الا ان تكون في بيت الاخر او ادخل بها الا ان
 يبرهن الاخر انه تزوجها قبله وان صدقت غيره ذى برهان ففى
 له فان برهن الاخر قضى له ثم لا يقضى لغيره الا اذا اثبت بقبضه
 كما لا يقضى بحجة الخارج على ذى بد ظاهرا كالحاج الا بانته الشراء المهر
 اولى من هبة وصدق مع قبض رهن معه من هبة معه برهن
 خارجان على ملك مطلق مورث او شرا مورث او خارج على
 ملك مورث وذو يد على ملك اقدم فالسابق اولى ولو على
 شرا متفق ما رهنهما من اخ او وقت احداهما قضى لها نصفين
 برهن خارج على ملك وذو يد على الشراء منه فذو اليد اولى
 كذا اذا برهن كل من الخارج وذو اليد على الناحى ونحوه ولو عند
 با بعه فذو اليد اولى الا اذا ادعى الخارج عليه ففلا في رواية
 ولو احدهما على الملك المطلق والاخر على الناحى فذو الناحى اولى

برهن كل على شرا من الاخر بلا وقت سقطا وترك في يده
 ولم يبرح بكثرة الشهود والا عدلية ادعى احد خارجين نصف دار
 والاخر كلها وبرهنها فارجع لاول الباني لثاني وان كانت
 معها فهو لثاني برهنها على شراج دابة مطلقا وارضا قضى لمن وافق
 سنها وقته وان اشكل فلهما ان لم يكن في يد احدهما فقط
 والا فله وان خالف لوفيقين كانت لها بقبضى بها لو خارجين
 او ذوى يد ولو في يد احدهما كانت له برهن احداهما على
 شرا والاخر على ايداعه نصف ادعى الملك في الحال وشهد الشهود
 ان هذا كان ملكه قبل الركب واللباس اولى من اخذ اللجام والكم
 ومن في السرج من رد بعه وذو حمله من متعلق كوزة ونصف
 البساط بين جالسه والمتعلق به كمن معه ثوب وطرف مع الاخر
 لا يدبته بخلاف جالسي دار تنازع فيها الحابط لمن جدد عليه
 او متصل به اتصال تربع لمن عليه هر ادى وكذا البوارى على
 بين الجارين لو تنازعا وذو بيت من دار كذى بيت
 منها في حق ساحتها ففى بينهما نصفين بخلاف الشرب فانه بقدر
 الارض برهنها على يد في ارض قضى بيدها ولو برهن احداهما او
 او كان نصرف فيها قضى بيد صبي بغيره قال اما هو فالقول فان
 قال لانا عبد فلان قضى لمن معه فلو كبروا ادعى الحرته سبغ البنية
باب في النسب باع امه فولدت لاقبل من سنة شهرين

فادعاه ثبت نسبه وامته فيفسخ البيع وبرد الثمن وان ادعاه
 المشتري قبله ثبت منه ولو معه او بعده لا كذا ان مات المام
 بخلاف الولد واعنا فيها كونهما والتدبير كالعاق ولولد
 لاكثر من سببن وصدة المشتري ثبت النسب فلم يبطل بيعه
 وكانت ام ولده كخا ولو فيها بين الاصل والاكثر وصدة كان
 الحكم كالأول باع المولود عنده فادعاه بعد بيعه ثبت
 نسبه ورده كذا لو كانت الولد او رهنه او آجوه او كانت
 الام او رهنه او آجوه او زوجها ثم ادعاه باع احد التوابين مملوكها
 وولادتها عنده واعتقه مشترية ثم ادعى الباع الآخر ثبت
 نسبه منه وبطل عتق المشتري قال لصبي هذا الولد مني ثم قال
 لبس مني ثم قال هو مني بصح قال هو ابن زيد ثم قال هو ابني
 لم يكن ابني وان مجده زيد بنوته قال له مسلم هو عبيدي وكافر
 هو ابني كان ابنا وحر ان ادعيا معي وان سببن دعوى
 المسلم كان عبدا له قال زوج امرأة لصبي معها هو ابني من
 غيره وقالت ابني من غيره فهو ابني لو غير معتبر والا لمن صديقه
 ادعت ذات زوج بنوة صبي لم يجز حتى تشهد امرأة على الولد
 وان كانت معذرة لزم حجة ثامنه ولو لا النكاح والعدة كان
 ابنا ولدت امه نزلوها على انها حرة او اشتراها او انبتها
 واستخفت غم الاب فبينة الولد وهو حر وان مات فلا شيء

على ابية وبرته وان قتله ابوه او غيره واخذ دية غم بيمته
 ورجع بها كمنها على بايعه لا بالعقر **فصل** الاستنكاح والاستنكاح
 والاستنكاح يمنع دعوى الملك والاستنكاح بمنها وفي الحرة
 دعوى النكاح ادعى ما لافعال الخصم برأني عن دعواه وبرهن
 فادعى ثانيا انه اقرب بعد البراءة فلو كان قال برأني وقبله او قبله
 لم يصح دعوى الدفع وان لم يكن صح ادعى على آخره ما قال
 ما كان لك على شيء قط فبرهن على الف والمكر على الف والبر
 قبل هذا الا ان يزيد ولا اعكف وقيل بفسخ ايضا قال احد القضاة
 لا دعوى لي في التركة لا يبطل دعواه قال است انا بوارث فلان
 ثم ادعى ارثه وبين الحجة صح قال ذو البدر ليس هذا لي ونحوه لا
 متابع ثمة ثم ادعاه فقال ذو البدر هو لي صح ولو ثمة متابع كان
 اقراره في رواية وفي اخوي لا ولو قاله الخارج لا بدعي بعده
 ادعى زيدا ما لا ولم يثبت فادعاه على آخره لم يسمع اقراره
 لغيره كما يمنع دعواه لنفسه بمنها لغيره لو كانه او وصاية بخلاف
 اقراره عن جميع الدعاوى ثم الدعوى بها ادعى دار النصف
 ثم انما وقف عليه سمع كدعواه له ثم لغيره ولو ملك لم يجز في رواية
 وجاز في رواية اخوي ان وقف ادعى العصوبة وبرهن
 الخصم ان النسب بخلافه ان قضى بالاول لم يقض به والاثان قطعا
 برهن انه ابن عمه لا بية وامه وبرهن الدافع انه ابن عمه

فقط ادعى على اقرار الميت به كان دفعا قبل القضاء بالاول والابعد
ادعى به ائنا بالعصبة فدفعه ان يدعى خصمه قبل الحكم اقراره بانه
من ذوى الارحام قال هذا الولد منى ثم قال هذا الولد ليس منى
ثم قال هو منى صحيح ولو عكس لا برهن على قول المدعى انما يثبت
في الدعوى او شهودى كذبه او لبس له عليه شئ صحيح الدفع ولو
برهن على قوله بدو غ كوا ان ارم لا المدعى عليه جاز بخط البراءة
فقال المدعى كنت جتيما وقت الابراء فالقول له ادعى فتمت جازية
مستهلكه فبرهن الخصم انها جازية رابعا في بلد كذا لا يقبل الا ان يجزى
بها جازية ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجد صحيح بخلاف دعوى
كونه ابن عمه التناقض في موضع الخفاء لا يمنع صحة الدعوى قبل
يمنع فان ادعى الوصية وانكرها الوارث فافام بنية فادعى
الوارث الرجوع يقبل وقيل لا **تنبيه** الكفيل ينتصب خصما عن
الاصيل بل عكس اذا اشتركت الدين بين شركيين لا جازية
الارث فاحدهما لا ينتصب خصما عن الآخر بخلاف ما اذا اشتركت
بها **كتاب الاقرار** هو اجابا رجح لا فخر عليه وحكمه ظهور المقرب بطلب
الا في نسب الاولاد وخوة ولكن يردود لا بعده لا بثبوت
ابتداء فصح الاقرار بالخمر للمسلم لا بطلان وعقوب مكره ولو ادعى
ابتداء او جعله سبيلا لم يسمع بخلاف دعواه في الدفع ولو كذا
المقر لم يجز له اخذ المال الا بطيب نفسه وهو حجة فاصرة بخلاف

البينة افرسكف قرا ومجدا ذون له معلوم صحيح مطلقا ومجرب
لو نضر فالابتن شرط لصحة وتحققه اعلام ما صادقه ذلك كالتعصب
والود بنية بخلاف اشتراط له ذلك كالباع والاجارة ولزم
بيان ما جمل به فتمت وصديق يمينه ان ادعى خصمه اكثر منه ولم
يبرهن ولم يسمع للمجرب اذا فحش جهالة كذا المجور اقراره بالانتماء فيه
كحرفه فباخذ به الآن وبما فيه نعمة كمال فيؤخر الى عقبة ولزم
في على مال درهم وفي مال عظيم نصيب في مال الزكوة وقد نصيب
فتمت في غيره وفي اموال عظام ثلثة نصيب في دراهم ثلثة و
ودراهم ثلثة عشرة وكذا درهم درهم وكذا كذا احد عشرة وكذا
وكذا احد وعشرون ولو ثلث بلا واو فاحد عشر ومعهما ثلثة
واحد وعشرون ولو ربع زيدا الف على وقيل اقراره بالبر
وان وصلح ودبغة صدق عندي مع في بني في صدق في
في كبسي اقراره بالامانة جميع مالي او ما املكه له به نفقني السليم
قوله المدعى الف اترنه او انتفذه او اجبني به او قضيتك
او ابرأني فيه او تصدقت به على او وهبته لي او اهلكته
على زيدا اقراره وبلا ضمية لا وقوله نعم اقراره لا الا بما برأسه نعم
في جواب هل لي عليك كذا اقربدين مؤجل قال المقر له
حال صدق يمينه ولزم في مائة ودرهم ومائة وثوب ثوب
وبفسر المائة كذا وثوبان وفي الجميع كتاب في على نصف درهم

ودينار و ثوب و نصف هذا العبد و هذه الجارية نصف كل
 اقل عشرة دراهم و اثنان و غير ط كان من الفضة و غيره في فطر
 الزمان و دابة في اصطبل لزمته فقط كذا الطعام في البيت و نجف
 له حلقته و فضة و سيف له فضله و حقه و حايته و حجة له عبدانها
 و كسوتها و ثوب في ثوب او منديل الزمان و ثوب في عشرة
 الثواب ثوب و نجف في خمسة فنية الفضة و ثوبه مع عشرة
 و من درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة تسعة و من داري
 ما بين هذا الى بطل الى هذا الى بطل ما بينهما اقربا بكل صحيح مطلقا و له
 ان بين سببا صالحا كارت و وصية و ان ولدت جبا
 لاقل من سنة اشهر او سنتين فله ما افرا و من فله و الموت
 او حين فله و ان بين بغير صالح كبيع و اقراض و هبة او هم
 الاقرار لغيره على الف في مجلس و اخوان في اخر الزمان
 الا بكتابة الاقرار او اقرار حكماء او الورثة اقربا لدين فله الزمان
 كله و قبل حصته **باب الاستنساخ** و ما بمغاة استثنى بعض او يفسد
 لزمه باقية ولو كله فكله لو بعين لفظه نحو غلامي كذا الا غلامي كذا
 الا فلانا و فلانا و فلانا و لا غلام له غيرهم كذا الا هؤلاء استثنى
 و زنيا و كلبا من دراهم صحيح فبمنه ولو غيرهما منها لا و اذا وصل
 باقراره ان شاء احد بطله او بشرط الحي لزمه المال و بطل
 اقربا و استثنى بنا ما كانا له قوله و نص الحاتم و نخلة البستان

و طون الجارية كبا يها كذا اذا قال بنا و غلامي و ارضها لفلان ولو
 قال و عرضها لفلان كان كما قال و صحيح باللف من ثمن من
 عبته و انكر قبضه فلو سلمه لزم الالف و الا فلا و ان لم يعينه لزم
 و لقا انكاره و صل و فصل كقوله من غم او خسر يرو في من ثمن
 سماع او قرض و هي زبوف او بهرجه او سقوفة او رصا
 لزمه الجيد و في من غضب او و دية ان ادعى احد هذه صدق
 الا فصل في الاخير من قال غضبت ثوبا و جاب بمحب صدق كما
 في على الف الا انه يفسد كذا من فصل قال اخذت منك الف
 و دية فهلك و قال لا خير بل غضبت ضمن بخلاف غضبته
 في رد اعطينيه و دية قال كان هذا و دية له عندك فاختاره
 فقال هو له اخذه صدق من قال آجوت فرسي او ثوبه
 فركبه او لبس رده و الى او غلط ثوبه هذا كذا و قبضه قال
 هذا الف و دية لزيد لا بل لكبر فالالف لزيد و على المقر مثله
 لكبر اقربا من لان ثم قال كنت كذا بانيه حلف المقر له
 على عدم كذبه **باب اقرار الرض** و بين صحته مطلقا و فرض من
 بسبب معروف بقدمان على ما اقربه فيه و الكل على الارث
 و لم يخرج تخصيص غريم بقبضه و دية و لا اقراره لو لوارثه الا بقبضه
 البقية و جاز لغيره و لو كان له اقراره بحال ثم بينوته ثبتت به
 و بطل اقراره و لا جنبته ثم تكلمها صحيح بخلاف الائمة و الوصية ولو

ولو بدى لمن طلقها فيه فله الاقل من الارث والدين
 اقر بينة غلام جهل نسبه في مولده ويولد مثله وصدقه
 وهو من اهل ثبوت نسبه منه وتشارك الورثة صح اقراره بالولد
 والوالدين والزوجة والمولى واقارارها بالوالدين والزوج
 والمولى وشروط تصد بغيرهم كما شرط تصديق الزوج او شهادته
 امرأة في اقرار ذات زوج بالولد وعدم العدة في غير ما صح
 التصديق بعد موت المقر الا من الزوج بعد موتها مفردة او ثبوت
 من غيره ولا دكاخ وعم لم يثبت وبرث الامع وارث وان
 بعد مات ابوه فاقرباؤه شاركه في الارث بلا نسب اقرباؤه
 ابني سب له على اخو دين بقبض ابيه نصفه لاشي له والنصف للآخر
 ولا يرجع المقر على اخيه بنصف ما قبض وان نصا دفعا على شئ له
 بينهما **فصل** حرة اقرت بدين فكذبها زوجها صح في حقه حتى تجبر
 وتلازم وعندهما لا مجهولة النسب اقرت بالزواج لانها
 زوج واولاد منه وكذبها صح في حقه لاحقه وحق الاولاد حتى
 لا يبطل الكاخ واولاد قبل الاقرار وما في بطنها وقتها امر مجهول
 النسب حر وعبدته ثم اقر بالزواج لانها وصدقه صح في حقه
 ودون ابطال العتق فان مات العتق بريئة وارثه ان كان
 والا فامقر له فان مات المقر ثم العتق فارثه لعصبته المقر قال
 لي عليك الف فقال الحق والصدق واليقين او تكرروا

او قول بها البركان اقرار او لو قال الحق من اصدق
 صدق او اليقين يقين لا قال لانه باسارفة بازانة باجوبة
 بالبقية وهذه السارفة فعلت كذا وباعها فوجد بها واحدا منها
 لا ترد به بخلاف هذه سارفة او البقية او زانية او مجنونة وبكلا
 باطلان وهذه المطلقة فعلت كذا **كتاب الشهادة** هي اخبار
 بحق للغير على آخر لا تخفى وشروطها العقل الكامل والصبط والولاية
 وركنها لفظ الشهاد وحكمها وجوب الحكم على القاضي بموجبه بعد
 التزكية وتجب بالطلب في حق العبدان لم يوجد بدله دون
 من اصدق كفتن الائمة وطلاق المرأة واستبراء في الحد وفضل
 ويقول في السرقة اخذ لا سرور ونصابها للزنا اربعة رجال
 ولبقية الحدود والقود رجالان وللولادة واستئصال الصبي
 للصلوة عليه والبكارة وعيوب النساء امرأة ولغيرها مالا
 او غيره كخاخ وطلاق ووكالة ووصية واستئصال البصبي
 للارث رجلان او رجل واحد امان ولزم في الكل لفظ الشهاد
 لقبول العدالة لوجوبه وهي على حاضرتجب الاشارة الى
 الخصمين والمشهود به لوعينا ولو على غائب ثبت بشهوده
 الى ابيه فقط لا يقبل من غيره الى جده ولا بنسبه ضاعته الا
 اذا كان موافقا بها ولو قضى بذكر الجذع فلا يبال عن شأه
 بلا طعن الخصم الا في حدوده وعندهما بل في الكل سه او عينا

و به بعضی و کفی للترکبه هو عدل و ان لم یقبل عاثر الشبهة و لا یقبل
 تغذیل الخصم بقوله هم عدول لکنهم اخطوا و انشوا و هم عدول
 و کوفال صدقوا و عدول صدقه لزم الحكم کفی و احدهما لکن کبه
 و لکن حجة الشاهد و الرسالة الی المزک و الا حوطا نشان کس مع بعضی
 بالا قول و رالی ما یعلق بالا فاعل ان یشهد و ان لم یشهد علیه
 و یقول یشهد لا یشهد فی ولا یسعه الشبهة و یسمع من و راجع
 الا اذا تعین الفاعل و برمی شخص القابله و یشهد عنده نشان
 انها فلان بنیت فلان ابن و لا یشهد علی الشبهة و ما لم یشهد علیها
 و لا من رالی خطه و لم یذکر ما کذا الفاضی و الراوی و لا بالتسامع
 الا فی النسب و الموت و النکاح و الدخول و ولایة الفاضی
 و اصل الوقف اذا اجتمع بها رجلان او رجل واحد ان عدولا
 و یشهد رالی جالس مجلس القضاء یردد الیه المحضونه انه فاض
 و رجل و امرأة بکنان بنیا و بنیهما انبساط الازواج انها عیسه
 و شئی سوی الریقن المعبر فی بد متصرف کالک ان له و اشد
 علیه فان فسر للفاضی شها و نهما بالتسامع و حکم الید بطلت الا فی
 الوقف یشهد انه یشهد دفن زید و صلی علیه فهو معانیه الشبهة
 بالا یجاب شها وة بالقبول فی المعاوضات حتی یشهد و اعط
 تزویج الاب فقط یقبل یجوز الیه **باب القبول و عدمه** یقبل من
 اهل الا هو الا الاخطا بنیه و الذمی علی شله و ان اختلفت منه و علی الشان

بلا عکس و منه علی شله ان اتحد و اریها و عدم و بسبب الدین و علم
 صغیرة ان اجنب الکجابر و الا قلف و الحفی و ولد الزنی و الحنفی
 و العیقن لاسقین و بالکس و الحال و لا حیه و علمه و من حرم رضا
 او مصاهرة و کافر علی کافر مولا او موکله مسلم بلا عکس لا من کافر
 علی مسلم الا فی الوصایة و النسب اذا ادعی حفا من البیت
 خصم حاضره و اعلمی و حرند و مملوک و صبی الا ان یجحد فی الرق
 و الصغر و اد با بعد الحریة و البلوغ و محذوف و فی قذف و ان
 ناب الا ان یجحد کافر افسم و سجون فی حادثة السحر و اصله
 و فرعه و زوج و عرس و سید بعده و مکانه و شریکة فیهما
 فیه و تحت یفعل الردی و نایحه و نفینه و مدر من الشرب علی الله
 و عدم و بسبب الدین و من یعجب باطیور و الطنبور و یقنی لک
 او یرتکب یا یجده او بدخل الحکم بلا ازار او باکل الربوا و یعجب
 بنه و اولفام یسطر یخ او یرکب به الصلوة او یبول او باکل علی
 الطریق او یظهر سب السلف یشهد ان اباهما او صلی الیه هو
 یدعیه صحیح کشفه وة دابنی البیت و مد بونیة و الموصی لهما
 و وصیه علی الابصار و کوی شهد ان اباهما الفایب و کله یفیض
 ردت ادعی او لا کالشه وة علی جرح مجرد بعد القبول و قبله
 قبلت مثل ان یشهد و اعلمی ان شهود المدعی فسقة او زناة
 او اکلته ربوا او شرهه خمر او علی اقرارهم انهم شهدوا بالزور

او انهم اجماع في هذه الشهادة او ان المدعى سطل في هذه الدعوى
 او انه لا شهادة له عليه في هذه الحادثة وقبلت على اقرار المدعى
 بفسقهم او بشهادتهم بزور او بانهم استأجروهم على هذه الشهادة
 وعلى انهم عبيد او محدودون لقذف او انهم زلوا ووصفوا
 الزنا او سرقوا مني كذا او شربوا الخمر ولم ينفوا دم العهد وشكوا
 المدعى بالافقذفة والمقذوف عليه يدعيه او انه استأجرهم
 بكذا او اعطاهم اياه مما كان له عنده او اني صالحتهم على كذا او
 اليهم على ان لا يشهدوا علي زورا وشهدوا زورا من رده فاقض
 في حادثة ليس لا قبول فيها شهادة فاصرة بينهما غيرهم تقبل في
 مثل ان شهدا بالدار بل ذكر انهما في يد الخصم فشهد به آخوان وان
 شهدا بالملك في المحدود واخوان بالمحدود وان شهدوا
 على الاسم والنسب لم يعرفوا الرجل بعينه فشهدا اخوان انه المسمى
 شهد عدل فقا او همت بعض شهداء في لم ينفوا بنية الموت
 من الجرح اولى من بنية الموت بعد البز والغبين اولى من كون
 القبلة مثل الثمن وكون المنصف عاقلا اولى كونه مخلوط العقل
 او مجنون والاكراه اولى من الطوع **باب الاختلاف في الشهادة**
 تجب مطابقة الشهادة للدعوى معنى فلو ملكا مطلقا فشهدا بملك
 بسبب قبلت وبكسبه لا وتطابق الشهادتين في لفظ لا تجب
 اختلافه فلو شهدا احدهما بالكتاب والاخر بالزوج قبلت كذا الالبته

والعقبة ونحوهما وكذا احدهما بالف والاخر بالغبين او مائة و
 مائتين او طلبة وطلفتين او ثلث ردت كما اذا ادعى غصبا
 او قتل فشهد احدهما به والاخر بالاقرار به وقبلت على الف
 في الف ومائة ان ادعى الاكثر وفي الغبن يقبل على الواحد كما
 شهد واحد ان يدين العبدين له والاخر ان هذا قبلت
 على الواحد بالاجماع وفي العقد لا مطلقا فلو شهد بشراء عبد او كناية
 بالف والاخر بالف في مائة ردت كذا العنق بمال الصلح
 عن فود والرهين والخلع ان ادعى العبد والقائل والراهن
 والمراة وان ادعى الاخر فكذلك دعوى الدين والاجارة كالبيع
 في اول المدة وكالدين بعد ما والمدعى هو الموجب والكتاب صحيح
 بالافل مطلقا شهدا بالف وقال احدهما قضى خمسمائة قبلت
 بالف كما اذا شهد بقرض الف وقال احدهما قضاه وترد قوله
 قضى كذا الا اذا شهد معه آخر ولا يشهد من علمه مني بقول المدعى بما
 شهد بقتل زيد يوم كذا بكته واخوان بقتله فيه بكوفة ردتا فان قضى
 باحدهما ردت الاخرى شهدا بسرقه بقره واختلف في الزنا
 قطع بخلاف الذكورة والانثوية والغصب ملك المورث
 لا يقضى لوارثه بلا جواز يدين بقولها مات وتركه ميراثا له
 وودا ملكه وفي يده كذا قولها كان لاسيه اماره او ادعه
 او آجوة ذاليد شهدا بيدى منذ كذا ردت الا ان يقولوا انه

وانه احدث اليد فيه فيبقى له باليد ولو مر بالنسبة اليه لكن
 لا يصير به بقبض عليه حتى لو برهن بعده على انه ملكه فيقبل وان اقر المالك
 عليه به او شهد انه اقر سيد المدعي او بملكه او انه اخذ من يده فقبض
باب الشبهة على الشبهة وتقبل فيما لا يسطر بسببه بشبهة فقبض
 الاصل بموت او مرض او سفر وشبهة دة عدد عن كل صل وان
 لم يجز بر فرعا بها بان يقول الاصل شهد على شها دني اني اشهد بكذا
 والفرع اشهد ان فلانا اشهدني على شها دته بكذا وقال اشهد على
 شها دني بذلك صح تعديل الفرع للاصل كاحد الشاهدين للآخر
 سكت صح نظرها وعدلوا انكر الاصل شها دته بطل شها دة الفرع
 عن اثنين على فلانة بنت فلان الفلانة وقالوا اجبرنا بموتها
 وجاء المدعي باخرة لم يعرفها انها هي قبل ثلاث شها دين انها هي كذا
 الكتاب الحكمي لو قال لا فيها التسمية لم يجز حتى ينسبها الى فخذها او
 اوجد ما اشهد على شها دته نعم نهاه عنها لم يصح كاذر ان شهدا على شها دة
 سمين كافر على كافر لم يقبل كذا شها دتها على القضا لكافروا
 شها دة رجل على شها دة ابيه وعلى قضا ابيه في الصحيح من ظهر انه
 شهد زورا عذرا بالشبهة **باب الرجوع عنها** هو ان يقول كنت
 مبطلا فيها وسخوه فلا يكون انكارا رجوعا لا يصح الا عند القاضي وحده
 بعد القضا وقبض المال التزوير والتضييق ولم يفيض قبل التزوير
 القبرة للباقي لا الراجع فان رجع احدهما ضمن النصف وان رجع

احد الثلثة لم يضمن وان رجع آخر ضمن النصف وان رجعت
 امرأة من رجل او امرأتين ضمن الربع وان رجعا ضمن
 النصف وان رجعت ثمان من رجل وعشرة نسوة فلما
 فان رجعت اخرى ضمن النصف الربع وان رجع الكل فقبله
 السدس عنده والنصف عندهما وما بقي عليهما من القولين
 وان رجعا فقبل النصف وفاقا وضمن رجلان شهدا مع امرأة
 فزجوا ولا يضمن راجع في الكتاب مبرمسي مطلقا الا ما زاد على مهرها
 وفي البيع الا من نقص من قيمة البيع ان ادعى المشتري دما
 زاد على القيمة من الثمن ان ادعى البائع وفي الطلاق قبل
 الوطى الا نصف مهرها وضمن في العتق القيمة والقصاص الدية
 والفرع برجوعه لا بقوله بعد الحكم كذب شهود الاصل ان غلطوا
 في شها دتهم ولا الاصل بقوله ما اشهدنه او اشهدنه وغلطت
 ولو رجع الكل ضمن الفرع فقط وضمن المزي بالرجوع لا بالاحصاء
 كما ضمن به شها دة البيهين لا الشرط **باب الصلح** هو عقيد برفع
 النزاع وركنه الايجاب والقبول وشروطه الفصل لا البدل نصح
 من الصبي المأذون ان نفع او عرى عن ضررين ولا الحرنة
 فصح من العبد المأذون والمكاتب كون المصالح عنه حقا
 للمصالح ثاب في المحل لا مدفع فلو ادعت مطلقة على زوجها صبا
 في يده انه ابنها منه ومجد فضاحت مني النسبة شني بطل وكوصالح

الكفيل بالنفس على مال على ان يبراه من الكفالة بطل كذا الصلح ^{الشريعة}
 ولو صالح عن حد بطل بخلاف التغرير والقصاص كون البديل
 مالا معلوما ان الى قبضه او منفعة وحكمه وبيع البراءة عن الدعوى
 وهو ما باقرار او سكوت او انكار الاول كبيع لوعن مال بال
 فيجوز فيه احكامه وان استحق المدعى او بعضه رجع المدعى عليه
 بالبديل او بعضه وان استحق البديل او بعضه رجع المدعى على
 المدعى عليه بالمدعى وكما جازة لوعن مال بمنفعة فشرط التوقيت فيه
 وبطل بموت احدهما في المدة والاخيه ان معا وضه في حق المدعى
 وفدا يمين وقطع نزاع في حق الآخر فلا شفعة في صلح عن دار
 مع احدهما وتجب لوعليها باحدهما وان استحق المدعى او بعضه
 برء المدعى البديل بنجاصم مع السخف وان استحق البديل او بعضه
 رجع الى الدعوى في كله او بعضه بلاك البديل قبل التسليم كاشفاته
 في الفصلين صالح على بعضه بدعيه لم يصح الا بزيادة شئ في البديل
 او الا برأه عن دعوى الباني صح عن دعوى المال والمنفعة وان
 وكان غنقا بمال مطلقا لو باقراره والا فقطع نزاع في زعم المدعى عليه
 والزواج النكاح وكان خلع لا عن دعوى النكاح وعن دعوى
 حد ونسب ولا اذا قل ما دون رجلا عمدا وصالح عن نفسه وصح
 عن نفس عبده ففل ذلك وصالح المكاتب عن نفسه والصلح
 عن مفسوب تلف باكثر من قبضة او عرض في العمد باكثر من الدين

والاش وفي الخط لا كما في الموسر اعني نصفه وصالح عن ثبته
 باكثر من نصف قبضة ولو بوض صح مطلقا وكل الصلح عن دم عمد
 او على بعض ابن بدعيه لزم بدله الموكل الا ان يضمنه وفيما هو
 كبيع لزم وكبده صالح فضولي وضمن البديل او اضاف الى ماله
 او اثار الى ارض او نقد بلا نسبة الى نفسه او اطلق ونقد
 صح وصار منه عاونا وان لم يقدر وقف فان اجازة المدعى
 عليه لزمه البديل والاراد على الصلح بعض جس ماله عليه اخذ بعض
 حقه وحط لباقيته فصح عن الف على خمسمائة والف جبا على ثمانية
 زبوف والف حال على مؤجل وعشرة دراهم وعشرة دنانير
 على خمسة دنانير لا عن درهم على دنانير مؤجلة والف مؤجل
 على نصفه حالا والف سود على نصفه ايضا ودين عليه على جس
 غيره بغير عبته صالح عن كرهضة على عشرة فان قبض جاز ولا فلا
 وان قبض منه فشرقا صح في النصف فقط كذا العكس قال
 ادفع الى خمسمائة غدا على انك برئ من البقا فان دفع غدا
 برئ والا فلا ولو قال صالحا لك على خمسمائة تدفعها الى غدا
 وانت برئ من الفضل على انك ان لم تدفعها غدا فلكل
 عليك كان الامر كما قال وان قال برائك على خمسمائة
 على ان يعطيني خمسمائة غدا برئ وان لم يعطها واذا لم يوفت
 برئ وان علق صرحا لم يصح قال تهر الدارين لا اقر لك ما كنت

حتى نوفر عن ادخا ففعل صح عليه ولو اعلن اخذ الآن الدين الشكر
 اذا قبض احد بهما شانه شاركة الاخر فيه ورجعا على الغريم بالباقي
 فلو صالح احدهما عن نصيبه على ثوب اخذ الآخر نصفه من غريمه
 ونصف الثوب من شركه الا ان يقسم ربع الدين ولو اشترى
 بنصفه شانه ضمنه الآخر الربع وفي الابرار عن حصته والمقاصه
 بدین سبعين لم يرجع الشراكه وفي بعضها قسم الباقي على سهامه
 صالح عن عيب فظهر عدمه او زال بطل الصلح صالح احد ربي سلم
 عن نصيبه على ما دفع فان اجازة الآخر نفذ عليها وان رده
 اخرج احد الورثة عن عرض او عفا ربحا او عن ذم بنصفه
 او بالعكس او نفذين بهما صح قل بدله او لا وفي النفدين وبغيرهما
 باحد النفدين لا الا اذا كان المعطى اكثر من حصته من ذلك الجذر
 وبطل ان شرط لهم الدين من التركة الا اذا شرطوا ابراء الفراء
 منه او فضا نصيب المصالح منه تبرعا او فرضوه قدر حصته منه
 وصالحوا عن غيره واحالهم بالفرض على الفراء واختلف في صحة
 الصلح عن تركه مجهولة لادين فيها على كميل او موزون وصح في
 الاصح عن مجهولة في بد البقية غير المكبل والموزون **كتاب النفقة**
 هو الزام على الغير بنية او اقرار او تكول واهله اهل الشهادة وشرط
 اهله شرط اهليه والفاقد اهله فيكون اهله لكنه لا يقبل كاصح
 شهادته ولا يقبل اختلف في كون المصير شرط لنفاذه وكون

القسمة من اعماله اخذ القضا برشوة لا بنفقة حكمه وان عدل
 باخذ ما بسحق القول ينبغي ان يكون موثوقا به في عفاه وعقله
 وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والامار ووجوه الفقه والاجتهاد
 شرط الاول لونه كذا المضي لا يطلب القضا ولا بل من تجار
 الا قدر والا ولى وبكره التقدير من خاف الجف وبجوز تقديره من
 الجابر واهل النفي فان تقدر طلب وبيان قاض قبله والزم
 مجوسا اقر بجن او قام عليه بنية ولا يقبل قول المذول عليه البينة
 والا نادى عليه وحلاه ونظر في الودائع ومثلت الوقوف
 وعمل بالبينة واقرار ذي اليد لا يقول المذول الا ان يفرض اليد
 بالتسم منه وجلس للحكم في مسجد والجامع اولى او في داره
 بالدخول فيها ويجلس مع من كان يجلس قبله وهدية الامن
 ذي رحم محرم او من اعانها وانه قد راعه ان لم يكن لها
 وشهد الجنابة لا الدعوة الخاصة ويعود مرفضا وسوي بين
 الخصمين جلوسا واقبالا ولا يبر احداهما ولا يبر اليه ولا يقبل
 حجة ولا يفتحك في وجهه ولا يخرج مطلقا ولا يقبل الشهادته
 واستحسنه ابو يوسف فيما لا نية فيه واذا ثبت الحق على الخصم
 باقراره او بنية اقره بدفعه فان الى حبه قدر ما يرى لطلب
 ذي الحق فيما لزمه بدلا عن مال حصل له كتمن بيع وفرض والنزاع
 بعقد كالمهر المعجل بدل الخلع ودين الكفالة وفي غير ما لا ان ادعى

الفقدان ان ثبت غريمه غناه فيجب ثم بآل عنه فان لم يظلم
 مال طلقه ولم يمنع غناه عنه ولا يقبل بنية على اقله قبل حبه وبنية
 الب راولي وابد جيس الموسر لا يجس نفقة ما ضمه لزوجه
 وولده بل في الاتفاق عليها اذا ابي نفق المرأة في فقه حد وفود
 ولا يتخلف قاض الا اذا فوض اليه بخلاف المأمور بانها منه الجمعة
 فانه يتخلف في الصلوة للضرورة من سمع الخطبة فان المقتضى
 اليه نائب عن الاصل فلا يقول القاضي الا اذا فوض اليه لا ينزل
 بخوجه عن القضا ونائب غيره ان قضى عند واحد اجازة صح
 بمقتضى حكم قاض آخر الا ما خالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع
 فان امضى قضاء من حد في قذف ونائب والاعلى او امرأة
 تجد او قود او قاض لا وانه وبنية المحدث والنائب والاعلى
 ولا امرأة بنيتها زوجها وتجد او قود بنيتها زوجها نقض حتى لو ابطالان
 نفقة ثالث واما قضا عبد وصبي مطلقا وكافر على مسلم فلا نفقة
 يوم الموت لا يدخل تحت القضا بخلاف يوم القتل القضا بخل
 او حرمته بنيتها زور نفقة ظاهر او باطن اذا ادعى بسبب معين
 بخل فالا ملاك المرسلة القضا في مجتهده فيه بخلاف رايه
 لو ناسب مذهبه نفقة عند ابي حنيفة ولو عاين فقيه رواتبان و
 وعندهما لا نفقة في الوجهين قبل عليه الفتور وقبل على النفاذ فيها
 لا يقضي على غائب ولا له الا بحضوره به حقيقة كوكيله ووصيه شرعا

كوصي القاضي او حكما بان يكون ما يدعى على الغائب سببا لا يدعى
 على الحاضر كما اذا برهن على ذم يدانه اشترى المدعى من
 فلان الغائب حكمه على الحاضر كان حكما على الغائب ولو شرطا
 لا اذا كان فيه ابطال من الغائب واما اذا قضى عليه قبل
 نفقة وقبل لا التركة اذا استغنى بالدين فولا به البيع للقاضي
 لا الورثة بقرض مال الوقف والغائب واليتم ويكتب لآل
 والوصي قضى بالجور مستغدا او قربه فالغرم عليه في ماله ولو خطا
 فقل المقتضى له حكما من صلح فاضا حكمه بنية او اقرارا وكول في غيره
 او قودا ودينه على العاقلة ورضيا صح ولا يقضي به كذا اخباره باقرار
 احد الخصمين وبعدها شهادته حال لانيه لا خبره حكمه وكل من اجتمع
 قبل حكمه لا بعده ولا يصح حكمه لابويه وولده وزوجه بخلاف
 حكمها عليهم وان حكما رجلين فلا بد من اجتماعهما رفع حكمه الا ان
 ان واقف مذهبه امضاه والا ابطله **كتاب النفقة** شهدا
 على خصم حاضره حكم بها وكذب به وهو السجل او على غائب لم يحكم
 بها بل حكم المكتوب اليه وهو الكتاب الحكمي وكتاب القاضي الى
 القاضي ونقل الشهادته حقيقة ويقبل فيها لا بسقط بشهادة كالمدين
 والعقار والكنح والطلاق والعتاق والنسب والمقتضى والامانة
 والوكالة والوفاة والقتل اذا كان موجب المال والوراثته
 وكما نسقوله في النكاح رافى حد وقود و ذكر اسمه ونسبه والكنية اليه

ونسبه واسما الشهود وانسابهم وان كل واحد شهد على الآخر
 الصادرة عن فلان بن فلان واستشهدوا بشهادة صحيحة متفق
 اللفظ والمعنى وقراءه على من شهدهم او يعلم به وكتب اسماءهم
 وانسابهم فيه وتاريخ الكتاب وختمه عندهم وسلمه اليهم والبول
 لم يشترط ذكر اسم المكتوب اليه ونسبه والقراءة عندهم وختمه وعلمه
 لا يقبل الا من موثق بالحق ولا يجوز كون شهود الطريق كفارا
 وكو المدعى عليه كافرا ادعى على غائب مالا واراد بعث وكيله
 استخلفه القاضي ما قبضه كالا وبعضا وما ابرأت ذمته وما
 نعم ان رسولا او وكيل كات قبض منه فان انقطع الشهود وصلوا
 الى المكتوب اليه ووجدوا الخصم في ولاته قاض اخر اشهدا على شهادتها
 اخرون كما في الشهادة على الشهادة وكتبها على طرفيها بدلها فانها
 الى من انهي اليه الاصل او الى اخو ثم وثم الى ان يصل الى من يكون
 الخصم تحت ولاته ثم انه لا يقبل قبل ولم يشترط ايضا ابويوسف
 وتبها دة رجلين او رجل من اعرابهم فاذا اشهدا عنده انه كتاب
 القاضي فلان بن فلان وعدلوا فتمت وقراءه على الخصم والزمه
 بما فيه ان يفي كاتبه فاض فيطيل ان زال عن القضاء قبل وصوله
 اليه كذا زال المكتوب اليه عنه الا اذا كتب بعد اسمه الى
 كل من يصل اليه من قضا المسلمين وان كتبه ابتداء جوزه ابويوسف
 فان قال النذر كتبه ففعل المدعى اثباته او طعن في الفا النذر كتب

او الشهود سمع فان اقام شاهدين لم يقبل وان مات ففعله على
 وارثه او وصيه جاز نقل شهادته وكتب لو كفل غائب واختلف
 في حكمه عليه والمحضر ما كتب فيه حضور المتخمين عند القاضي
 جوي فيها من الاقرار والاعتراف والحكم باليمين او الكفول على وجه
 برفع الاشياء وكذا المسجل والصك ما كتب فيه البيع والرزق
 والاقرار ونحوها والحجة والوثيقة بينا ولان الثلثة **سائل**
 لا يندد وسفل فيه ولا يقبض كوة بل رضى ذى العذر ان يخطبه
 ينشعب عنها زانية غير نافذة لا يفتح اهل الاولى ما ياتي الثانية
 بخلاف مستدرة لزق طرفا ادعى اليه فسل بينه فبرهن
 على الشر بعد وثق اليه قبل وقيل لا قال لا خا اشترى منى
 هذه الحاربه فانكر لقال وطها ان تركت الحفونة اقر قبض
 عشره وراهم ثم ادعى انها زبوت او بنهر حنة صدق مع يمينه
 وفي السنوثة لا كمن اقر قبض الجبا او حنة او الثمن او بال
 قال لا خا كات على الف فرد ثم صدقة لغا تصدقها بل حجة ادعى
 عنه دنانير فقال المدعى عليه او فيها فجا يشهد ويشهدون
 انه دفع اليه حنة دنانير كذا لا ندرى انها من هذا الدين او
 غيره جاز شهادتهم وبراء المدعى عليه اقام اليمينه على شره واراد
 الرد بعيب ردت يمينه بالية على برأته من كل عيب الكاره
 بوجه بطل صك كتب ان شاء الله في اخوه مات فمى فان

عرسه اسلمت بعد موته وقال وثمة بل قبله صدقوا كما في مسلم مات
 فقالت عرسه اسلمت قبل موته وقالوا بعده قال هذا ابن يهودي
 الميت لا وارث له غيره دفنوا اليه فان اقرباين اخاه لم بعد
 اذا كذب الاول تركته ضمن بين الورثة او الغوا بشهود ولم
 يقولوا لا نعظم له وارثا او غوا بما اخاه لم يكفوا ادعى دار النفع والاشبه
 الغائب وبرهن عليه اخذ نصف المدعى وترك باقيه مع ذي
 اليد بل يخفى مجد دعواه اول كذا المنقول في الاصح وصية ثلث
 ماله على كل شئ ومالي او ما املكه صدقة على مال الزكوة فان لم يجد
 غيره اسكت منه فوته فاذا ملك بصدق بغيره صح الاصل
 بل علم الوصي لا التوكيل بل علم الوكيل فلو علم الوكيل ولو من فاسق
 صح تصرفه وبشرط ان لا يفرط فيه عدل او مستورين كعلم الشبهة
 عبده والسفيع بالبيع والكبير بالفتح ومسلم لم يوجب بالشرع باع القاضى
 او امينه عبد الغوا فاخذ المال فضايع واستحق العبد لم يضمن
 ورجع المشتري على الغوا وان باع الوصي لهم بامر القاضى بقبض
 ثمنه وضايع من يده واستحق العبد او مات قبل قبضه رجع
 المشتري على الوصي وهو عليهم القاضى اخرج الثلث للفقر ولم
 يعطهم اياه حتى يملك كان من ماله والثلاث للورثة او ترك
 قاض عالم عدل برجم او قطع او ضرب قضى به على شخص سكت
 فعه وصدق عدل جاهل سكت من تغيبه ولم يقبل قول غيره

الا ان يجاب بسبب الحكم صدق مغول قال زيد اخذت ثلث
 الف قضيت به ليكرود دفعت اليه او قال قضيت بقطع يدك في
 حق وادعى زيد اخذه وقطعه ظاهرا وافر كونهما في قضائه **كتاب**
 القسمة بخبر بين الحقون السابقة وركنها فعل يحصل به التميز بينها
 طلب الشكاه او احدهم لا تنفع بحصته وشروطها عدم فوت
 المنفعة وحكمها تقين نصيب كل على حدة ولا تورى مطلقا عن
 افرازها واخذ عين حقه ومبادله هي اخذ عوض عنه وان غلب
 الاول من المثليات والثاني في غير ما قباخذ شر كبا حصة
 بغيره صاحبه في الاول الا ان في والمعنى الافراز بحسبها في التحسين
 من غير المثليات عند طلب احدهم ويستحب نصيب قاسم يرضى
 من ميت المال وصح نصيبه باجر على عدد الرؤوس يجب كونه عدلا
 عالما بها ولا يعين واحدا ولا يشترك القسام وصحت برضاء
 الشركاء الا عند ضفر احدهم قسم نفلى ادعوا ارثه وعفا رادعوا
 شره او ملكه مطلقا وكوارثه عن زيد لا حتى يرهنوا على موته و
 وعد ورثته ولا ان يرهنوا انه معها حتى يرهنوا انه لها برهن
 على الموت وعد الورثة وهو معهم وفيهم صغير او غائب
 قسم ونصيب بعض لها وان برهن واحد او شر او غاب
 احدهم او كان مع الوارث الصغير والغائب وشئ منه لا
 وقسم بطلب احدهم ان تنفع كل بحصته وبطلب ذي الكثرة فقط

ان لم ينفذ الاخر فله حصته لا ان تضر ركل للفقلة الا بطلبهم ولا يثبت
 بالندخل والرفيق والجواهر والحكم والبير والرحى الارضاهم دور
 مشتركة او دار وضيفة او دار وحانوت قسم كل واحد حصته
 القاسم بالقسم وبعد له وبذره ويقوم بنائه وبقرز كل قسم بقره
 وشربه فاذا كان بين جماعة لهم سدس وثلاث ونصف
 مثلا يجعل ستة اسهم وينقب الاول بالسهم الاول وما يليه بالثاني
 والثالث الى السدس ويكتب اسما بهم ويجعلها قرعة فمن خرج
 اسمه ولا فله السهم الاول فان كان صاحب السدس اخذ حصته
 فان كان صاحب الثلث اخذه وما يليه وان كان صاحب
 النصف اخذه والدين يليانه ولا يدخل اراهم لست من التركة
 في القسمة الارضاهم وان وقع سبل قسم او طريقة في قسم الاخر
 بلا شرط فيها صرف ان امكن والاضحى جازتها دة القاسم
 عند اختلاف المتقاسمين سفل ذو علو وسفل وعلو مجرد ان قوم
 كل واحد وقسم بها اقرا حد المتقاسمين بالاسبق انما او غلط
 لا يصدرن الابحجة وان قال فبضنه فاخذ شركي بعضه وانكره
 وان قال قبل اقراره اصابني من كذا الى كذا ولم يسمه الى
 سخلف وضحت ولو افسها دارا اصاب كل طائفة فادعى
 احدهما بينا في بدال اخر انه من نصيبه وانكر الاخر فعليه البينة وان
 اقام ما لا يعبره لبينة المدعى ان استحق بعض معين من نصيبه

القسمة وفي استحقاق بعض شايخ في الكل فتنسخ وفي شايخ من نصيبه
 لا تنسخ عند ابي حنيفة بل يرجع في نصيب شركه ظهر دين في التركة
 تنسخ الا اذا قضوه او ابرار الغرماء او بقى منها بقى به ولو ظهر غير
 فامس في القسمة بالقسمة بطل ادعى احد المتقاسمين دينا في التركة
 صح وكو عينا لا وصحت المهابات في سكون هذا بعض من دار
 وذاك سفها وخذ منه عبد هذا يوم وذاك يوم كني ميت
 صغير وعبد بن زيد هذا العبد وكذا الاخر لا في غلة عبد او عبد بن
 او بفل او بفلين او ركوب بفل او بفلين او ثمة شجرة او لبن شاة
كتاب الوصايا الا بصا جعل الغيرة كماله بعد موته او تقويض
 التصرف في ماله ومصلح اطلقا الى غيره بعد موته فنهنا بايان
 الا وان في بيان الوصية بالمال ونحوه ذكرنا قوله او صبت بكذا الفلان
 وشترها كون الموصي اهلا للتمليك وعدم استوائه بالدين
 والموصي له حبا وقرنا وغير وارث ولا فاعل الموصي به فابلا
 للتمليك بعد موت الموصي وحكمها كون الموصي به مكا جديدا
 للموصي له جازر بالثلاث لا جيني وان لم يجز الورثة لا الزيادة
 عليه الا ان يجيز ورثة بعده وهم كبار ونذبت بافل منه عند غنا
 ورثة او استغناهم بغيرهم وكولا هما فالترك اولي كترها
 مع احدهما وجبت اذا كان عليه حق الصدقة في الحج والكو
 وتوخر عن الدين وصحت بكل عند عدم وارثه والمكوكه ثبت له

ولتصل وبيان ولد لاف من سنة اشهر من وفاتها وبالاته الاصلها
 ومن المسلم للذمي وبالعكس لا حرج في داره ولا لوارثه وقاتله
 الا باجازة ورثته وهم كبا وكون الفاضل صبي ولا من صبي
 مميز الا في تجهيزه وادفنه وان مات بعد الاراك اضافها
 اليه ولا من عبد ومكانه ان ترك وفار الا اذا اضافها الى
 العقب ولا من مفضل الا بالاثارة قبولها بعد موته فيبطل قبولها
 ورد ما قبله وبه نكاح الا اذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فلو
 لورثته وله الرجوع عنها بقول صحيح او فعل يقطع من المالك
 عن المصوب او يزيد في الموصي به ما يمنع تسليمه بدونه كالبناء
 او ذليل ملكه كبيع بخلاف غسل ثوب اوصى به التجر ليس صحيح
 كذا اكل وصيته او صبت بها فحرام او ربوا واخوتها بخلاف تركها
 وباطله او الذرا وصبت به لزيد فهو لعمرو او لفلان وارثه ولو
 كان فلان ميتا وفاتها فلا ولي بحالها ولو حيا مات قبل الموصي
 ففي لورثته الموصي تبطل بهبه المريض ووصيته لمن نكحها بعدها
 بخلاف اقراره ووصيته وبهته واقراره لابنه كافر او عبدا
 او مكاتبان اسلم او اعقب بعد ذلك المعقود والمفدوج والاشل
 والمسوران طال مدته سنة كالصحيح والا فكل لم يرض اجمع الوصايا
 وصان الثلث ففي الفرض والنفل قدم الفرض فان مات
 قدم ما قدم اوصى بحج عنه راكبا من بلد ان كفي نفقة والآن

حيث كفي مات حاج في طريقه ووصى بحج عنه كذا اوصى
 بان يحج عنه بهذه المائة فهلك منها درهم يحج عنه باق من حيث
 يبلغ وان لم يهلك شيء اجمع بها فان بقي منه شيء رد على الوارث
 بخلاف الوصية بعقار عبد عنه حيث لم يعقب بالبناء اوصى
 بان يشترى بكل له عبد فعقب عنه كذا ولم يحجز الورثة بطلت الا اذا
 اوصى بان يشترى بكل له عبد بالف درهم وزاد الالف على
 الثلث **باب الوصية بالثلث** او صلى ثلثه ولا خولثه فان اجاز
 الورثة فهما الثلثان ولهم الثلث وان لم يحجزوا فالثلث بينهما
 نصفان ولو ثلثه ولا خولثه ولم يحجزوا فكل واحد عند ابى خيفه وعندهما
 ربع ولو لا خولثه ولم يحجزوا فالثلث بينهما نصفان وعنده
 وعندهما على خمسة اسهم سهمان لصاحب الثلث وثلثة اسهم
 النصف ولو لا خولثه بالسدس فالثلث بينهما اثلاثا وعندهم لا يقصر
 اجمع للموصي له لزاو على الثلث الا في المحاباة والسعاية والاداء
 المرسته ولو نصيب ابنه بطل ولو بمثل لا ولو بسهم او خولثه
 ولو بدس ماله ثم ثلثه واجيز له ثلثه وفي سدس على مكره السنة
 وثلثه وراجه او غنمه وهلك ثلثه له باق ولو رقيقه او
 شابهة مختلفة او دوره له ثلث باق ولو بالف وله نفقة و
 هو نفقته ان خرج من ثلثه والاف ثلث النفقة وثلث الاخير من
 الدين ولو ثلثه لزيد وبكر المبت كان كله لزيد مطلقا كذا الوارث

ولمن كان في هذا البيت ولا احد فيه آوله ولعقبه آوله ولولد بكر
 فمات ولده قبل موت الموصي آوله وللفقراء ولده من ولده
 وفات شطره عند موت الموصي وان قال بينهما وبكر مضاف
 لزيد اوصى بثلثه وهو فقير له ثلث ماله عند موته ولو ثلث ثمنه
 ولا غنم له او ملك قبل موته بطل كذا ثبت في من غنم ولا غنم له
 وثبة من ماله له ثمنها من ماله ولو ثلث ماله لاجلها آوله
 وبن ثلث وللفقراء والمساكين لهن ثلثه انما هو لهما البها
 ولو ثلثه لزيد وللفقراء نصف بينهما ولو بانه لزيد ومانه لبكر
 او بها لزيد وبن بكر ان اشرك اخوه معها فله ثلث كل ثمة
 في الاول نصف كل ثمة في الثاني وفيه له على دين قصد فوه
 صدق الثلث فان اوصى بالثلث مع غل لهما والثلث للورثة
 فيقال لكل صدق فوه فيها ثلثهم وما بقي من الثلث فلا يصح الوصايا
 وبوخذ اصحاب الثلث ثلث ما اقرؤا والباقي لهم والورثة
 ثلثين ما اقرؤا به ويجوز كل على العلم في دعوى الزيادة وفي
 بالف لوارث واجبني له نصفه وخاب الوارث وفي
 المحي والميت الكل للمحي وثلثه لثواب متفادته لكل حال
 ضاع ثوب ولم يدري والورثة تقول لكل ثوب ثلث بطلت
 وان سلموا الباقين اخذوا الجدي ثلثي الجدي وذو الردى ثلثي
 الردى وذو الوسط ثلث كل بيت معين من دار ثمة

نقسم

نقسم فان اصاب الموصي فهو للموصي له والا فله قدره كما في الآراء
 وبالف معين من مال زيد له الاجازة بعد موت الموصي والمنع
 اقرا احد الابناء بعد الفسنة بوصية ابيه دفع ثلث نصيبه وكذا
 الموصي بالزيد بعد موت الموصي وقبل الفسنة وقبل الموصي فيها
 له ان يخرجها من الثلث والا اخذ الثلث منها ثم منه ولو بعدها
 فهو للموصي ولو بعد القبول وفيها ولو قبل موت الموصي ففيها
باب العنق في المرض المعقب حال العقد في نصرة انك في نصبي
 البتة في قوله في الصحة من كل ماله والا فمن ثلثه وحال الموت في الاصل
 اليه فيكون من ثلثه مطلقا اذا مات ومرض صح منه كالصحة و
 واعاقه ومحاباته وهبه وضمانه من الثلث فان جاني فاعق
 قضى احق وها في ملكه سواء وعندها عتقه اولى فيها ففي عتق بين
 المحايين نصف لاولي ونصف للاخوين وفي ملك لهما نصف
 ولهما نصف وبطل بعين عبده ان جنى بعد موته فدفع وان فدى
 لا اوصى لزيد ثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في صحة
 والوارث في مرضه صدق الوارث وحرم زيد الا ان
 بفضل من ثلثه شي او برهن على دعواه ادعى زيد وبنا على
 سبب وعنده اعاقه في صحة وصدفها وارثه سعي العبد في
 ثمنه ونفذ الى القويم وقال يعقن ولا يبيع مات وترك ان
 والى درهم فقال جل على عبد الف درهم واخو الالف المنز

ودفعه الى وصدها قبل الودعة عنده اقوى وعندها سوا قبل
 الالف بينهما نصفان عنده وعندها الودعة **باب الوصية بالانوار**
 وغيرهم اقرب واقر باؤه وذو قرابته وانسب محرمه فصاعدا
 من ذوي رحمه الا قرب فلا قرب سوا الوالد بن والولد
 فلوله عمان وخالان فهو لعميه وفي عم وخالين نصف بنيه وبنيها
 وفي عم له نصف وعم وعمته استنوا وبغيره ماصفوه واصهاره
 كل ذي رحم محرم من امراته واخوته زوج كل ذات رحم محرم منه
 واهل امراته وآله اهل بنيه وآلوه وجده منهم وجده اهل بيت
 ابيه واهل بنيه وجنسه بنوا ولد له الا اذا كان من قوم ابيه او
 نه بنوا ولد الذكر والانشى وفي ورثة الذكر كائنين وانما بني
 فلان وعمه لهم وزمنهم واراملهم بنوا ولغيرهم وغنم ذكورهم
 واناثهم ان احصوا والا فلفقوا لهم وبني فلان يخفون ذكورهم
 الا اذا كان اسم قبيلة او فخذ فبنوا ولالات ومول الغنم
 والمواالة وخلفائهم اوصى لمولاه من له معقون ومعقون يطلب
 الا ان يبيته في حيوته ويدخل فيه من اعنته في صحته وعرضه لا يدرك
 وامهات اولاده **باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمتع** صح
 الوصية بخدمته عبده وسكنى داره مدة معينة وايداعته فان
 خرجت رقبته كانت اليه لها وآلها بوا العبد وتضم الدار لآلها
 او عمارته وكسب للورثة بيع ماني ابيهم من ثمنها وتبطل بموته من

موصية وبعد موته يعود الى الورثة وكسب للموصي له بالخدمة و
 والسكنى ان يوجر العبد والدار ولا للموصي له بالخدمة استخدا
 او سكنيا في الاصح ولا ان يخرج العبد من البلدة الا ان
 يكون هو واهله في غير ما يخرج له لخدمته ان خرج من الثلث والا
 فلا الا باذن الورثة اوصى لرجل بخدمته عبده سنة ولا بخدمته
 سنتين ولم يخرج واخذ منهم سنة ايام والموصي لها ثلثة ايام
 بوا لصاحب السنة وبوا لصاحب السنتين حتى يمضي سنته
 اوصى بهذا العبد فلان وبخدمته لآخر وهو يخرج من الثلث صح
 وبثمة بثمانه فئات وفيه ثمة يكون له هذه وان ضم ابداله
 معها بخدمته كما في ثمة بثمانه او بصوف غنمه وولد له ولبنها
 ماني وقت موته ضم ابداء ولا اوصى بجعل دار وسجدا ولم يخرج
 من الثلث واجازوا بجعل سجدا وان يخرجوا بجعل ثمنها مسجدا ونظير
 حركه في سبيل الله تعالى بطلت اوصى بشي لسجل بخر الا ان يقول
 بنفق عليه قال او صبت ثلثي فلان او فلان بطلت وعند
 ابي يوسف لها ان يصطلي على اخذ الثلث وعند محمد بخير الورثة
فصل وصايا الذمي اما بمحضنة عندها وعندهم كمال النفقات والنجاة
 فصح لو قوم معين ثلثها من الثلث والا فلا واما بمحضنة عندهم
 عند كجعل دار وسجدا والاسراج في السجدة فلا تصح الا ان يكون
 لقوم باعبارهم واما بقرينة عندها وعندهم كجعل ثمنه للفقراء او غنم

او الا سراج في بيت المقدس مفتوح الفا فاذا ما بقربهم عندهم ومعتبة عند
 كجمل داره بغيره او كنبه او بيت ما رفتح مطلقا وعند جمالا
 ان بوصى لمعينين وتورث ان صنعت في الصحة وذو هوى
 ان الكون كما لم تد والاكس لم في وصاياه **تنبيه** الوصية المطلقة
 لا تحمل للغير وان عمت وان خصت بغير او بقوم اغنيا محصور
 لهم كذا الحال في الوقف **الباب الثاني** في جعل الغير وصيا وصي الى
 زيد وقبل عنده فان رده عنده رد ولا فلا وان سكت فان
 الموصي فله رده وقبوله وان رد ثم قبل صح الا اذا انفرد رد ثم
 بيع شيء من التركة وان جعل وصيا الى عبد لغيره او كافرا فاسق بطل
 القاضي لغيره والى عبده صح وورثته صاروا الى عاجر عن القيام
 بها ويبقى اهل بيته بغيره والى اثنين لا ينفرد احدهما ولو الى اقل من
 الا بشرا كفته ونجبره والخصومة في حقوقه وشرا حاجته الطفل
 والارباب له واعاق من عبد معين وردد لغيره وتنفيذ وصية
 معينة وبيع ما يخاف نفيه وجميع اموال ضابطة وان مات احدهما
 فان وصى الى الحي او اخر فله النصف وحده والا ضم اليه غيره
 نصيب القاضي وصبا امنا كافيا لم ينزل بقره الا ان لا يكون عدلا
 فيقره فينصب عدلا ولو عدلا فغير كاف ضم اليه كافيا وينزل بقره
 قبل وينزل به ايضا العدل الكافي واستبعد وصي الوصي وصي لها
 وقسمته عن ورثته غيب مع الموصي له يصح فلا يرجعون عليه ان ضاع

فسطم مع وقسمته عن الموصي له الغائب منهم لا يرجع ثلث ما بقى
 والفاضي قسمتها واخذ فسطم فاسمهم في الوصية كج فلكا المال في يد
 او يد من كج حج ثلث ما بقى صح بغيره عبد من التركة بغيره الزمان
 باع ما وصى ببيعته ونقدن ثمنه واستحق بعد ان ملك ثمنه معه
 ضمن ورجع في التركة كوصي باع حصته الصغير وملك ثمنه فلو استحق
 فانه يرجع في ماله وهو على الورثة بحصته وله ان ينفذ بال الصغير
 ويدفع مضاربه وبضافته ولو كل بيع وشراء واستبجار وبيع
 ماله ويكتب فنه ويزوج امته لاقته وبرهن ماله بدينه وبين
 نفسه فلو ملك ضمن قدر المودى من دينه وله ان يعمل مضاربه
 ويبقى ان يشهد عليه ابتداء والا صدق وبانه ويكون الشتر كالمضاربه
 قضاء وبائنه الاب في ذلك كله وليس للاب بخير فنه ولو
 بال مال لا ان يهب ماله ولو بعوض وله التجار بال النعيم للنعيم
 ولا بال المبت فان فعل ورجع ضمن رأس المال وتصدق بال كج
 وتجعل على الاموال الا العسر ولا يفرض بخلاف القاضي ولا يبيع
 ولا يشتر الا بما يتعاقب الناس ويبيع على الكبير الغائب الا العفار
 او الم يكن دين ويبيع بضع قيمته او الدين او النصف او وصية
 حسنة او زيادة خوجه على غلته او اشترافه الى الخراب لا يجوز الا
 بد من على المبت ولا شيء من تركته الا ان يكون وارثا فيصح
 في حصته او بعين لاخر ثم ادعائه للصغير لا يسمع شهادته ان المبت

اوصى الى زيد معهما او ابنا ان اباهما اوصى الى زيد بطل كذا
 شها وتهما للصغير مال والكبير مال الميت وصحت في مال غيره ^{نحو}
 رجلين لآخرين بمبلغ دين على الميت والاخرين للاولين ^{بمثله}
 بخلاف الشهاده بوصية الف او الاولين بعبد والاخرين
 بثبت ماله اضعف الوصيين وهو وصي الام والاخ والعلم في
 اقوى الحالين وهو حال صنو الورثة كاقوى الوصيين وهو وصي
 الاب والجد والقاضي في اضعف الحالين وهو حال كبير الورثة
 للاضعف بيع المنقول وغيره لفضاء الدين عند فقد الاقارب ^{نحو}

الا مالا للصغير منه من نفقة او كسوة ولا ينصرف

مطلقا فيما استنفد الصغير من غير ابيه وصي

الاب اولى من الجد وان لم يوص

فالجد مثله ثم

ثم



